إلجام العوام

عن علم الكلام

تأليف

الإمام المجدد، حجة الإسلام والمسلمين

زين الدين، أبي حامد

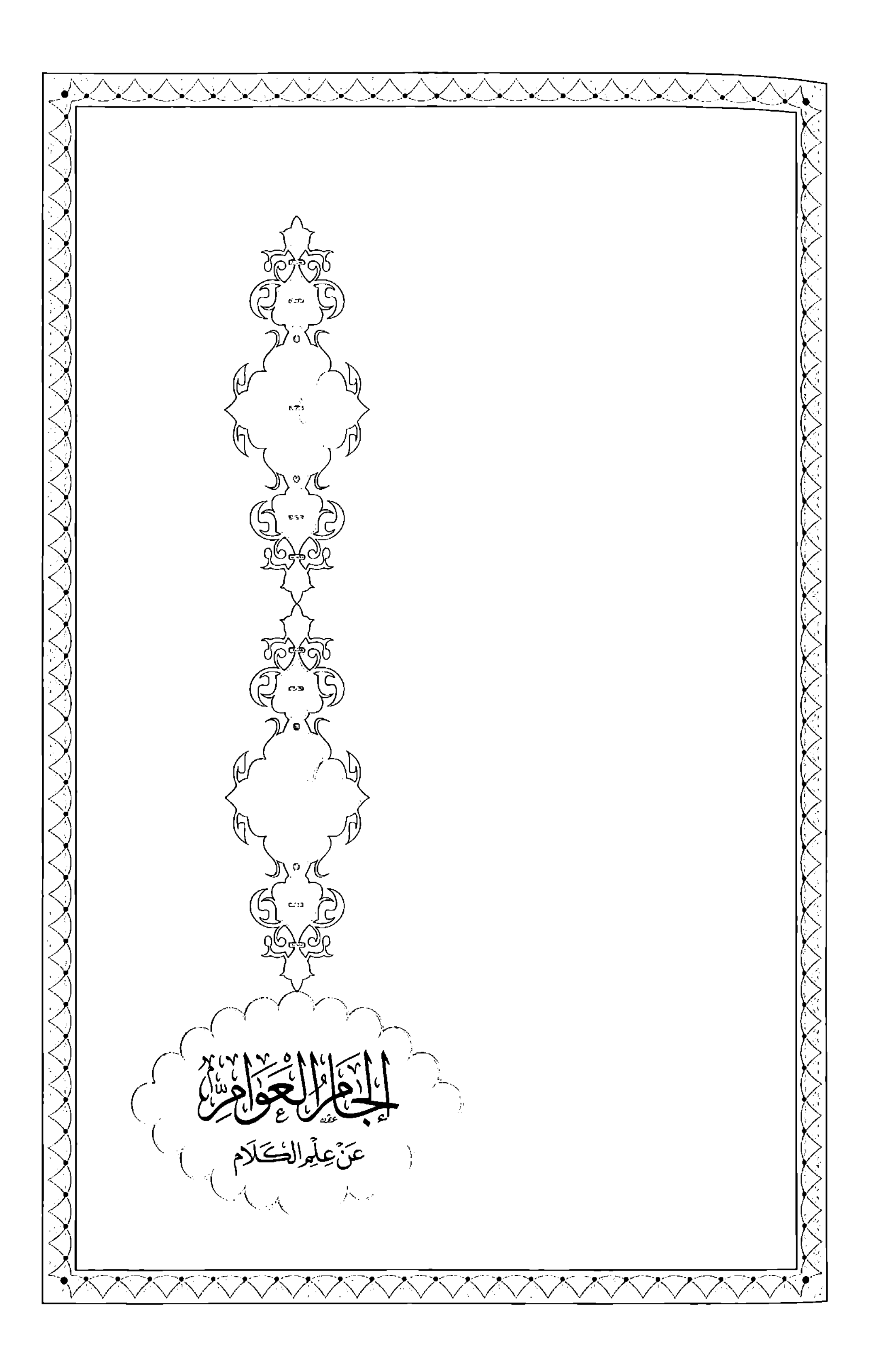
محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي

الطوسي الطابراني الشافعي

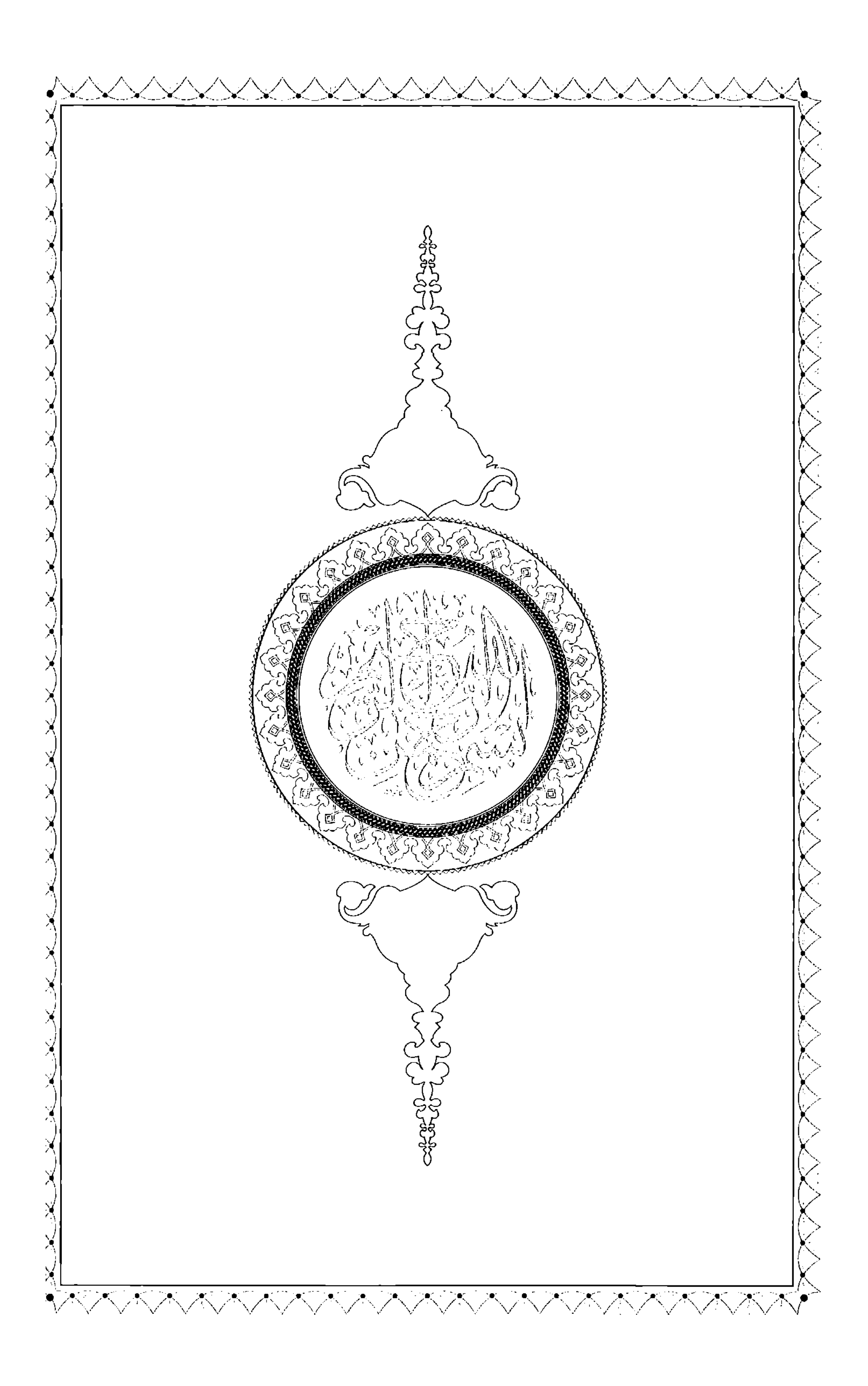
رضي الله عنه

(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)





إلجام العوام
عن علم الكلام



إلجام العوام

عن علم الكلام

تأليف

الإمام المجدِّد، حُجّة الإسلام والمسلمين

زين الدين، أبي حامد

محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد الغزالي

الطُّوسي الطّابراني الشّافعي

رضي الله عنه

(٤٥٠-٥٠٥هـ)

تشرّفت بخدمته والعناية به

اللجنة العلميّة بمركز دار المنهاج للدّراسات والتحقيق العلمي



الطّبعَة الأولىٰ
١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٧م

اسم الكتاب : إلجام العوام
المؤلف : الإمام الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)
الإعداد : مركز دار المنهاج للدراسات
موضوع الكتاب : العقيدة الإسلامية
مقاس الكتاب : (٢٢ سم)
تصنيف ديوي الموضوعي : (١٨٩،١٢)

عدد الأجزاء : (١)
عدد المجلدات : (١)
نوع الورق : شاموا فاخر
نوع التجليد : مجلَّد كرتوناج
عدد الصفحات : (١٩٢ صفحة)
عدد ألوان الطباعة : لونان

التصميم والإخراج : مركز المنهاج للصف والإخراج الفني



الرقم المعياري الدولي
ISBN: 978 - 9953 - 541 - 57 - 0



دار المنهاج
لبنان ـ بيروت
هاتف : 806906 05 ـ فاكس : 813906 05

دار المنهاج للنشر والتوزيع
لصاحبها عمر سالم باجخيف
وفقه الله تعالى

المملكة العربية السعودية ـ جدة
حي الكندرة ـ شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون
هاتف رئيسي 6326666 ـ الإدارة 6300655
المكتبة 6322471 ـ فاكس 6320392
ص . ب 22943 ـ جدة 21416

عضو في الاتحاد العام للناشرين العرب
عضو في إدارة جمعية الناشرين السعوديين
عضو في نقابة الناشرين في لبنان

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون المعتمدون داخل المملكة العربية السعودية

جدة

مكتبة دار كنوز المعرفة

هاتف 6510421 . 6570628

مكة المكرمة

مكتبة الأسدي

هاتف 5273037 . 5570506

مكة المكرمة

مكتبة نزار الباز

هاتف 5473838 . فاكس 5473939

المدينة المنورة

دار البدوي

هاتف 0503000240

المدينة المنورة

مكتبة الزمان

هاتف 8366666 . فاكس 8383226

الرياض

مكتبة جرير

وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها

هاتف 4626000 . فاكس 4656363

الرياض

مكتبة العبيكان

وجميع فروعها داخل المملكة

هاتف 4654424 . فاكس 2011913

الرياض

دار التدمرية

هاتف 4924706 . فاكس 4937130

الدمام

مكتبة المتنبي

هاتف 8344946 . فاكس 8432794

الطائف

مكتبة أم هاني

هاتف 7320809

عرعر

مكتبة المتنبي العلمية

هاتف 6628586

الموزعون المعتمدون خارج المملكة العربية السعودية

الجمهورية اليمنية

مكتبة تريم الحديثة ـ حضرموت

هاتف 417130 ـ فاكس 418130

دولة قطر

مكتبة الثقافة ـ الدوحة

هاتف 44421132 ـ فاكس 44421131

جمهورية مصر العربية

دار السلام ـ القاهرة

هاتف 22741578 ـ فاكس 22741750

مكتبة نزار الباز ـ القاهرة

هاتف 25060822 ـ جوال 0122107253

الإمارات العربية المتحدة

حروف للنشر والتوزيع ـ أبو ظبي

هاتف 5593007 ـ فاكس 5593027

مكتبة الإمام البخاري ـ دبي

هاتف 2977766 ـ فاكس 2975556

دولة الكويت

مكتبة دار البيان ـ حَوَلي

تلفاكس 22616490 ـ جوال 99521001

دار الضياء للنشر والتوزيع ـ حَوَلي

هاتف 22658180 ـ فاكس 22658180

المملكة المغربية

دار الأمان ـ الرباط

هاتف 0537723276 ـ فاكس 0537200055

الدار العالمية ـ الدار البيضاء

هاتف 052282882 ـ فاكس 052283354

مملكة البحرين

مكتبة الفاروق ـ المنامة

هاتف 17272204 ـ فاكس 17256936

مكتبة الريان ـ المنامة

هاتف 0097339247759

الجمهورية اللبنانية

الدار العربية للعلوم ـ بيروت

هاتف 785107 ـ فاكس 786230

مكتبة التمام ـ بيروت

هاتف 707039 ـ جوال 03662783

المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد دنديس ـ عمّان

هاتف 4653390 ـ فاكس 4653380

الجمهورية العربية السورية

مكتبة المنهاج القويم ـ دمشق

هاتف 2235402 ـ فاكس 2242340

جمهورية العراق

مكتبة دار الميثاق ـ الموصل

هاتف 7704116177 ـ فاكس 7481732016

جمهورية الجزائر

دار البصائر ـ الجزائر

هاتف 021773627 ـ فاكس 021773625

تقريظ [1]

الحمدُ للهِ ، يقولُ كاتبُهُ فقيرُ عفوِ اللهِ تعالىٰ : أحمدُ بنُ ناصرٍ الباعونيُّ الشافعيُّ يمدحُ الشيخَ الإمامَ ، عَلَمَ الأئمةِ الأعلامِ ، حُجَّةَ الإسلامِ محمدَ بنَ محمدٍ الغزاليَّ : [من الكامل]

لِلّهِ دَرُّكَ حُـجَّـةَ ٱلْإِسْـلَامِ ... مِـنْ سَـيِّـدٍ عَـلَّامَـةِ ٱلْأَعْـلَامِ

قُطْبُ ٱلشَّرِيعَةِ بَحْرُ عِلْمٍ زَاخِرٍ ... حَبْرُ ٱلْأَئِـمَّـةِ فَخْرُ كُـلِّ إِمَامِ

قَـدَّسْـتَ لِلّهِ ٱلْعَظِيمِ مُنَزِّهاً ... عَمَّا يَجُولُ بِفَاسِدِ ٱلْأَوْهَـامِ

غَادَرْتَ نَهْجَ ٱلدِّينِ أَبْيَضَ وَاضِحاً ... إِذْ كَـانَ يَـعْـلُـوهُ سَـوَادُ ظَـلَامِ

وَعَدَلْتَ بِٱلْمَغْرُورِ عَنْ طُرُقِ ٱلرَّدَىٰ ... نَـحْوَ ٱلْـهُـدَىٰ فَـغَـدَا بِـدَارِ سَلَامِ

وَدَحَضْتَ حُجَّةَ ذِي ٱلْعِنَادِ مُمَهِّداً ... لِـقَـوَاعِـدِ ٱلـتَّـوْحِـيدِ وَٱلْإِسْـلَامِ

أَوْضَحْتَ بُرْهَاناً عَلَىٰ بُطْلَانِهَا ... سَـهْـلَ ٱلـتَّـنَـاوُلِ سَائِغَ ٱلْإِفْـهَـامِ

وَلَجَمْتَ عَنْ عِلْمِ ٱلْكَلَامِ نَصِيحَةً ... مَـنْ لَـيْسَ يَـعْـرِفُـهُ بِحُسْنِ لِجَامِ

عَـالَجْتَهُ حَتَّـىٰ غَـدَوْتَ تَـقُـودُهُ ... نَـحْـوَ ٱلْـهُـدَىٰ لُطْفاً بِخَيْرِ زِمَامِ

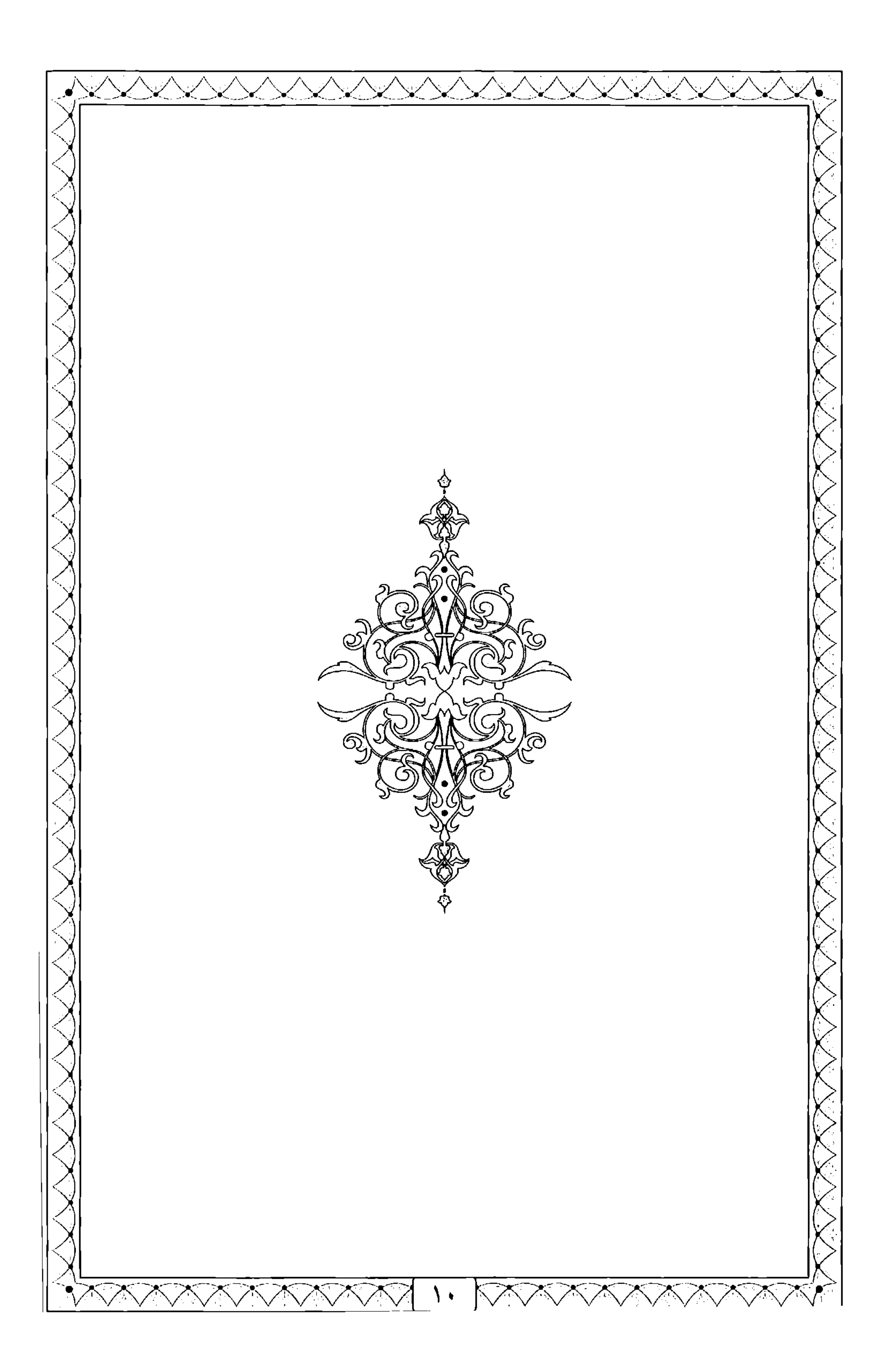
يَا قَـوْمُ حَيَّ عَلَىٰ تَعَلُّمِ عِلْمِهِ ... فَـهْـوَ ٱلـشِّـفَـاءُ لِمُعْضِلِ ٱلْآلَامِ

مَـنْ كَـانَ أَعْـجَـزَهُ ٱلـدَّوَاءُ لِدَائِهِ ... فَـلْـيَـقْـصِـدَنْـهُ يَـا ذَوِي ٱلْأَسْـقَـامِ

فَجَزَاهُ رَبُّ ٱلْخَلْقِ أَفْضَلَ مَا جَزَىٰ ... وَحَـبَـاهُ بِـالْإِنْـعَـامِ وَٱلْإِكْـرَامِ

---

(١) أثبتنا هـٰذا التقريظ من خاتمة النسخة (ب) .



بين يدي الكتاب

الحمدُ للهِ الذي كَلَّتِ الألسنُ عن بلوغِ حمدِهِ ، وتقاصرَتْ خُطا العارفينَ في فسيحِ ميدانِ معرفتِهِ ، وصلواتُهُ وسلاماتُهُ علىٰ سيدِنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ إلىٰ يومِ الدِّينِ .

وبعد :

فقضيةُ التنزيهِ والتقديسِ للخالقِ جلَّ وعلا مِنْ أعظمِ المسائلِ الإلـٰهيةِ التي تُعنىٰ بها كتبُ الاعتقاداتِ عندَ المسلمينَ وغيرِهِم ؛ لكونِها الفارقَ الأهمَّ في التمييزِ بينَ الحُدوثِ والقِدَمِ ، وبينَ الخالقِ والمخلوقِ ، أو قلْ : بينَ اللهِ جلَّ وعزَّ وما سواهُ .

وقد تنوَّعَتْ آراءُ المُتألِّهينَ فيها بينَ :

تفريطٍ سارَ بأتباعِهِ إلىٰ عبادةِ إلـٰهٍ شاركَ خلقَهُ في صفاتِ الحدوثِ .

وإفراطٍ كادَ يُصيِّرُ ذاتَ الإلـٰهِ مِنَ المُجرَّداتِ .

واقتصادٍ أثبتَ ما جاءَ بصريحِ النقلِ ، ونَزَّهَ المولىٰ عمَّا لا يليقُ بِهِ سبحانَهُ كما تُقرِّرُهُ أدلةُ الشرعِ ومقتضياتُ العقلِ ، وهـٰذا هوَ الصراطُ المستقيمُ ، والنهجُ السليمُ ، الذي تناقلَهُ الخَلَفُ عنِ السلفِ .

ولا يخفى الدورُ الكبيرُ في تاريخِ الإسلامِ لعلماءِ الكلامِ الذينَ استضاؤوا بهدى اللهِ وبنورِ رسولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في الذَّبِّ عن عقائدِ المسلمينَ ؛ إذ لم يُوفِّروا طريقةً أو خُطَّةً أو مسلكاً ؛ برهانياً كانَ أو إقناعياً ، في إحقاقِ الحقِّ وإبطالِ الباطلِ ، وما زالَ هٰذا دأبَهُم حتىٰ جاءَتْ مسالكُهُمُ القديمةُ طافحةً بالحُجَجِ والبراهينِ التي قطعَتْ أعناقَ المبتدعينَ .

ومثارُ الخلافِ بينَ أهلِ الكلامِ وغيرِهِم : هوَ تلكَ الآياتُ الكريمةُ في كتابِ اللهِ تعالىٰ ـ ومثلُها الأحاديثُ الشريفةُ الثابتةُ في السنةِ النبويةِ ـ التي يَفهمُ العامِّيُّ مِنْ ظاهرِها معنىً غيرَ المقصودِ ؛ لأنَّها مُوهِمةٌ للتشبيهِ كما قالَ صاحبُ « الجوهرةِ » :

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ ٱلتَّشْبِيهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

وقد أجمعَتِ الأمةُ علىٰ تأويلِ قولِهِ تعالىٰ في (سورةِ الحديدِ) : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ .

لقد جمعَ اللهُ تعالىٰ في هٰذهِ الآيةِ بينَ قولِهِ سبحانَهُ : ﴿ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴿٤﴾ ﴾ وقولِهِ : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴿٤﴾ ﴾ والأخذُ بالظاهرينِ تناقضٌ ، فدلَّ علىٰ أنَّه لا بدَّ مِنَ التأويلِ ، والإعراضُ عنِ التأويلِ اعترافٌ

بالتناقضِ ؛ ولهٰذا قالَ السلفُ : (هوَ معَكُم بعلمِهِ)[1] .

ولٰكنْ . . مَنْ هوَ هٰذا العامِّيُّ ؟ وما هوَ خطؤُهُ ؟ وما منشؤُ هٰذا الخطأ ؟

أوَليسَ القرآنُ العظيمُ قد نزلَ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ ؟! فكيفَ نحجبُ المُخاطَبَ عن فهمِهِ ؟!

ومَنْ قالَ : إنَّ الظاهرَ غيرُ مرادٍ ؟

وما هوَ مذهبُ سلفِ الأُمةِ لنتبعَهُ ؟

وهل مَنْ سرىٰ لهُ داءُ التشبيهِ يُداوىٰ بالتأويلِ ؟

كلُّ هٰذهِ الخواطرِ والإشكالاتِ التي قد يعسُرُ دفعُها وتعصِفُ بالفِكرِ . . تصدَّىٰ حُجَّةُ الإسلامِ الغزاليُّ للإجابةِ عنها في هٰذا الكتاب اللطيفِ .

وأبرزُ معالمِهِ : أنَّهُ بيَّنَ أنَّ لفظَ (العامِّيّ) الذي يجبُ إلجامُهُ يشملُ الأديبَ والنحويَّ والمُحدِّثَ والمُفسِّرَ بل والمُتكلِّمَ النَّظَّارَ نفسَهُ .

فالعوامُّ في كتابِهِ : هم ما سوى العارفينَ الراسخينَ أولي الألبابِ المُتخصِّصينَ في هٰذا الميدانِ .

---

(١) انظر « الإقناع في مسائل الإجماع » (١٢٩/١) ، « والأسماء والصفات » للبيهقي (ص ٤٣٠) ، وقد استفدنا هٰذا النقل عن (منهج أهل السنة في بناء العقائد) للدكتور فاروق حمادة ؛ وهو بحث قدم للمؤتمر العلمي الإسلامي من الإنسانية ـ إستانبول في (١٤٣١/١١/١٥ هـ) .

ومنها : أنَّهُ رتَّبَ وظائفَ سبعةً لا بدَّ مِنَ التلبُّسِ بها لِمَنْ أرادَ الفهمَ الصحيحَ والسلامةَ مِنَ التردِّي في أوحالِ الأوهامِ ، لم يَسبِقْ إلىٰ ترتيبِها وبيانِها أحدٌ قبلَ الإمامِ الغزاليِّ رحمَهُ اللهُ تعالىٰ .

وعلىٰ عادةِ دارِ المنهاجِ في اهتمامِها الحثيثِ بكتبِ الإمامِ الغزاليِّ ونشرِها . . تبعثُ بـ « إلجامِ العوامِّ » لأروقةِ العلمِ ودُورِ البحثِ بحلَّةٍ جديدةٍ ، وعنايةٍ علميةٍ رائعةٍ رصينةٍ ، نرجو مِنَ المولى الكريمِ بها الرضا والقَبُولَ ؛ إنَّهُ جلَّ شأنُهُ خيرُ مسؤولٍ .

وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وآله وصحبه وسلّم

يوم الأربعاء (٥) جمادى الأولى (١٤٣٨هـ)

(١) شباط / فبراير (٢٠١٧م)

الناشر

ترجمة
الإمام المجدِّد، حجّة الإسلام
محمّد بن محمّد بن محمّد الغزاليّ
رضي الله عنه[1]

(٤٥٠ـ٥٠٥هـ)

هوَ الإمامُ حُجَّةُ الإسلام زينُ الدِّينِ ، أبو حامدٍ ، محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدٍ الطُّوسيُّ الطَّابَرَانيُّ ، الشافعيُّ ، الغزاليُّ .

وُلِدَ بطُوسَ سنةَ (٤٥٠ هـ) ، وتُوفِّيَ أبوهُ وهوَ صغيرٌ ، وكانَ قد أوصىٰ بهِ وبأخيهِ أحمدَ إلىٰ صديقٍ لهُ ، فرعاهُما حتىٰ أدخلهُما المدرسةَ يتعلَّمانِ إلىٰ أن كبرا فيها .

ثمَّ بدأت مرحلةُ التحصيلِ العلميّ علىٰ أكابرِ شيوخِ العصرِ فقرأَ الإمامُ الغزاليُّ رضيَ اللهُ عنهُ على الشيخِ الإمامِ أحمدَ بنِ محمدٍ الرَّاذَكانيِّ بطُوسَ .

وسافرَ إلىٰ جُرجانَ ، فقرأَ على الشيخِ الإمامِ أبي القاسمِ الإسماعيليِّ ، وعَلَّقَ عنهُ « التعليقةَ » .

(١) أهم مصادر الترجمة : « تاريخ دمشق » (٢٠٠/٥٥) ، « سير أعلام النبلاء » (٣٢٢/١٩) ، « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (١٩١/٦) ، « إتحاف السادة المتقين » (٦/١) .

ثـمَّ قـدمَ نيسابورَ ، ولازمَ الإمـامَ أبا المعالي الجُوَيْنيَّ إمامَ الحرمينِ وتخرَّجَ بهِ ، وعرضَ عليهِ باكورةَ مُؤلَّفاتِهِ « المنخولَ » في أصولِ الفقهِ .

ولـمَّا تُوفِّيَ الإمامُ الجُوَيْنيُّ . . خرجَ إلى المعسكرِ ، وسمعَ بهِ الوزيرُ نظامُ المُلْكِ ، فقدَّمَهُ في مجلسِهِ ، وحَظِيَ عندَهُ بالقَبُولِ ، وبرعَ في المناظرةِ حتىٰ ظهرَ اسمُهُ في الآفاقِ ، فأُرسِلَ إلىٰ بغدادَ للتدريسِ في المدرسةِ النِّظَاميةِ سنةَ (٤٨٤ هـ) .

وفي أثناءِ تدريسِهِ ببغدادَ تفرَّغَ للتأليفِ ؛ فكَثُرَتْ مُؤلَّفاتُهُ ، وعَلَتْ شهرتُهُ ؛ حتىٰ أضحىٰ يُشارُ إليهِ بالبَنانِ .

ثـمَّ جاءَتْهُ السعادةُ الحقيقيةُ ؛ فسلكَ طريقَ الزهدِ والتألُّهِ ، وخرجَ مِنْ جميعِ ما كانَ فيهِ ، وتركَهُ وراءَ ظهرِهِ ، وقصدَ بيتَ اللهِ الحرامَ ؛ فخرجَ إلى الحجِّ سنةَ (٤٨٨ هـ) .

ثمَّ دخلَ دمشقَ سنةَ (٤٨٩ هـ) ، فأقامَ بها نحوَ عشرِ سنينَ ، أخذَ نفسَهُ فيها بالرياضةِ والمجاهدةِ والخلوةِ ، وأَلَّفَ فيها كتابَهُ العظيمَ « إحياءَ علومِ الدِّينِ » .

ثمَّ عادَ إلىٰ طُوسَ ، فاستدعاهُ فخرُ المُلْكِ إلىٰ نيسابورَ ، فدَرَّسَ بها في المدرسةِ النِّظَاميةِ .

ثـمَّ تـركَ المدرسةَ ، وعـادَ إلىٰ بيتِهِ مُوزِّعاً أوقاتَهُ بينَ تلاوةِ

القرآنِ ، والتدريسِ والإفادةِ ، والنُّصحِ والإرشادِ ، إلىٰ أن وافَتْهُ المنيةُ بطُوسَ سنةَ (٥٠٥ هـ) .

تركَ الإمامُ الغزاليُّ رضيَ اللهُ عنهُ مُؤلَّفاتٍ مشهورةً لم يُسبَقْ إليها ، مَنْ تأمَّلَها . . علمَ فضلَهُ وقَدْرَهُ في فنونِ العِلْمِ ، وقد قيلَ : (أُحصِيَتْ كتبُ الغزاليِّ التي صَنَّفَها ، ووُزِّعَتْ علىٰ عمرِهِ ؛ فخَصَّتْ كلَّ يومٍ أربعُ كراريسَ ، وذٰلكَ فضلُ اللهِ يؤتيهِ مَنْ يشاءُ)[١] .

ومِنْ هٰذهِ المُؤلَّفاتِ النافعةِ : « إحياءُ علومِ الدِّينِ » ، و« الاقتصادُ في الاعتقادِ » ، و« مقاصدُ الفلاسفةِ » ، و« بدايةُ الهدايةِ » ، و« تهافتُ الفلاسفةِ » ، و« المُنقِذُ مِنَ الضَّلالِ » ، و« مِحَكُّ النظرِ » ، و« معيارُ العِلْمِ » ، و« القسطاسُ المستقيمُ » ، و« المنخولُ » ، و« المستصفىٰ » ، و« البسيطُ » ، و« الوسيطُ » ، و« الوجيزُ » ، و« الخلاصةُ » ، و« فيصل التفرقة » ، و« أيُّها الولدُ » ، و« إلجامُ العوامِّ » ، وهو كتابُنا هٰذا ، وغيرها الكثيرُ[٢] .

(١) الكراريس ـ جمع كُرَّاسة ـ : وهي عبارة عن مجموع من الأوراق المزدوجة المتداخلة فيما بينها بحدود عشر ورقات ، فكان ما يكتبه رضي الله عنه يقارب أربعين ورقة يومياً ، وهٰذا راجع للبركة في الوقت ، وذٰلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

(٢) وقد أكرم الله سبحانه وتعالىٰ دار المنهاج بخدمة بعض كتب هٰذا الإمام الجليل ؛ وأهمُّها : « إحياء علوم الدين » ، و« الاقتصاد في الاعتقاد » ، و« بداية الهداية » ، و« المنقذ من الضلال » ، و« الخلاصة » ، و« معيار العلم » ، و« محكُّ النظر » ، و« القسطاس المستقيم » ، ونسأل الله أن يتمم نعمته علينا بخدمة جميع كتب هٰذا الإمام العبقري رضي الله عنه .

ومِنْ ثناءاتِ أهلِ العِلْمِ في حقِّهِ :

قالَ فيهِ شيخُهُ الإمامُ الجُوَيْنيُّ : (الغزاليُّ بحرٌ مُغْرِقٌ) .

وقالَ الحافظُ ابنُ عساكرَ : (كانَ إماماً في عِلْمِ الفقهِ مذهباً وخلافاً ، وفي أصولِ الدِّياناتِ) .

وقالَ الحافظُ ابنُ النجارِ : (إمامُ الفقهاءِ على الإطلاقِ ، وربَّانيُّ الأمةِ باتفاقٍ ، ومُجتهِدُ زمانِهِ) .

وقالَ الحافظُ الذهبيُّ : (الشيخُ الإمامُ البحرُ ، حُجَّةُ الإسلامِ ، أُعْجُوبةُ الزمانِ) .

وقالَ الإمامُ ابنُ السبكيّ : (حُجَّةُ الإسلامِ ، ومَحَجَّةُ الدِّينِ التي يُتوصَّلُ بها إلىٰ دارِ السلامِ ، جامعُ شتاتِ العلومِ ، والمُبَرِّزُ في المنقولِ منها والمفهومِ) .

رضي الله عنه وأرضاه ، وأكرم نزله ومثواه ، ونفع بعلومه

إنّه خير مسؤول

آمين

كتاب « إلجام العوامّ »

« إلجامُ العوامِّ » مِنْ كتبِ الإمامِ الحُجَّةِ الغزاليّ رحمَهُ اللهُ تعالى التي ثارَ حولَها جدلٌ كبيرٌ ، لا مِنْ حيثُ نسبتُهُ لمصنفِهِ ؛ فنسبتُهُ لهُ مقطوعٌ بها ؛ فقد حَدَّثَ بهِ تلميذُ المصنفِ أبو سعيدٍ الجاوليُّ العراقيُّ في بغدادَ قديماً وانتشرَ عن طريقِهِ ، ونقلَ عنهُ كبارُ العلماءِ[1] ، بل إنَّ مثارَ الجدلِ هوَ مِنْ حيثُ الموضوعُ الذي أفردَ لهُ الغزاليُّ رحمَهُ اللهُ تعالىٰ كتاباً خاصّاً لأهمّيتِهِ .

وقدِ ادَّعىٰ بعضُ مَنْ لا علمَ لهُ في كتبِ الحُجَّةِ الغزاليّ . . وجودَ تبايناتٍ جوهريةٍ بينَ قديمِها ومُتأخِّرِها ؛ وذٰلكَ مِنْ دونِ برهانٍ .

والحقُّ أنَّ كتبَ الإمامِ متظافرةٌ يشدُّ بعضُها بعضاً ، وليسَ هٰذا دعوىٰ تُطلَقُ ، بل هوَ استقراءٌ نشأَ عن تقليبِ أوراقِ تصانيفِهِ قديمِها وحديثِها .

بلِ الناظرُ لا يخفاهُ أنَّ العقائدَ مادَّةٌ غيرُ قابلةٍ للاجتهادِ حتىٰ ندَّعيَ تغيُّرَ الاجتهادِ فيها عندَهُ ، وإنَّما وظيفةُ العلماءِ نحوَها : تدوينُها بالجليّ مِنَ القولِ ، وإقامةُ البراهينِ والحُجَجِ الدوافعِ ، ومعالجةُ كلِّ طارئٍ مِنْ شبهاتِ الخصومِ بالمنقولِ والمعقولِ .

---

(١) انظر « تاريخ الإسلام » (٣٦١/٣٨) ، و« طبقات الشافعية الكبرىٰ » (١٥٣/٦) .

لقد أَلَّفَ الإمامُ كتابَ « الإلجامِ » لسؤالٍ رُفِعَ إليهِ حولَ مسألةِ التنزيهِ ، ووظيفةِ المُكلَّفِ عندَ سماعِهِ وقراءتِهِ للآياتِ والأحاديثِ المُوهِمةِ معنىً باطلاً عندَ الجهلةِ ، وكانَ ذٰلكَ قبلَ وفاتِهِ بأيامٍ يسيرةٍ .

وها هوَ « الإلجامُ » بينَ أيدينا معَ « الإحياءِ » و« الاقتصادِ » و« المشكاةِ » وغيرِها ، فلا تباينَ في مضامينِها إطلاقاً !!

لقد حَذَّرَ الإمامُ في « إلجامِهِ » أشدَّ التحذيرِ مِنَ القولِ بالتشبيهِ الذي يظنُّهُ البعضُ أنَّهُ مذهبُ السلفِ ، وجرىٰ علىٰ قولِهِ اللطيفِ الذي ذكرَهُ في « الإملاء علىٰ مشكل الإحياء » : (كنْ يهودياً صِرْفاً ، وإلَّا . . فلا تلعبْ بالتوراةِ ؛ أي : تتلبَّسُ بدينِهِم وتريدُ ألَّا تُنسَبَ إليهِم ، وتعتكفُ علىٰ قراءةِ التوراةِ ولا تعملُ بها ؟!)[1] ، وردَّ فيهِ علىٰ مَنْ أثبتَ صورةً لا كالصورِ ، وهوَ عينُ ما ذكرَهُ هنا حينَما وَظَّفَ على المُكلَّفِ ابتداءً التقديسَ والتنزيهَ وعدمَ الخوضِ فيما تعجِزُ عنهُ عقولُ المهرةِ الخيرةِ .

وسترىٰ في ثنايا « الإلجامِ » وتعليقاتِهِ الترابطَ الوثيقَ بينَ نصِّهِ هنا وما دَوَّنَهُ مِنْ قبلُ ؛ وهيَ كلُّها تنضحُ بالحقِّ مُؤيَّدةً بالبراهينِ القاطعةِ ، والأدلةِ الساطعةِ ، فجزاهُ اللهُ تعالىٰ خيرَ ما يجزي الصالحينَ .

---

(١) الإملاء (ص ٣٢٦) .

وتجدرُ الإشارةُ إلىٰ أنَّ هٰذا الكتابَ الأصوليَّ الفذَّ كانَ سبباً في استثارةِ العلماءِ مِنْ بعدِ الغزاليِّ لمناقشةِ هٰذهِ القضيةِ علىٰ حدةٍ ؛ كما فعلَ الإمامُ الرازيُّ في « تأسيس التقديس » الذي شرحَ وجارىٰ فيهِ « الإلجامَ » بلغتِهِ الكلاميةِ المسهبةِ ، وليأتيَ العلماءُ مِنْ بعدِهِ محيلينَ علىٰ أبحاثِهِ التي لم يُسبَقْ إليها بحقٍّ .

قالَ العلَّامةُ الزركشيُّ رحمَهُ اللهُ تعالىٰ في « البحرِ المحيطِ » وهوَ يُحدِّثُ عن تنزيهِ الحقِّ عنِ الزمانِ والمكانِ مطلقاً ، وإمساكِ اللسانِ عنِ الخوضِ في المتشابهِ مِنَ النصوصِ المُقدَّسةِ : (حتىٰ ألجمَ آخراً في « إلجامِهِ » كلَّ عالمٍ وعامِّيٍّ عمَّا عداها . . . ، وهوَ آخرُ تصانيفِ الغزاليِّ مطلقاً ، أو آخرُ تصانيفِهِ في أصولِ الدِّينِ ، حثَّ فيهِ علىٰ مذهبِ السلفِ ومَنْ تبعَهُم)[1] .

* *

(١) البحر المحيط (٣/٤٤٠) نقلاً عن الحافظ ابن الصلاح .

وصف النسخ الخطية

تمَّ اعتماد ست نسخ خطية في إخراج هٰذا الكتاب ؛ بعضها مفرد وبعضها ضمن مجاميع نفيسة ، جاء في هوامش بعضها تعليقات في غاية الإفادة ؛ وهٰذه النسخ هي :

النسخة الأولىٰ : نسخة مكتبة شهيد علي باشا بإستنبول ، ذات الرقم (١٧١٢) ، وهي تامة ، قريبة العهد من المصنِّف ؛ إذ بينها وبين وفاة المصنف ثلاث سنوات فقط .

جاء في ختامها : (نجز كتاب « إلجام العوام عن علم الكلام » ، وهو آخر تصانيف الإمام المطلق حجة الإسلام الغزالي رحمه الله ، فرغ هو منه أوائل جمادى الآخرة ، سنة خمس وخمس مئة ، وفرغ كاتبه من نسخه منتصف شعبان سنة سبع وخمس مئة (٥٠٧ هـ) ، الحمد لله رب العالمين ، وصلواته علىٰ سيدنا محمد وآله أجمعين ، وحسبنا الله وحده وكفىٰ) .

وفي هامشها : (ذكر ابن كثير في « تاريخه » وفاة الإمام حجة الإسلام في سنة خمس وخمس مئة في يوم الاثنين ، الرابع من جمادى الآخرة ، فبموجب ذٰلك يكون فراغه من هٰذا الكتاب قبيل وفاته بيُوَيْمَاتٍ رحمة الله تعالىٰ عليه ، كان من ابتداء العمر إلىٰ نهايته مشغولاً بالتصنيف حتىٰ جمعةِ ماتَ . أين الهمم

يا أهل هٰذا الجيل ، اللهم وفقنا للعلم والعمل) .

وهي ضمن مجموع مؤلف من (٧١) ورقة ، تصدَّرها « الإلجام » ، وينتهي في الورقة (٣٣) منه ، وهي بخط عالِمٍ محدِّث عرفت له نسخ لمؤلفات الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ ، وهو عبد المجيد بن الفضل بن علي بن حسين القَزَّازي الطبري ، وله رواية عن المبارك بن سعيد كما ذكر العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني في « تبصير المنتبه » (١١١٠/٣) .

ورمز لها بـ (أ) .

النسخة الثانية : نسخة مكتبة فيض الله أفندي بإستنبول ، ذات الرقم (٤/٢١٢٣) ، وهي تامة ، يظهر أن كاتبها ذو عِلم ؛ لما فيها من بعض الزيادات والإيضاحات التي ليست في غيرها من النسخ .

فرغ ناسخها من نسخها : في سابع عشر صفر الخير من سنة (٦٦٠ هـ) .

وهي ضمن مجموع أيضاً ، يبدأ الكتاب في الورقة (٤٢) ، وينتهي في الورقة (٦٠) منه .

كتبت بخط نسخي معتاد ، ووقع شَكْلٌ لبعض كلماتها ، وتمَّت الإفادة منها كثيراً .

ورمز لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة : نسخة إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بدولة الكويت ، ذات الرقم : خ (١٥٧) (٣) عقائد ، وهي تامة .

كتبت ضمن مجموع ، بدأ الكتاب في الورقة (٩١) ، وانتهىٰ في الورقة (١٢٠) منه .

خطُّها نسخي معتاد ، وكتبت عناوينها بلون مغاير .

ورمز لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة : نسخة مكتبة حجي بشير آغا بإستنبول ، ذات الرقم (٦٥٠) ، وهي تامة .

كتبت ضمن مجموع كبير ضمَّ جملة من رسائل المصنف ، بدأ الكتاب في الورقة (٢٥٧) ، وينتهي في الورقة (٢٨٢) ، **وقد صُدِّرت بصورة السؤال المرسل للإمام المصنف الذي كان سبباً في تأليف هٰذا الكتاب** .

خطُّها نسخي معتاد ، وقد كتبت عناوينها بلون مغاير .

وقد وقع الفراغ من نسخها : في ذي القعدة المحرم يوم الاثنين ، سنة (٨٠٦ هـ) ، وتظهر مغايرتها في بعض المواضع اليسيرة لغيرها من النسخ .

وقد تمَّت الإفادة منها كثيراً ، وكتب في خاتمتها : (قوبل) .

ورمز لها بـ (د) .

النسخة الخامسة : نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، ذات الرقم (٧٨٣٩) ، وهي نسخة مفردة تامة ، صُدِّرت بصورة السؤال المرسل للإمام المصنف كما في النسخة (د) .

كتبت بخط نسخي معتاد .

ووقع الفراغ من نسخها : في شهر ربيع الأول الأنور يوم الخميس ، سنة (٨٨٨ هـ) ، ووقعت في (٤٤) ورقة .

ورمز لها بـ (هـ) .

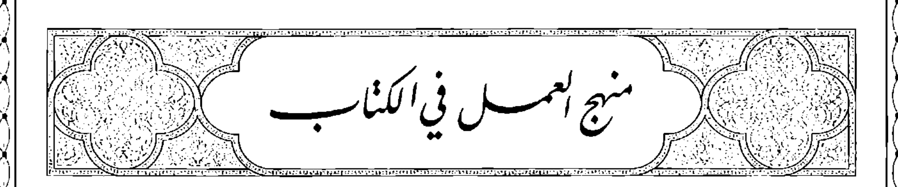
النسخة السادسة : نسخة مكتبة جامعة برنستون (مجموعة يهودا) ، ذات الرقم (٤١٨١) .

وهي ضمن مجموع لبعض رسائل المصنف رحمه الله تعالىٰ ، بدأ الكتاب فيها في الورقة (٢١ ب) ، وانتهىٰ في الورقة (٤٩ ب) .

وكان الفراغ من نسخها : سنة (٧٠٤ هـ) ، ووقع في هوامشها : (قوبل) .

وكتبت بخط نسخي معتاد ، وبلونين متغايرين .

ورمز لها بـ (و) .



منهج العمل في الكتاب

تمَّ حيازةُ ستِّ نسخ خطية لهٰذا الكتاب الفذِّ ، وكان السعي حثيثاً أن تكون متباعدةَ الرواية ؛ في محاولةٍ لإخراج النص أكملَ ما يكون ، مع دراسة الفروق والمغايرات ، وإثبات العبارة المألوفة عن الإمام المصنف رحمه الله تعالىٰ .

وقد كان لكلِّ نسخة شأنٌ في إخراجه ؛ فمنها ما عُني بالضبط ، ومنها ما هو قريب عهد بالمصنف ، وأخرىٰ فيها زيادات توضيحية ذات شأن ، تعاونت في مجموعها علىٰ صناعة نص « الإلجام » ، وأتىٰ ذٰلك على النحو التالي :

ـ فبعد نسخ الكتاب : تمَّت معارضتُه على النسخ الخطيَّة المعتمدة ، وإثباتُ المغايرات المفيدة ، أو الزياداتِ التي تُظهر معنى السياق .

ـ تخريج الأحاديث والآثار المرفوعة وغيرها من مصادرها الأم .

ـ ضبط الكتاب بالحركات الإعرابية وبالصرفية عند وجود حاجة تستدعي ذٰلك .

ـ ضبط الكتاب بعلامات الترقيم حسب المنهج العلمي المعتمد لدىٰ مركز دار المنهاج للدراسات .

ـ أثبتنا الآيات القرآنية بالرسم العثماني من رواية حفص عن

عاصم رحمهما الله تعالىٰ ، وخرَّجناها بذكر رقم السورة مع رقم الآية هٰكذا : (رقم السورة ﴿٣/١١﴾ رقم الآية) .

ـ التعليق العلمي علىٰ بعض مفاصل الكتاب ، وربط بعض عباراته بكتب الإمام المصنف ، وشرح ما يحتاج إلىٰ بيان .

ـ وضع ترجمة وجيزة أول الكتاب للمصنف الحجة الغزالي تلائم حجم الكتاب .

ـ تقسيم الكتاب إلىٰ مقاطع رئيسة ؛ ليكون قريب المتناول .

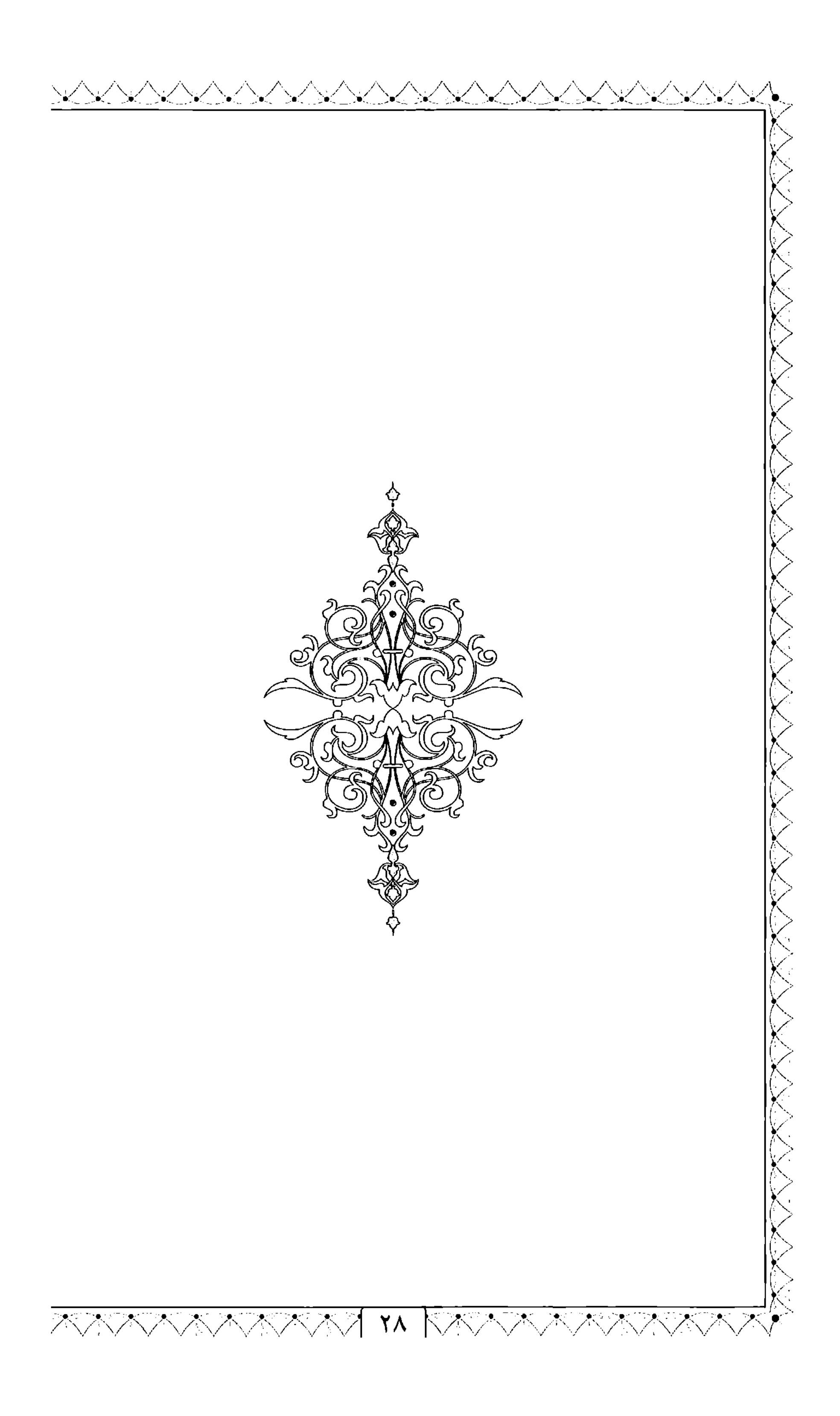
هٰذا ؛ والرجاء منعقد برحمة الله تعالى الواسعة ، والآمال نازلة بساحته سبحانه . . أن يتقبل من الجميع الجهد المبذول ، وأن يقرَّ عين مصنفه به ؛ لتعود علينا ببركاته نفحات المعارف الربانية ، والصلات الرحمانية ، وهو سبحانه الكريم ، والكريم لا تتخطاه الآمال .

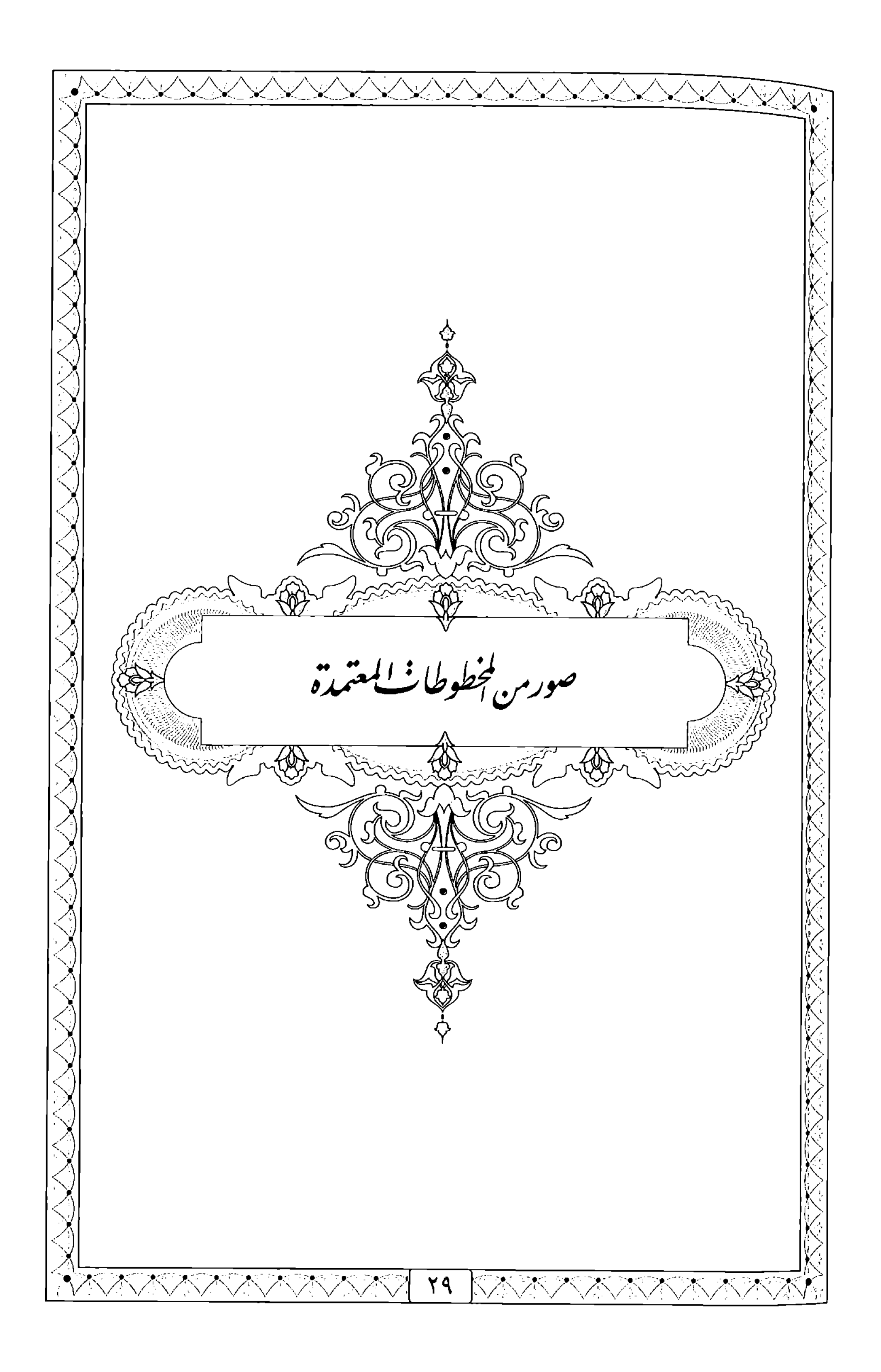
وصلّى الله وسلّم على الحبيب المصطفى المجتبى الأمين
سيّدنا محمّدٍ وآله وصحبه كلّ وقتٍ وحين
والحمد لله ربّ العالمين

اللّجنة العلميّة
بمركز دار المنهاج للدّراسات والتّحقيق العلميّ

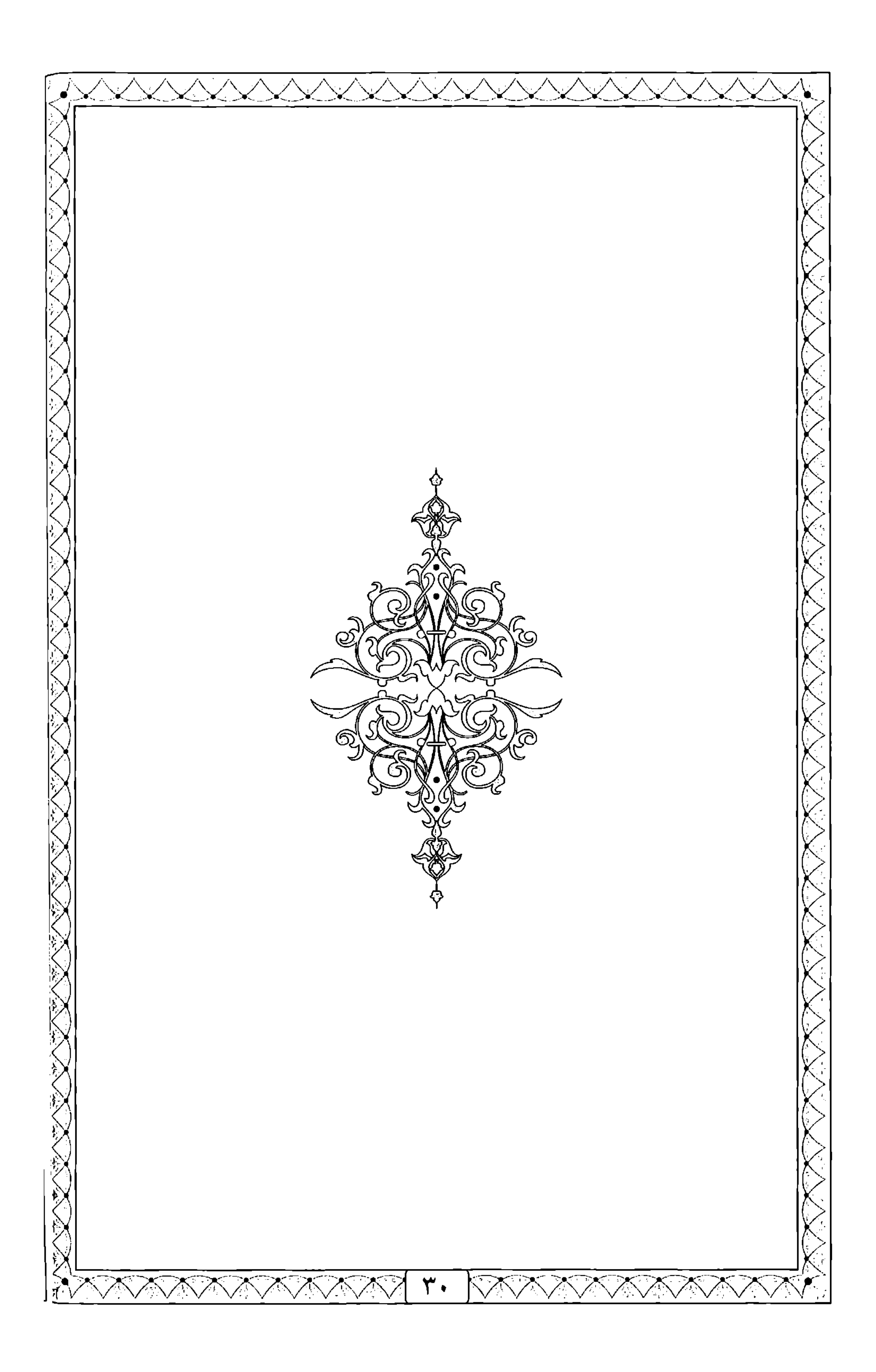
بإشراف
عمر سالم باجخيف

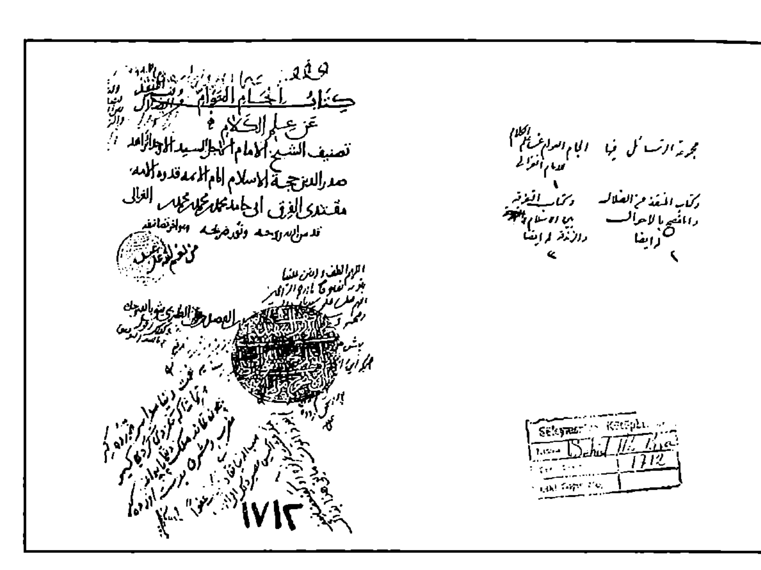
(١٠) ربيع الآخر (١٤٣٨ هـ)
(١٦) كانون الثاني / يناير (٢٠١٧ م)





صور من المخطوطات المعتمدة




كتاب إلجام العوام عن علم الكلام
تصنيف الشيخ الإمام الأجل السيد الأوحد الزاهد
صدر الدين حجة الإسلام إمام الأئمة قدوة الأمة
مقتدى الفرق أبي حامد محمد بن محمد الغزالي
قدس الله روحه ونور ضريحه
١٧١٢

راموز ورقة العنوان للنسخة (أ)

راموز الورقة الأولى للنسخة (أ)

والمدعو بالحكمة إلى الحق قوم وبالموعظة الحسنة
قوم آخر وبالمجادلة بالأحسن قوم آخر على ما
فصلنا أقسامهم في كتاب القسطاس المستقيم فلا نطول بإعادته
وقد تم جزء كتاب إلجام العوام عن علم الكلام

كتاب المنقذ من الضلال والمفصح بالأحوال
صنفه الإمام الأجل الزاهد السعيد حجة الإسلام
أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي قدس الله روحه

عبد المجيد بن الفضل الفزاري الطبري
يثق بالله تعالى وحده

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (أ)

إلجام العوام عن علم الكلام
من مصنفات حجة الإسلام زين الدين
أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي
قدس الله روحه ونور ضريحه

راموز ورقة العنوان للنسخة (ب)

راموز الورقة الأولى للنسخة (ب)

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ب)



راموز الورقة الأولى للنسخة (ج)

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ج)

كتاب الجام العوام في علم الكلام
للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد الغزالي
رضي الله عنه

راموز ورقة العنوان للنسخة (د)

راموز الورقة الأولى للنسخة (د)

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (د)

راموز ورقة العنوان للنسخة (هـ)

راموز الورقة الأولى للنسخة (هـ)

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (هـ)

كتاب إلجام العوام عن علم الكلام تصنيف الإمام العلامة حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي قدس الله روحه ونور ضريحه آمين

من تكذيب المرسلين ويسأل المبتدعة عن السنة ويسأل المؤمنين عن الأعمال، ويؤمن بإخراج الموحدين من النار بعد الانتقام حتى لا يبقى في جهنم موحد بفضل الله، ويؤمن بشفاعة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء ثم سائر المؤمنين على حسب جاهه ومنزلته، ومن بقي من المؤمنين ولم يكن له شفيع أخرج بفضل الله فلا يخلد في النار مؤمن بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان. وأن يعتقد فضل الصحابة وترتيبهم وأن أفضل الناس بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي وأن يحسن الظن بجميع الصحابة ويثني عليهم كما أثنى الله تعالى ورسوله عليهم أجمعين. وكل ذلك مما وردت به الأخبار وشهدت به الآثار، فمن اعتقد جميع ذلك موقنا به كان من أهل الحق وعصابة السنة وفارق رهط الضلال وحزب البدعة. فنسأل الله كمال اليقين والثبات في الدين لنا ولكافة المسلمين إنه أرحم الراحمين.

طالعها [illegible]

طالعها العبد الفقير إلى الله تعالى [illegible]

راموز ورقة العنوان للنسخة (و)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الحمد لله الذي تجلى لكافة عباده بصفاته وأسمائه، ونبه عقول الطالبين له في بيداء كبريائه، وقصر أجنحة الأفكار دون حمى عزته، وتعالى بجلاله عن أن تدرك الأفهام كنه حقيقته، واستولى على قلوب خاصته واستغرق أرواحهم حتى احترقت بنار محبته، وبهتوا في إشراق أنوار عظمته، وخرست ألسنتهم عن الثناء على جمال حضرته إلا بما أسمعهم من أسمائه وصفاته على لسان رسوله محمد خير خليقته صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وعترته. أما بعد: فقد سألني سائل أيدك الله عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا في الله وفي صفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار وما يجري مجراها مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها، فإنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف، وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف وأن أبين ما يجب البحث عنه عما يجب الإمساك والكف عن الخوض فيه، فأجبتك إلى طلبتك متقربا إلى الله سبحانه بإظهار الحق الصريح من غير مداهنة ومراقبة جانب ومحافظة على تعصب لمذهب دون مذهب، فالحق أولى بالمراقبة، والصدق والإنصاف أولى بالمحافظة، وأسأل الله تعالى التسديد والتوفيق، وهو بإجابة داعيه حقيق، وها أنا أرتب الكتاب على ثلاثة أبواب:

باب في بيان حقيقة مذهب السلف في هذه الأخبار.

وباب في البرهان على أن الحق في مذهب السلف، وأن من خالفهم فهو مبتدع.

وباب في فصول متفرقة نافعة في هذا الفن.

الباب الأول في شرح اعتقاد السلف في هذه الأخبار

اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين، وها نحن نورد بيانه وبيان برهانه.

فنقول: حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة. أما التقديس: فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها. وأما التصديق: فهو الإيمان بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وأن ما ذكره حق وأنه فيما قاله صادق وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده. وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليس على قدر طاقته وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته. وأما السكوت: فأن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر. وأما الإمساك: فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى والزيادة فيها والنقصان منها والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة. وأما الكف: فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه. وأما التسليم لأهله: فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء. فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها، فلنشرحها وظيفة وظيفة.

الوظيفة الأولى: التقديس

راموز الورقة الأولى للنسخة (و)

هو من جنس الجهل لا يميز فيه الباطل عن الحق فالجواب ان هذا غلط ممن
ذهب اليه بل سعادة الخلق في ان يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقادا جازما
لينتقش قلوبهم بالصورة الموافقة لحقيقة الحق حتى اذا ماتوا وانكشف
لهم الغطاء شاهدوا الامور على ما اعتقدوها لم يفتضحوا ولم يحترقوا
بنار الخجلة والخزي اولا وبنار جهنم ثانيا وصورة الحق اذا انتقش بها قلبه
فلا ينظر الى السبب المفيد له اهو دليل حقيقي او رسمي او اقناعي او هو قبول
عن الاعتقاد الحسن في قايله او قبول لمجرد التقليد من غير سبب فليس
المطلوب الدليل المفيد بل الفايدة وهي حقيقة الحق على ما هي عليه فمن اعتقد
حقيقة الحق في الله تعالى وصفاته وكتبه ورسله واليوم الاخر على ما
هو عليه فهو سعيد وان لم يكن ذلك بدليل محرر كلامي ولم يكلف الله
عباده الا ذلك وذلك معلوم على الضرورة بجملة اخبار متواترة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم من توارد الاعراب عليه وعرضه الايمان
عليهم وقبولهم ذلك وانصرافهم الى رعاية الابل والمواشي من غير تكليفه
اياهم التفكر في المعجزة ووجه دلالتها والتفكر في حدث العالم واثبات
الصانع وفي ادلة الوحدانية وساير الصفات بل الاكثر من اجلاف العرب
لو كلفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة بل كان الواحد منهم
يحلفه ويقول بالله الله ارسلك رسولا فيقول والله الله ارسلني رسولا
فكان يصدقه بيمينه وينصرف ويقول الاخر اذا قدم عليه ونظر اليه
والله ما هذا وجه كذاب وامثال ذلك مما لا يحصى بل كان الواحد
يسلم في غزاة واحدة في عصر الصحابة الالف لا يفهم الاكثرون منهم ادلة
الكلام ومن كان يمكنه ان يفهمها كان يحتاج الى ان يترك صناعته ويختلف

٢ الى

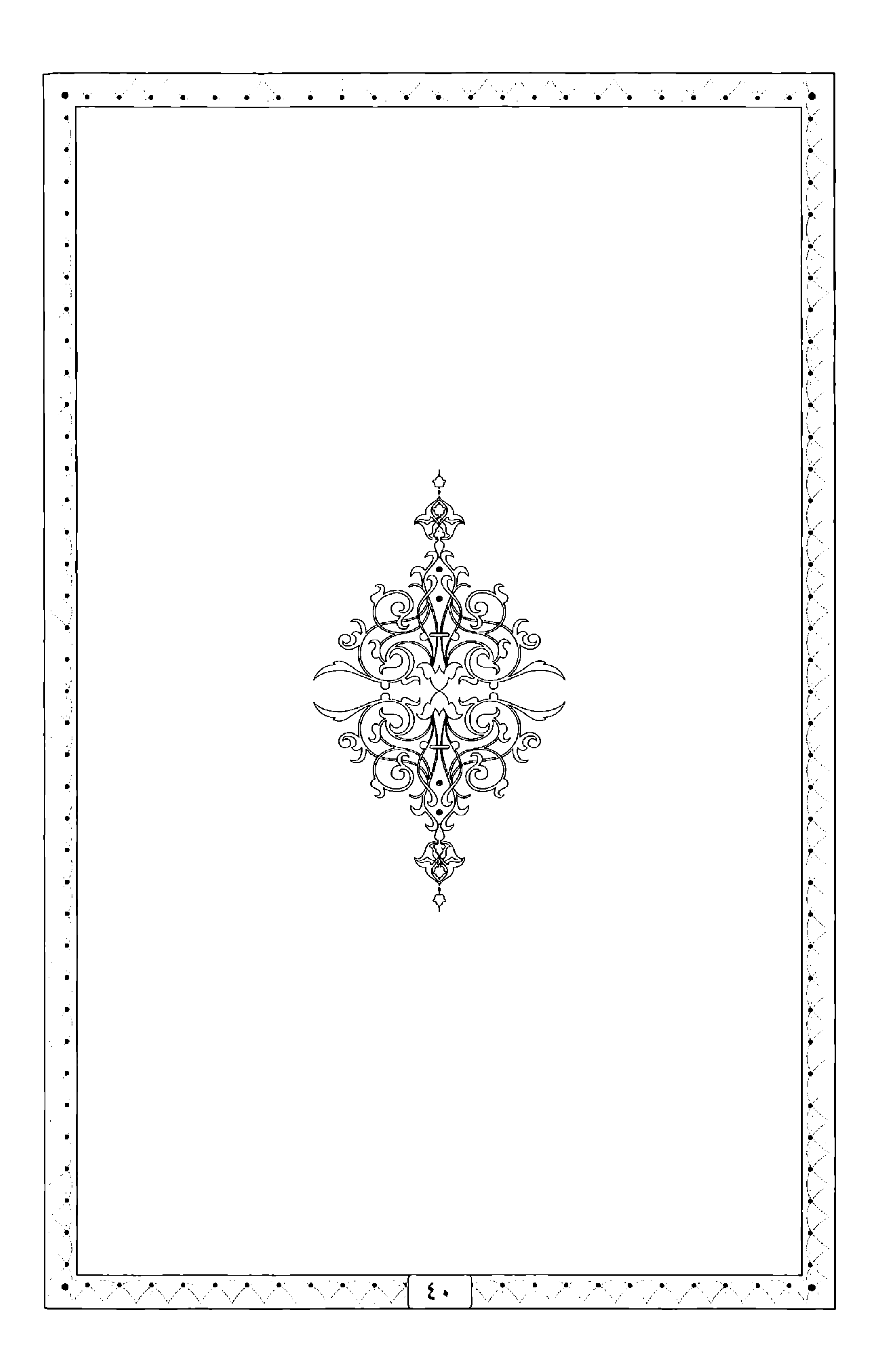
الى تعلمه مدة مديدة ولم ينقل قط شيء من ذلك فعلم علما ضروريا ان الله تعالى
لم يكلف الخلق الا الايمان والتصديق الجازم بما قاله كيف ما حصل التصديق
نعم لا ننكر ان للعارف درجة على المقلد ولكن المقلد في الحق مؤمن كما
ان العارف مؤمن فان قلت فبم يميز المقلد بين نفسه وبين اليهودي المقلد
قلنا المقلد لا يعرف التقليد ولا يعرف انه مقلد بل يعتقد في نفسه انه
محقق عارف ولا يشك في معتقده ولا يحتاج مع نفسه الى التمييز لقطعه
بان خصمه مبطل وهو محقق ولعله ايضا مستظهر بقراين وادلة ظاهرة
وان كانت غير قوية يرى نفسه مخصوصا بها ومتميزا بسببها عن خصومه
فان كان اليهودي يعتقد في نفسه مثل هذا فلا يشوش ذلك على المحق
اعتقاده كما ان العارف الناظر يزعم انه يميز نفسه عن اليهودي بالدليل
واليهودي المتكلم الناظر ايضا يزعم انه متميز عنك بالدليل ودعواه ذلك
لا يشكك الناظر العارف فكذلك لا يشكك المقلد القاطع ويكفيه في الايمان
ان لا يشكه في اعتقاده معارضة المبطل كلامه بكلامه فهل رايت عاميا
قط فرغ واغتم وحزن من حيث يعسر عليه الفرق بين تقليده وتقليد اليهودي
بل لا يخطر ذلك ببال العوام وان خطر ببالهم وشوفهوا به ضحكوا من قايله
وقالوا ما هذا الهذيان وكان بين الحق والباطل مساواة حتى يحتاج الى فارق
الفرق انه على الباطل واني على الحق وانا مستيقن لذلك غير شاك فيه فكيف
اطلب الفرق حيث يكون الفرق معلوما قطعا من غير طلب فهذه حالة
المقلدين الموقنين وهذا الاشكال لا يقع لليهودي المبطل القطعه بمذهبه
مع نفسه فكيف يقع للمقلد المسلم الذي وافق اعتقاده ما هو على الحق عند
الله فظهر بهذا على القطع ان اعتقادهم جازمة وان الشرع لم يكلفهم

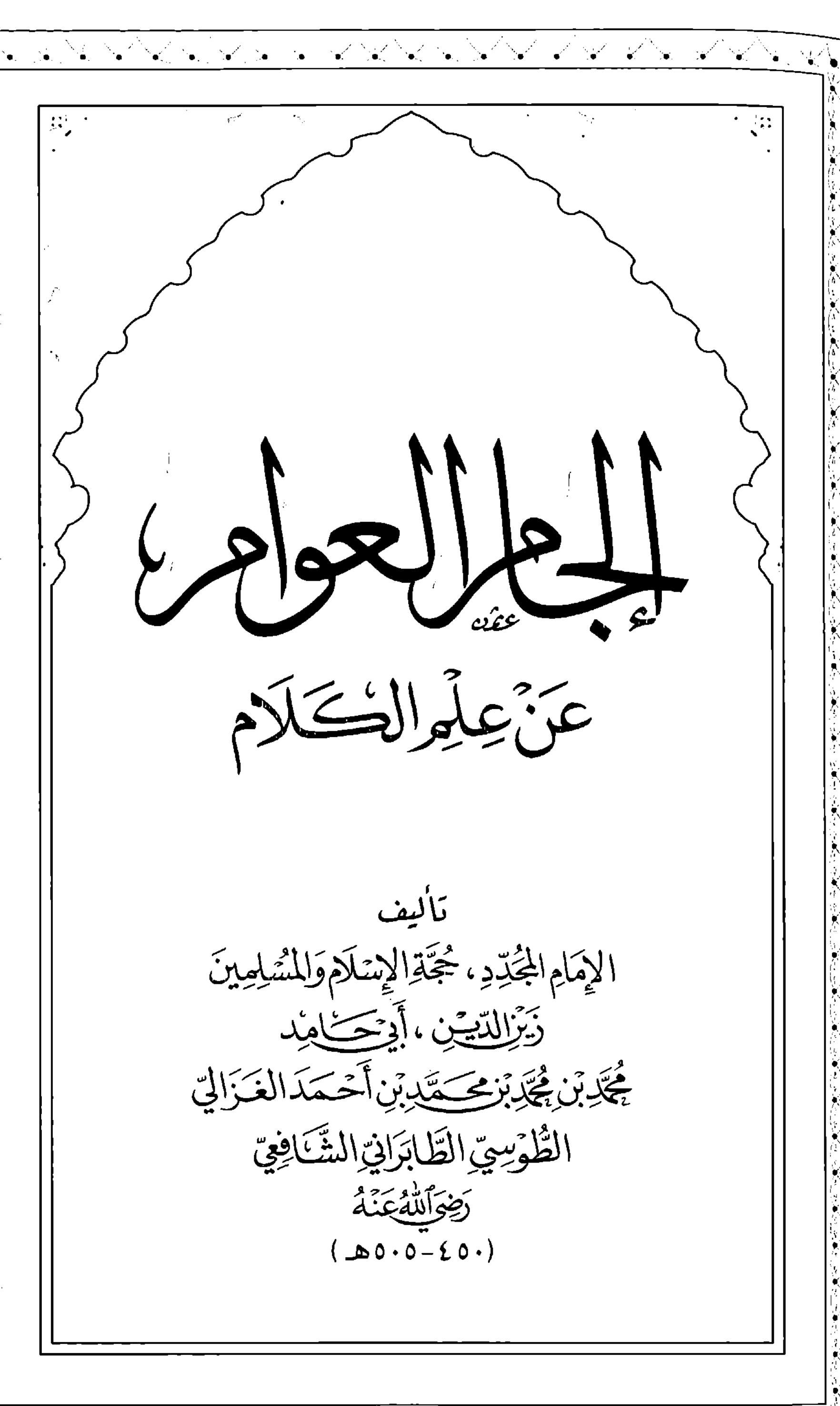
٦

راموز الورقة قبل الأخيرة للنسخة (و)

الا ذلك فان قيل فان فرضنا عاميا مجادلا لجوجا ليس يقلد وليس يقنعه
ادلة القران والاقاويل الجلية المقنعة السابقة الى الافهام فماذا يصنع
به قلنا هذا مريض مال طبعه عن الصحة الفطرة وسلامة الخلقة
الاصلية فينظر في شمايله فان وجدنا اللجاج والجدل غالبا على طبعه لم
نجادله وطهرنا وجه الارض عنه ان كان يجاحدنا في اصل من اصول
الايمان وان تفرسنا فيه بالفراسة مخايل الرشد والقبول لو جاوزنا
به من الكلام الظاهر الى تدقيق الادلة عالجناه بما يقدر عليه من ذلك
وداويناه بالجدال المر والبرهان الحلو وبالجملة فنجتهد ان نجادله بالاحسن
كما امر الله تعالى ورخصتنا في هذا القدر من المداواة ولا يدل على
فتح باب الكلام مع الكافة فان الادوية تستعمل في حق المرضى
وهم الاقلون وما يعالج به المريض بحكم الضرورة يجب ان يوقى
عنه الصحيح والفطرة الصحيحة الاصلية تعد لقبول الايمان
دون المجادلة وتحرير حقايق الادلة وليس الضرر في استعمال الدوا
مع الاصحاء باقل من الضرر في اهمال المداواة مع المرضى فليوضع كل
شيء موضعه كما امر الله تعالى نبيه حيث قال ادع الى سبيل
ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فالمدعوا
الى الحق بالحكمة قوم وبالموعظة الحسنة قوم اخرون وبالمجادلة
بالتي هي احسن قوم على ما فصلنا اقسامهم في كتاب القسطاس
المستقيم فلا نطول باعادته والله اعلم بالصواب تم الكتاب
والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه واله اجمعين
طالعه العبد الفقير الى الله تعالى [illegible]
المسلمين [illegible]

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (و)





إلجام العوام عن علم الكلام

تأليف

الإمام المجدد، حجة الإسلام والمسلمين

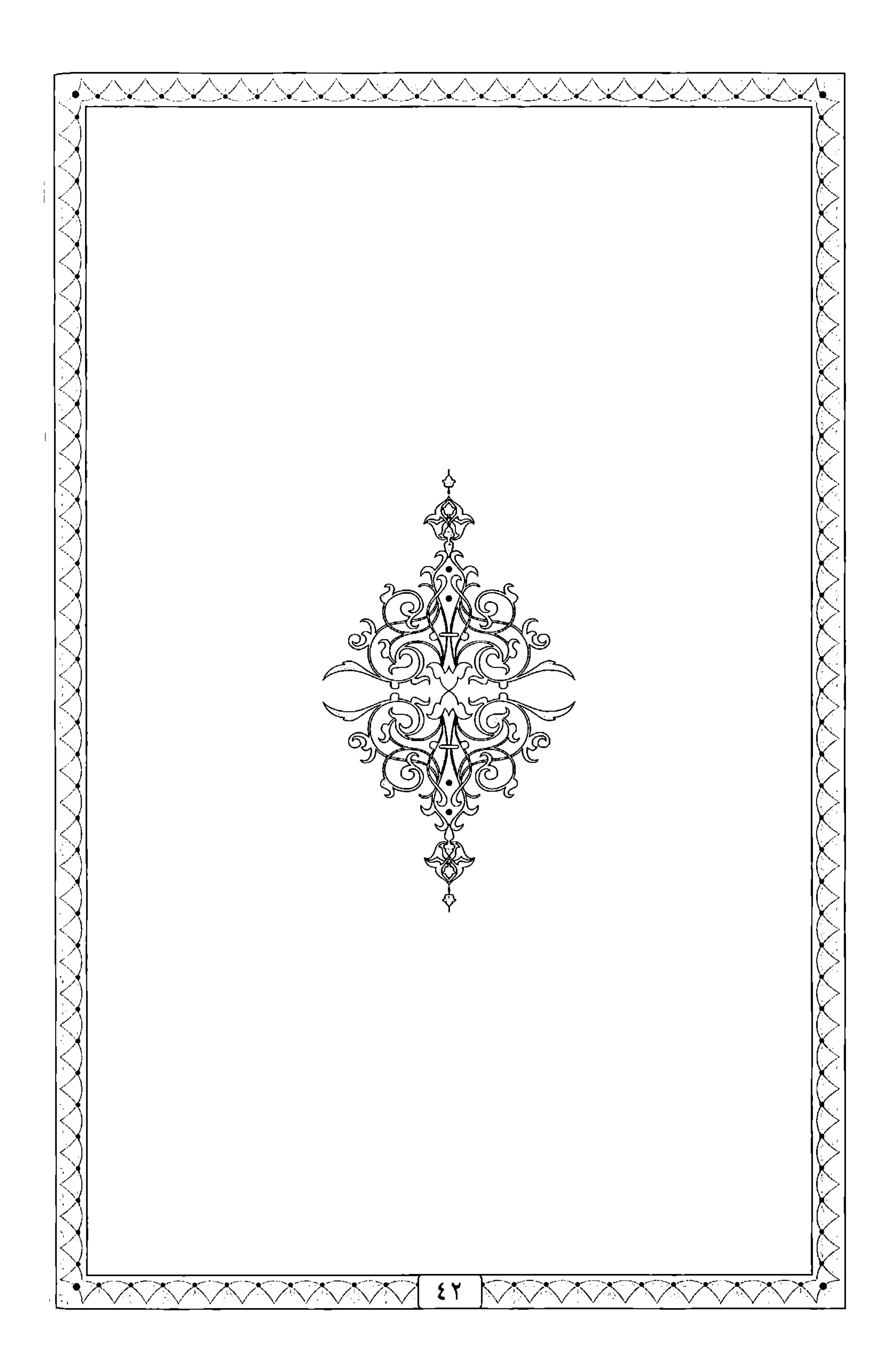
زين الدين، أبي حامد

محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي

الطوسي الطابراني الشافعي

رضي الله عنه

(٤٥٠-٥٠٥هـ)



سبب تصنيف الرّسالة [1]

هٰذهِ نسخةُ السؤالِ الذي أنهاهُ الشيخُ الإمامُ أبو القاسمِ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ سياهَ رحمَهُ اللهُ . . إلى الإمامِ حُجَّةِ الإسلامِ ، حتىٰ صَنَّفَ في جوابِهِ هٰذا الكتابَ الموسومَ بـ « إلجامِ العوامِّ عن علمِ الكلامِ » :

ما قولُهُ رضيَ اللهُ عنهُ في الأخبارِ الواردةِ عنِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ التي يُوهِمُ ظاهرُها التشبيهَ ؛ مثلُ قولِهِ : « يَنْزِلُ ٱللَّهُ » ، وقولِهِ : « رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » ، وقولِهِ : « خَمَّرَ » ، وقولِهِ : « خَلَقَ آدَمَ » ، وفي بعضِ الرواياتِ : « خَلَقَ ٱللَّهُ آدَمَ عَلَىٰ صُورَةِ ٱلرَّحْمَٰنِ » [2] ، وقولِهِ : « حَتَّىٰ يَضَعَ ٱلْجَبَّارُ قَدَمَهُ » ، و﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ، و﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ ، ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ .

فما الصحيحُ مِنْ هٰذهِ الأخبارِ ؟

وما الذي يجبُ قَبُولُهُ ؟

وما الذي يجبُ رَدُّهُ ؟

ومَنْ يحكمُ ببطلانِهِ . . ما دليلُهُ عليهِ ؟ [3] .

---

(١) وقد تفردت (د ، هـ) بنص هٰذا السؤال .

(٢) والرواية الأولىٰ هي : « إن الله تعالىٰ خلق آدم علىٰ صورته » انظر (ص ٥٣) .

(٣) في (د) : (ومن يحكم ببطلانه ؟ وما دليله عليه ؟) .

وما يصحُّ منها علىٰ ماذا يُحمَلُ ؟

وما دليلُ تأويلِهِ وصرفِهِ عن ظاهرِهِ ؟

ورسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِمَ ذكرَهُ معَ كونِهِ مُوهِماً إن لم يَجُزْ إجراؤُهُ علىٰ ظاهرِهِ ، معَ أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عَلِمَ أنَّ مَنْ نظَرَ إلىٰ ظواهرِها . . فَهِمَ منها التشبيهَ ، ووقعَ في ورطةِ الضلالِ والكفرِ ؟

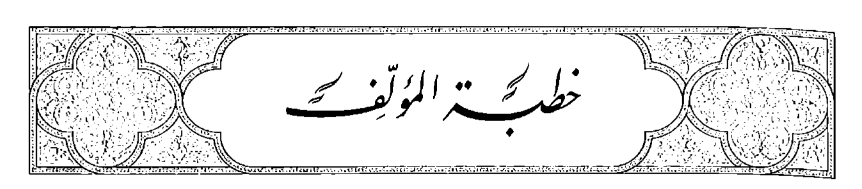
والتلفُّظُ بهٰذا معَ القصدِ إلىٰ غيرِ ما دلَّ عليهِ اللفظُ في وضعِ اللغةِ . . تلبيسٌ ، والكفُّ عن بيانِ التأويلِ ومنعِ الخلقِ اعتقادَ الظاهرِ . . تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ ، وشيءٌ مِنْ ذٰلك لا يليقُ بصاحبِ الشرعِ !

فليوضِّحْ لنا في ذٰلكَ مذهبَ السلفِ الصالحِ ، وما يجبُ علينا اعتقادُهُ إن شاءَ اللهُ تعالىٰ .

تمَّ إرسالُ الكتابِ في أواخرِ رمضانَ سنةَ . . . وخمسِ مئةٍ[1] .

---

(١) في (هـ) زيادة : (فصنف حجة الإسلام الكتاب المذكور في جوابه ، وهو آخر كتاب صنَّفه ، والله أعلم) ، وسقط منها : (تمَّ إرسال . . .) إلىٰ آخره ، وفي (ج) : (بسمِ اللهِ الرحمٰنِ الرحيمِ : سُئِلَ الشيخُ الإمامُ ، الأجلُّ السيّدُ ، حُجَّةُ الإسلامِ ، قدوةُ الأمَّةِ ، إمامُ الأئمَّةِ ، مقتدى الفريقينِ ـ قدَّسَ اللهُ روحَهُ ، ونوَّرَ ضريحَهُ ـ عن أخبارٍ وآياتٍ وردتْ عن الشارعِ وهي تُشعِرُ بالتشبيهِ والتجسُّمِ ؛ مثلُ : خبرِ النزولِ ، وخبرِ القَدَمِ والصورةِ واليدِ ، وآيةِ الاستواءِ ، والفوقِ ، وغيرِ ذٰلك ، فصنَّفَ عند ذٰلك هٰذا الكتابَ ، وسمَّاهُ : « إلجامَ العوامِّ عن علمِ الكلامِ » ، فأوَّلُ ما بدأَ به بالثناءِ على اللهِ ورسولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، فقالَ : الحمدُ للهِ . . .) .



خطبة المؤلف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ربِّ يسِّر

الحمدُ للهِ الذي تجلَّىٰ لكافَّةِ عبادِهِ بصفاتِهِ وأسمائِهِ ، وتَيَّهَ عقولَ الطالبينَ في بيداءِ كبريائِهِ ، وقصَّ أجنحةَ الأفكارِ دونَ حمىٰ عِزَّتِهِ ، وتعالىٰ في جلالِهِ عن أن تدركَ الأفهامُ كُنْهَ حقيقتِهِ ، واستوفىٰ قلوبَ أوليائِهِ وخاصَّتِهِ ، واستغرقَ أرواحَهُم حتى احترقوا بنارِ محبَّتِهِ ، وبُهِتوا في إشراقِ أنوارِ عظمتِهِ ، وخَرِسَتْ ألسنتُهُم عنِ الثناءِ علىٰ جمالِ حضرتِهِ إلَّا بما أسمعَهُم مِن اسمِهِ وصفتِهِ ، وأنبأَهُم علىٰ لسانِ رسولِهِ محمدٍ خيرِ خليقتِهِ ، صلَّى اللهُ عليهِ وعلىٰ آلِهِ وأصحابِهِ وعترتِهِ .

أما بعد :

فقد سألتَني ـ أرشدَكَ اللهُ ـ عنِ الأخبارِ المُوهِمةِ للتشبيهِ عندَ الرَّعاعِ والجُهَّالِ مِنَ الحَشْويةِ الضُّلَّالِ ؛ حيثُ اعتقدوا في اللهِ سبحانَهُ وفي صفاتِهِ ما يتعالىٰ ويتقدَّسُ عنهُ ؛ مِنَ الصورةِ ، واليدِ والقَدَمِ ، والنزولِ والانتقالِ ، والجلوسِ على العرشِ والاستقرارِ ، وما يجري مَجراهُ ممَّا أخذوهُ مِنْ ظواهرِ الأخبارِ وصورِها ، فإنَّهُم زعموا أنَّ مُعتقدَهُم فيهِ مُعتقَدُ السلفِ .

وأردتَ أن أشرحَ لكَ اعتقادَ السلفِ ، وأن أُبيّنَ ما يجبُ علىٰ عمومِ الخَلْقِ أن يعتقدوهُ في هـٰذهِ الأخبارِ ، وأَكشِفَ فيهِ الغطاءَ عنِ الحقِّ ، وأُبيّنَ[1] ما يجبُ البحثُ عنهُ عمَّا يجبُ الإمساكُ والكفُّ عنِ الخوضِ فيهِ .

فأجبتُكَ إلىٰ طَلِبتِكَ مُتقرِّباً إلى اللهِ سبحانَهُ وتعالىٰ بإظهارِ الحقِّ الصريحِ مِنْ غيرِ مداهنةٍ ومراقبةِ جانبٍ ، ومحافظةٍ علىٰ تعصُّبٍ لمذهبٍ دونَ مذهبٍ ؛ فالحقُّ أَولىٰ بالمراقبةِ ، والصدقُ والإنصافُ أَولىٰ بالمحافظةِ عليهِ .

وأسألُ اللهَ تعالى التسديدَ والتوفيقَ ، وهوَ بإجابةِ داعيهِ حقيقٌ .

وهـٰأنا أُرتِّبُ الكتابَ علىٰ ثلاثةِ أبوابٍ :

بابٌ : في بيانِ حقيقةِ مذهبِ السلفِ في هـٰذهِ الأخبارِ .

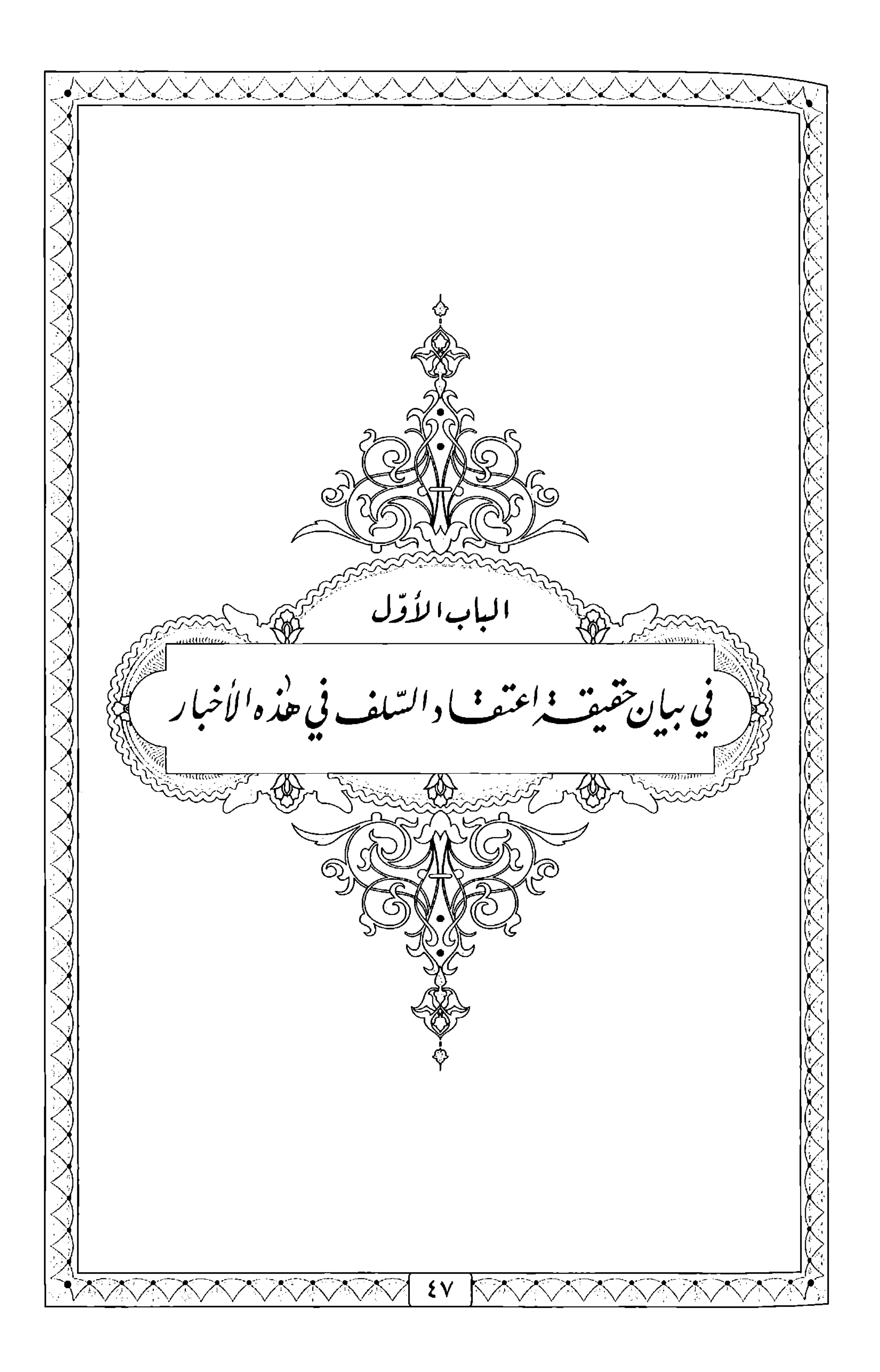
وبابٌ : في البرهانِ علىٰ أنَّ الحقَّ في مذهبِ السلفِ ، وأنَّ مَنْ خالفَهُمْ فهوَ مُبتدِعٌ .

وبابٌ : في فصولٍ مُتفرِّقةٍ نافعةٍ في هـٰذا الفنِّ .

* *

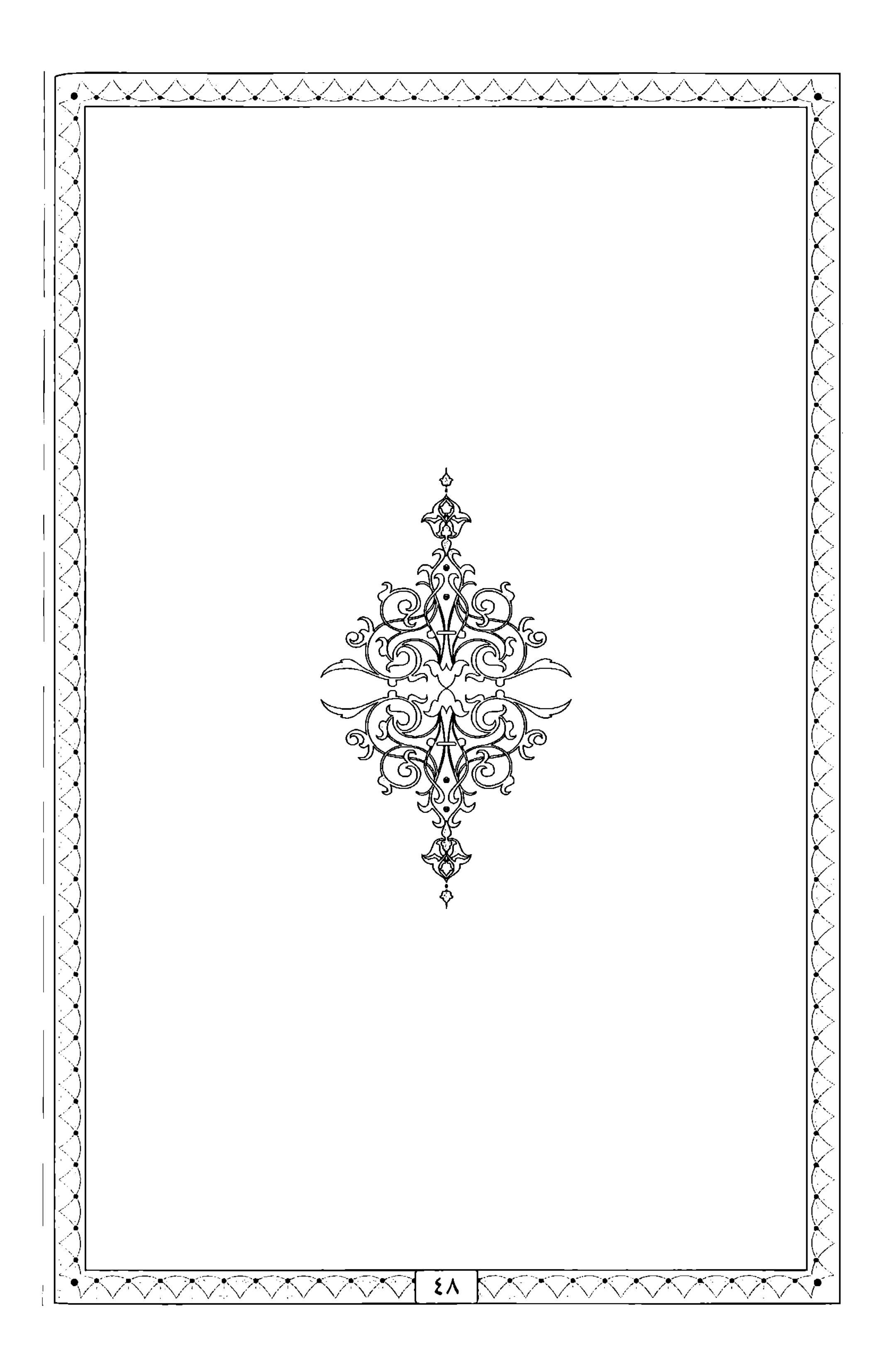
---

(١) في (د) : (وأُميِّز) .



الباب الأوّل

في بيان حقيقة اعتقاد السّلف في هٰذه الأخبار



الباب الأوّل

في بيان حقيقة اعتقاد السّلف في هٰذه الأخبار

اعلمْ : أنَّ الحقَّ الصريحَ الذي لا مراءَ فيهِ عندَ أهلِ البصائرِ . . هوَ مذهبُ السلفِ ؛ أعني : مذهبَ الصحابةِ والتابعينَ ، وها نحنُ نوردُ بيانَهُ ، وبيانُهُ برهانُهُ .

فأقولُ : حقيقةُ مذهبِ السلفِ ـ وهوَ الحقُّ عندَنا ـ : أنَّ كلَّ مَنْ بلغَهُ حديثٌ مِنْ هٰذهِ الأحاديثِ مِنْ عوامِّ الخلقِ . . يجبُ عليهِ فيهِ سبعةُ أمورٍ : التقديسُ ، ثمَّ التصديقُ ، ثمَّ الاعترافُ بالعجزِ ، ثمَّ السكوتُ ، ثمَّ الكفُّ ، ثمَّ الإمساكُ ، ثمَّ التسليمُ لأهلِ المعرفةِ .

أمَّا التقديسُ . . فأعني بهِ : تنزيهَ الربِّ تعالىٰ عنِ الجسميَّةِ وتوابعِها .

وأمَّا التصديقُ . . فهوَ الإيمانُ بما قالَهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وأنَّ ما ذكرَهُ حقٌّ ، وهوَ فيما قالَهُ صادقٌ ، وأنَّهُ حقٌّ على الوجهِ الذي قالَهُ وأرادَهُ .

وأمَّا الاعترافُ بالعجزِ . . فهوَ أن يُقِرَّ بأنَّ معرفةَ مرادِهِ ليسَ علىٰ قدْرِ طاقتِهِ ، وأنَّ ذٰلكَ ليسَ مِنْ شأنِهِ وحِرفتِهِ .

وأمَّا السكوتُ . . فألَّا يسألَ عن معناهُ ، ولا يخوضَ فيهِ ، ويعلمَ أنَّ سؤالَهُ عنهُ بدعةٌ ، وأنَّهُ في خوضِهِ فيهِ مُخاطِرٌ بدينِهِ ، وأنَّهُ يوشكُ أن يَكْفُرَ لو خاضَ فيهِ مِنْ حيثُ لا يشعرُ .

وأمَّا الإمساكُ . . فألَّا يتصرَّفَ في تلكَ الألفاظِ بالتصريفِ والتبديلِ بلغةٍ أُخرىٰ ، والزيادةِ فيهِ والنقصانِ منهُ ، والجمعِ والتفريقِ ، بل لا ينطقَ إلَّا بذٰلكَ اللفظِ وعلىٰ ذٰلكَ الوجهِ ؛ مِنَ الإيرادِ والإعرابِ ، والتصريفِ والصيغةِ .

وأمَّا الكفُّ . . فأَن يكفَّ باطنَهُ عنِ البحثِ عنهُ والتفكُّرِ فيهِ .

وأمَّا التسليمُ لأهلِهِ . . فألَّا يعتقدَ أنَّ ذٰلكَ إن خفيَ عليهِ لعجزِهِ . . فقد خفيَ على الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أو على الأنبياءِ أو على الصِّدِّيقينَ والأولياءِ .

فهٰذهِ سبعُ وظائفَ اعتقدَ كافَّةُ السلفِ وجوبَها علىٰ كلِّ العوامِّ ، لا ينبغي أن يُظنَّ بالسلفِ الخلافُ في شيءٍ منها ، فلنشرَحْها وظيفةً وظيفةً .

❊ ❊

الوظيفة الأولى

التّقديس

ومعناهُ : أنَّهُ إذا سمعَ (اليدَ والإصبَعَ) في قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « إِنَّ ٱللهَ خَمَّرَ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً »[1] ، و« إِنَّ قَلْبَ ٱلْمُؤْمِنِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ ٱلرَّحْمَـٰنِ »[2] . . فينبغي أن يعلمَ أنَّ (اليدَ) تُطلَقُ لمعنيينِ :

أحدُهُما ـ وهوَ الوضعُ الأصليُّ ـ : هوَ عضوٌ مُركَّبٌ مِنْ لحمٍ وعظمٍ وعصبٍ ، واللحمُ والعظمُ والعصبُ جسمٌ مخصوصٌ بصفاتٍ مخصوصةٍ ، والجسمُ : عبارةٌ عن مُقدَّرٍ لهُ طُولٌ وعَرْضٌ وعمقٌ ، يمنعُ غيرَهُ مِنْ أن يُوجدَ بحيثُ هوَ إلَّا أن يتنحَّىٰ عن ذٰلكَ المكانِ .

وقد يُستعارُ هٰذا اللفظُ ـ أعني : اليدَ ـ لمعنىً آخرَ ليسَ ذٰلكَ المعنىٰ بجسمٍ أصلاً ؛ كما يُقالُ : البلدةُ في يدِ الأميرِ ؛ فإنَّ ذٰلكَ مفهومٌ وإن كانَ الأميرُ مقطوعَ اليدِ مثلاً .

---

(١) أخرجه الآجري في « الشريعة » (٤٣١) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ٤١٤) موقوفاً على ابن مسعود أو سلمان الفارسي رضي الله عنهما ، وانظر « إتحاف السادة المتقين » (٥٠٢/٩) ، و« مشكل الحديث » لابن فورك (ص ١٠٢ ـ ١٠٨) .

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٤) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

فعلى العامّيِّ وغيرِ العامّيِّ أن يتحقَّقَ قطعاً ويقيناً أنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لم يُرِدْ بذلكَ اللفظِ جسماً هوَ عضوٌ مُركَّبٌ مِنْ لحمٍ ودمٍ وعظمٍ ، وأنَّ ذلكَ على اللهِ تعالى مُحالٌ ، وهوَ عنهُ مُقدَّسٌ .

فإن خطرَ ببالِهِ أنَّ اللهَ تعالى جسمٌ مُركَّبٌ مِنْ أعضاءٍ . . فهوَ عابدُ صنمٍ ؛ فإنَّ كلَّ جسمٍ مخلوقٌ ، وعبادةُ المخلوقِ كفرٌ ، وعبادةُ الصنمِ إنَّما كانَتْ كفراً لأنَّهُ مخلوقٌ ، وإنَّما كانَ مخلوقاً لأنَّهُ جسمٌ ؛ فمَنْ عبدَ جسماً . . فهوَ كافرٌ بإجماعِ الأُمَّةِ ؛ السلفِ منهُم والخلفِ[1] .

سواءٌ كانَ ذلك الجسمُ كثيفاً كالجبالِ الصُّمِّ الصِّلابِ ، أو لطيفاً كالهواءِ والماءِ ، وسواءٌ كانَ مظلماً كالأرضِ ، أو مشرقاً كالشمسِ والقمرِ والكواكبِ ، أو مُشِفّاً لا لونَ لهُ كالهواءِ ، أو عظيماً كالعرشِ والكرسيِّ ، أو صغيراً كالذَّرَّةِ ، أو جماداً كالحجارةِ ، أو حيواناً كالإنسانِ ؛ فالجسمُ صنمٌ ، وبأن يُقدَّرَ حسنُهُ وجمالُهُ ، أو عِظَمُهُ أو صفاؤُهُ ، أو صلابتُهُ ونقاؤُهُ . . لا يخرجُ عن كونِهِ جسماً[2] .

ومَنْ نفى الجسميةَ عنهُ وعن يدِهِ وإصبَعِهِ . . فقد نفى العضويةَ واللحمَ والعصبَ ، وقدَّسَ الربَّ سبحانَهُ عمَّا يُوجِبُ الحدوثَ .

---

(١) وعلى هذا المعنى تحديداً يُحمَلُ عموم نصوص المذاهب الفقهية الأربعة الناطقة بتكفير المُجسِّمة ، لا على عموم المُشبِّهة .
(٢) في (أ ، د ، و) : (صنماً) بدل (جسماً) .

فليعتقدْ بعدَهُ أنَّهُ عبارةٌ عن معنىً مِنَ المعاني ؛ ليسَ بجسمٍ ولا عَرَضٍ في جسمٍ ، يليقُ ذٰلكَ المعنىٰ بصفاتِ الجلالِ والكبرياءِ .

فإن كانَ لا يدري ذٰلكَ المعنىٰ ، ولا يفهمُ كُنْهَ حقيقتِهِ . . فليسَ عليهِ في ذٰلكَ تكليفٌ أصلاً ؛ فمعرفةُ تأويلِهِ ومعناهُ ليسَ بواجبٍ عليهِ ، بلِ الواجبُ عليهِ ألَّا يخوضَ فيهِ كما سيأتي (١) .

مثال آخر

إذا سمعَ (الصورةَ) مِنْ قولِهِ : « إِنَّ ٱللَّهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ » (٢) ، و« إِنِّي رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » (٣) . . فينبغي أن يعلمَ أنَّ (الصورةَ) اسمٌ مشتركٌ ؛ قد يُطلَقُ ويُرادُ بهِ الهيئةُ الحاصلةُ في أجسامٍ مُؤلَّفةٍ مُركَّبةٍ مُرتَّبةٍ ترتيباً مخصوصاً ؛ مثلُ الأنفِ والعينِ والفمِ والخدِّ التي هيَ أجسامٌ هيَ لحومٌ وعظامٌ .

وقد يُطلَقُ ويُرادُ بهِ ما ليسَ بجسمٍ ، ولا هيئةٍ في جسمٍ ، ولا هوَ ترتيبٌ في أجسامٍ ؛ كقولِكَ : عرفتُ صورةَ هٰذهِ المسألةِ ، وصورةَ هٰذهِ الواقعةِ ، وإنَّ وزارةَ فلانٍ وولايتَهُ منتظمةٌ في أحسنِ صورةٍ ، وما يجري مَجراهُ .

---

(١) انظر (ص ٦١) .

(٢) رواه مسلم (٢٦١٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه الدارمي (٢١٩٥) بلفظه هنا عن سيدنا عبد الرحمـٰن بن عائش رضي الله عنه ، وهو عند الترمذي (٣٢٣٣) وأحمد (١/٣٦٨) بلفظ مقاربٍ عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

فليتحقَّقْ كلُّ مؤمنٍ : أنَّ الصورةَ في حقِّ اللهِ تعالىٰ لم تُطلَقْ لإرادةِ المعنى الأولِ ؛ الذي هوَ جسمٌ لحميٌّ وعظميٌّ ، مُركَّبٌ مِنْ أنفٍ وفمٍ وخدٍّ وعينٍ ؛ فإنَّ جميعَ ذٰلكَ أجسامٌ وهيئاتٌ في أجسامٍ ، وخالقُ الأجسامِ كلِّها مُنزَّهٌ عن مشابهتِها وصفاتِها .

فإذا عَلِمَ هٰذا يقيناً . . فهوَ مؤمنٌ ، فإن خطرَ لهُ أنَّهُ إن لم يُرِدْ هٰذا المعنىٰ . . فما المعنى الذي أرادَهُ ؟

فينبغي أن يعلمَ أنَّ ذٰلكَ لم يُؤمَرْ بهِ ، بل أُمِرَ بألَّا يخوضَ فيهِ ؛ فإنَّهُ ليسَ علىٰ قَدْرِ طاقتِهِ ، لٰكنْ ينبغي أن يعتقدَ أنَّهُ أُريدَ بهِ معنىً يليقُ بجلالِ اللهِ تعالىٰ وعظمتِهِ ؛ ممَّا ليسَ بجسمٍ ولا عَرَضٍ في جسمٍ .

مثال آخر

إذا قرعَ سمعَهُ (النزولُ) في قولِهِ : « يَنْزِلُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ ٱلدُّنْيَا »[1] . . فالواجبُ عليهِ أن يعلمَ أنَّ (النزولَ) اسمٌ مشتركٌ ؛ قد يُطلَقُ إطلاقاً يَفتقِرُ فيهِ إلىٰ ثلاثةِ أجسامٍ : جسمٌ عالٍ هوَ مكانٌ لساكنِهِ ، وجسمٌ سافلٌ ، وجسمٌ مُنتقِلٌ مِنَ العالي إلى السافلِ .

فهوَ إذاً عبارةٌ عنِ انتقالِ جسمٍ مِنْ عُلْوٍ إلىٰ سُفْلٍ ؛ فإن كانَ مِنْ سُفْلٍ إلىٰ عُلْوٍ . . سُمِّيَ صُعوداً وعُروجاً ورُقِيّاً ، وإن كانَ مِنْ عُلْوٍ

(١) رواه مسلم (٧٥٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

إلىٰ سُفْلٍ . . سُمِّيَ نُزولاً وهُبوطاً وحُدوراً . . . إلىٰ غيرِ ذٰلكَ .

وقد يُطلَقُ علىٰ معنىً آخرَ لا يفتقرُ فيهِ إلىٰ تقديرِ انتقالٍ وحركةٍ في جسمٍ ؛ كما قالَ تعالىٰ : ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ﴾ ، وما رُئِيَ البعيرُ ولا البقرُ نازلاً مِنَ السماءِ بالانتقالِ ، بل هيَ مخلوقةٌ في الأرحامِ ، **ولإنزالِها معنىً لا محالةَ** ، وكما قالَ الشافعيُّ رحمَهُ اللهُ : (دخلتُ مصرَ فلم يفهموا كلامي ، فنزلتُ ثمَّ نزلتُ ثمَّ نزلتُ) ، ولم يُرِدْ بهِ انتقالَ جسدِهِ إلىٰ سُفْلٍ .

فليتحقَّقِ المؤمنُ : أنَّ النزولَ في حقِّ اللهِ تعالىٰ ليسَ بالمعنى الأوَّلِ ؛ وهوَ انتقالُ شخصٍ وجسدٍ مِنْ عُلْوٍ إلىٰ سُفْلٍ ؛ فإنَّ الشخصَ والجسدَ للأجسامِ ، والربُّ تعالىٰ ليسَ بجسمٍ .

فإن خطرَ لهُ أنَّهُ إذا لم يُرِدْ هٰذا . . **فما الذي أرادَهُ ؟**

فيُقالُ لهُ : أنتَ إذا عَجَزْتَ عن فهمِ نزولِ البعيرِ مِنَ السماءِ . . فأنتَ عن فهمِ نزولِ اللهِ تعالىٰ أعجزُ ؛ **فليسَ هٰذا بعُشِّكَ فادْرُجْ** ، واشتغلْ بعبادتِكَ أو حِرفتِكَ ، واسكتْ ، واعلمْ أنَّهُ أُريدَ بهِ معنىً مِنَ المعاني ، **الذي يجوزُ أن يُرادَ بالنزولِ في لغةِ العربِ** [١] ، ويليقُ ذٰلكَ المعنىٰ بجلالِ اللهِ عزَّ وجلَّ وعظمتِهِ ، وإن كنتَ لا تعلمُ حقيقتَهُ وكيفيتَهُ [٢] .

---

(١) هٰذا نصٌّ هامٌّ في كتاب « الإلجام » ، فيه تصريح المصنف بجواز تأويل هٰذه الألفاظ حسب قانون اللغة .

(٢) في (ب) : (حقيقته وتعيُّنَهُ) ، وفي (هـ) : (حقيقته ويقينه) .

مثال آخر

إذا سمعَ لفظَ (الفوقِ) في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ ، وفي قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ . . فليعلمْ أنَّ (الفوقَ) اسمٌ مشتركٌ يُطلَقُ لمعنيينِ :

أحدُهُما : نسبةُ جسمٍ إلىٰ جسمٍ ؛ بأن يكونَ أحدُهُما أعلىٰ والآخرُ أسفلَ ؛ يعني : أنَّ الأعلىٰ مِنْ جانبِ رأسِ الأسفلِ .

وقد يُطلَقُ لا لهٰذا المعنىٰ ، فيُقالُ : الخليفةُ فوقَ السلطانِ ، والسلطانُ فوقَ الوزيرِ ؛ كما يُقالُ : دخلَ فلانٌ على الأميرِ ، وجلسَ فوقَ فلانٍ ، وكما يُقالُ : العلمُ فوقَ العملِ ، والصياغةُ فوقَ الدباغةِ .

والأولُ : يستدعي جسماً حتىٰ ينسبَ إلىٰ جسمٍ ، والثاني : لا يستدعيهِ .

فليعتقدِ المؤمنُ قطعاً : أنَّ الأوَّلَ غيرُ مرادٍ ، وأنَّهُ على اللهِ تعالىٰ محالٌ ؛ فإنَّهُ مِنْ لوازمِ الأجسامِ ، أو لوازمِ أعراضِ الأجسامِ .

وإذا عرفَ نفيَ هٰذا المُحالِ عنِ القديمِ سبحانَهُ . . فلا عليهِ إن لم يَعرفْ أنَّهُ لماذا أُطلِقَ ، وماذا أُريدَ بهِ ؛ فقد خَفَّفَ اللهُ عنهُ هٰذهِ الكُلفةَ .

وأمثلةُ هٰذا كثيرةٌ ، فقِسْ علىٰ ما ذكرناهُ ما لَم نذكرْهُ .

الوظيفة الثّانية

الإيمان والتّصديق

وهوَ أن يعلمَ قطعاً : أنَّ هٰذهِ الألفاظَ أُريدَ بها معانٍ تليقُ بجلالِ اللهِ تعالىٰ وعظمتِهِ ، وأنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ صادقٌ في وصفِ اللهِ تعالىٰ بها ، فليؤمِنْ بذٰلكَ ، وليوقِنْ بأنَّ ما قالَهُ صِدقٌ ، وما أخبرَ عنهُ حقٌّ لا ريبَ فيهِ ، وليقلْ : آمنَّا وصدَّقْنا ، وأنَّ ما وصفَ اللهُ بهِ نفسَهُ أو وصفَهُ بهِ رسولُهُ . . فهوَ كما وصفَهُ ، وهوَ حقٌّ بالمعنى الذي أرادَهُ ، وعلى الوجهِ الذي قالَهُ ، وإن كنتُ لا أقفُ علىٰ حقيقتِهِ [1] .

فإن قلتَ : التصديقُ إنَّما يكونُ بعدَ التصوُّرِ ، والإيمانُ إنَّما يكونُ بعدَ التفهُّمِ ؛ فهٰذهِ الألفاظُ إذا لم يَفهمِ العبدُ معانيَها . . كيفَ يعتقدُ صِدقَ قائلِها فيها ؟

فجوابُكَ : أنَّ التصديقَ بالأمورِ الجُمليَّةِ ليسَ بمُحالٍ ؛ فكلُّ عاقلٍ يعلَمُ أنَّهُ أُريدَ بهٰذهِ الألفاظِ المعاني ، وأنَّ كلَّ اسمٍ فلهُ

---

(١) وقد روى الحاكم في « المستدرك » (٥١٤/٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢٠٨) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ : ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ۝ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ۝ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ۝ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ۝ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ۝ ﴾ ، قال : فكل هٰذا قد عرفناه ، فما الأبُّ ؟ ثم نفض عصاً كانت في يده فقال : (هٰذا لعمرُ الله التكلُّف ، اتَّبعوا ما تبيَّن لكم من هٰذا الكتاب) .

مُسمّىً ، إذا نطقَ بهِ مَنْ أرادَ مخاطبةَ قومٍ . . قصدَ ذٰلك المُسمَّىٰ ؛ فيمكِنُهُ أن يَعتقِدَ كونَهُ كاذباً مُخبِراً عنهُ علىٰ خلافِ ما هوَ عليهِ ، ويمكِنُهُ أن يَعتقِدَ كونَهُ صادقاً مُخبِراً عنهُ علىٰ ما هوَ عليهِ ؛ فهٰذا معقولٌ علىٰ سبيلِ الإجمالِ .

بل يمكِنُ أن يُفهَمَ مِنْ هٰذهِ الألفاظِ أمورٌ جُمليَّةٌ غيرُ مُفصَّلةٍ ، ويمكنُ التصديقُ ؛ كما لو قالَ قائلٌ : في البيتِ حيوانٌ . . أمكنَ أن يُصدَّقَ دونَ أن يُعرَفَ أنَّهُ إنسانٌ أو فَرسٌ أو غيرُهُ ، بل لو قالَ : فيهِ شيءٌ . . أمكنَ تصديقُهُ وإن لم يُعرفْ ذٰلك الشيءُ .

فكذٰلكَ مَنْ سمعَ الاستواءَ على العرشِ . . فَهِمَ على الجملةِ : أنَّهُ أُريدَ بذٰلكَ نسبةٌ خاصَّةٌ للعرشِ ، فيمكنُهُ التصديقُ قبلَ أن يَعرِفَ أنَّ تلكَ النسبةَ أهيَ نسبةُ الاستقرارِ عليهِ ، أوِ الإقبالِ علىٰ خَلْقِهِ وإيجادِهِ ، أوِ الاستيلاءِ عليهِ ، أو معنىً آخرَ مِنْ معاني النسبةِ [1] ، فأمكنَ التصديقُ بهِ .

فإن قلتَ : فأيُّ فائدةٍ في مُخاطبةِ الخَلْقِ بما لا يفهَمونَ ؟

فجوابُكَ : أنَّهُ قصدَ بهٰذا الخطابِ تفهيمَ مَنْ هوَ أهلُهُ ؛ وهمُ الأولياءُ والراسخونَ مِنَ العلماءِ ، وقد فهموهُ ، وليسَ

---

(١) انظر تحقيق هٰذه النِّسَب في « الاقتصاد في الاعتقاد » للإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ (ص ١٧٤) .

مِنْ شرطِ مَنْ يُخاطِبُ العقلاءَ بكلامٍ أن يُخاطِبَهم بما يفهمُهُ الصبيانُ ، والعوامُّ بالإضافةِ إلى العارفينَ كالصبيانِ بالإضافةِ إلى البالغينَ ، ولـٰكنْ على الصبيانِ أن يسألوا البالغينَ عمَّا لم يفهموهُ ، وعلى البالغينَ أن يجيبوا الصبيانَ بأنَّ هـٰذا ليسَ مِنْ شأنِكُم ، ولستُم مِنْ أهلِهِ ، فخوضوا في حديثٍ غيرِهِ ؛ فقد قيلَ للجُهَّالِ : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

فإذا سألوا أهلَ الذِّكرِ ؛ فإن كانوا يُطِيقونَ فهمَهُ . . فهَّموهُم ، وإلَّا . . قالوا لهُم : ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، و﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ ، وما لكُم ولهـٰذا السؤالِ ؟! هـٰذهِ معانٍ الإيمانُ بها واجبٌ ، والكيفيةُ مجهولةٌ ؛ أي : مجهولةٌ لكُم ، والسؤالُ عنها بدعةٌ ؛ كما قالَ مالكٌ رضيَ اللهُ عنهُ : (الاستواءُ معلومٌ ، والكيفيةُ مجهولةٌ ، والإيمانُ بهِ واجبٌ ، والسؤالُ عنهُ بدعةٌ) .

فإذاً ؛ الإيمانُ بالجُمليَّاتِ التي ليسَتْ مُفصَّلةً في الذهنِ ممكِنٌ ، ولـٰكنْ تقديسُهُ ـ الذي هو نفيُ المُحالِ عنهُ ـ ينبغي أن يكونَ مُفصَّلاً ؛ فإنَّ المنفيَّ هيَ الجسميَّةُ ولوازمُها .

ونعني بالجسمِ ها هنا : الشخصَ المُقدَّرَ ، الطويلَ العريضَ العميقَ ، الذي يمنعُ غيرَهُ مِنْ أن يُوجدَ معَهُ بحيثُ هوَ ، الذي يَدفعُ

ما يطلبُ مكانَهُ إن كانَ قوياً ، ويندفعُ ويتنحَّىٰ عن مكانِهِ بقوَّةٍ دافعةٍ إن كانَ ضعيفاً ، وإنَّما شرحْنا هٰذا اللفظَ معَ ظهورِهِ ؛ لأنَّ العامِّيَّ ربما لا يَفهمُ المرادَ بهِ .

الوظيفة الثالثة

الاعتراف بالعجز

ويجبُ علىٰ كلِّ مَنْ لا يقفُ علىٰ كُنْهِ هٰذهِ المعاني وحقيقتِها ، ولم يَعرفْ تأويلَها والمعنى المرادَ بها . . أن يُقِرَّ بالعجزِ ؛ فإنَّ الصدقَ واجبٌ ، وهوَ عن دركِهِ عاجزٌ .

فإنِ ادَّعى المعرفةَ . . فقد كذبَ ، وهٰذا معنىٰ قولِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنهُ : (الكيفيةُ مجهولةٌ) يعني : تفصيلُ المرادِ بهِ غيرُ معلومٍ .

بلِ الراسخونَ في العلمِ والعارفونَ مِنَ الأولياءِ وإن جاوزوا في المعرفةِ حدودَ العوامِّ ، وجالوا في ميدانِ المعرفةِ ، وقطعوا مِنْ بواديها أميالاً كثيرةً . . فما بقيَ لهُم ممَّا لم يبلغوهُ وهوَ بينَ أيديهِم أكثرُ ، بل لا نسبةَ لِمَا طُوِيَ عنهُم إلىٰ ما كُشِفَ لهُم ؛ لكثرةِ المَطويِّ وقلَّةِ المكشوفِ بالإضافةِ إليهِ .

وبالإضافةِ إلى المَطويِّ المستورِ : قالَ سيِّدُ الأنبياءِ صلواتُ اللهِ عليهِ وسلامُهُ : « لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ »(١) .

---

(١) رواه مسلم (٤٨٦) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ : (وليس المعنىٰ أني أعجز عن التعبير عما أدركته ، بل هو اعتراف بالقصور عن إدراك كُنْهِ جلاله ، ولذٰلك قال بعضهم : « ما عرفَ الله بالحقيقة سوى الله عز وجل ») ، وانظر تفصيل ذٰلك في « الإحياء » (١/٣٦٩) .

وبالإضافةِ إلى المكشوفِ : قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « أَعْرَفُكُمْ بِٱللَّهِ أَخْوَفُكُمْ لِلَّهِ ، وَأَنَا أَعْرَفُكُمْ بِٱللَّهِ »[1] .

ولأجلِ كونِ العجزِ والقصورِ ضرورياً في آخرِ الأمرِ بالإضافةِ إلىٰ منتهى الحالِ[2] . . قالَ سيِّدُ الصِّدِّيقينَ رضيَ اللهُ عنهُ وأرضاهُ : (العجزُ عن دركِ الإدراكِ إدراكٌ)[3] .

فأوائلُ حقائقِ هٰذهِ المعاني بالإضافةِ إلىٰ عوامِّ الخلْقِ كأواخرِها بالإضافةِ إلىٰ خواصِّ الخلقِ ؛ فكيفَ لا يجبُ عليهِمُ الاعترافُ بالعجزِ ؟!

❊ ❊

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) عن سيدنا أنس رضي الله عنه بلفظ : « أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم » ، وأخرجه أيضاً (٢٠) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها بلفظ : « إنَّ أتقاكم وأعلمكم بالله . . أنا » ، وانظر « إتحاف السادة المتقين » (٩/١٩٨) .

(٢) في (د ، هـ) : (بالإضافة إلىٰ منتهى الجلال) ومعناها ظاهر .

(٣) أورده الطوسي في « اللمع » (ص ٥٧) ، والخركوشي في « تهذيب الأسرار » (ص ٥٣) .

الوظيفة الرّابعة

السّكوت عن السّؤال

وذلكَ واجبٌ على العوامّ ؛ لأنَّهُ بالسؤالِ مُتعرِّضٌ لِمَا لا يُطيقُهُ ، وخائضٌ فيما ليسَ هوَ أهلاً لهُ .

فإن سألَ جاهلاً . . زادَهُ جوابُهُ جهلاً ، وربَّما وَرَّطَهُ في الكفرِ مِنْ حيثُ لا يَشعُرُ .

وإن سألَ عارفاً . . عَجَزَ العارفُ عن تفهيمِهِ لقصورِ فهمِهِ عَجْزَ البالغِ عن تفهيمِ ولدِهِ الصبيِّ مصالحَ بيتِهِ وتدبيرِهِ ، بل عن تفهيمِهِ مصلحتَهُ في خروجِهِ إلى المكتبِ ، بل عجْزَ الصائغِ عن تفهيمِ النجَّارِ دقائقَ صياغتِهِ ؛ فإنَّ النجَّارَ وإن كانَ بصيراً بصناعتِهِ . . فهوَ عاجزٌ عن دقائقِ الصياغةِ ؛ لأنَّهُ إنَّما فَهِمَ دقائقَ النَّجْرِ لاستغراقِهِ العمرَ في تعلُّمِهِ وممارستِهِ ، وكذلكَ يفهَمُ الصياغةَ أيضاً بصرْفِ العمرِ إلىٰ تعلُّمِها وممارستِها ، وقبلَ ذلكَ لا يفهمُها .

فالمشغولونَ بالدنيا ، أو بالعلومِ التي ليسَتْ مِنْ قبيلِ معرفةِ اللهِ تعالىٰ . . عاجزونَ عن معرفةِ الأمورِ الإلٰهيةِ عجزَ كافَّةِ المُعرِضينَ عنِ الصناعاتِ عن فهمِها ، بل عجْزَ الصبيِّ الرضيعِ عنِ الاغتذاءِ بالخبزِ واللحمِ ؛ لقصورٍ في فطرتِهِ ، لا لعدمِ الخبزِ واللحمِ ، ولا

لأنَّهُ قاصرٌ عن تغذيةِ الأقوياءِ [1] ، لٰكنْ طبعُ الضعفاءِ قاصرٌ عنِ التغذِّي بهِ .

فمَنْ أطعمَ الصبيَّ الضعيفَ الخبزَ واللحمَ ، أو مَكَّنَهُ مِنْ تناولِهِ . . فقد أهلكَهُ ، فكذٰلكَ العامِّيُّ إذا طلبَ بالسؤالِ هٰذهِ المعانيَ . . وجبَ زجرُهُ ومنعُهُ وضربُهُ بالدِّرَّةِ ؛ كما كانَ يفعلُهُ عمرُ رضيَ اللهُ عنهُ بكلِّ مَنْ سألَ عنِ الآياتِ المتشابهةِ [2] ، وكما فعلَهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في الإنكارِ علىٰ قومٍ رآهُم خاضوا في مسألةِ القَدَرِ وسألوا عنهُ ، فقالَ : « أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ ؟! » [3] ، وقالَ عليهِ السلامُ : « إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ ٱلسُّؤَالِ » أو لفظٌ هٰذا معناهُ كما اشتهرَ في الخبرِ [4] .

ولهٰذا أقولُ : يَحرُمُ على الوُعَّاظِ علىٰ رؤوسِ المنابرِ الجوابُ

---

(١) في (ب) : (ولا ؛ لأنه قاصرٌ عن الاغتذاء به) .

(٢) فقد روى الدارمي في « سننه » (١٤٦) عن سليمان بن يسار : أنَّ رجلاً يقال له : صَبِيغٌ قدم المدينة ، فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر رضي الله عنه وقد أعدَّ له عراجينَ النخل ، فقال : (من أنت ؟) قال : أنا عبد الله صبيغ ، فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين ، فضربه ، وقال : (أنا عبد الله عمر) ، فجعل له ضرباً حتىٰ دَمِيَ رأسه ، فقال : يا أمير المؤمنين ؛ حسبُك ؛ قد ذهب الذي كنتُ أجدُ في رأسي ، وعنده في « سننه » أيضاً (١٥٠) : فقال صبيغ : إن كنتَ تريد قتلي . . فاقتلني قتلاً جميلاً ، وإن كنت تريد أن تداويني . . فقد ـ والله ـ برأتُ ، فأذنَ له إلىٰ أرضه ، وكتب إلىٰ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (ألا يجالسه أحد من المسلمين) ، فاشتدَّ ذٰلك على الرجل ، فكتب أبو موسىٰ إلىٰ عمر : أن قد حسنت توبته ، فكتب عمر : (أن ائذن للناس بمجالسته) .

(٣) رواه الترمذي (٢١٣٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وابن ماجه (٩٣) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٤) رواه مسلم (١٣٣٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه .

عن هٰذهِ الأسولةِ[1] بالخوضِ في التأويلِ والتفصيلِ ، بلِ الواجبُ عليهِمُ الاقتصارُ علىٰ ما ذكرناهُ وذكرَهُ السلفُ ؛ وهوَ المبالغةُ في التقديسِ والتنزيهِ ونفيِ التشبيهِ ، وأنَّهُ تعالىٰ مُنزَّهٌ عنِ الجسميَّةِ وعوارضِها .

ولهُ المبالغةُ في هٰذا بما أرادَ ؛ حتىٰ يقولَ : كلُّ ما خطرَ ببالِكُم ، وهجسَ في ضميرِكُم ، وتَصوَّرَ في خاطرِكُم . . فاللهُ خالقُها ؛ وهوَ مُنزَّهٌ عنها وعن مشابهتِها ، وأنَّهُ ليسَ المرادُ بالأخبارِ شيئاً مِنْ ذٰلكَ ، وما هوَ حقيقةُ المرادِ . . فلستُم مِنْ أهلِ معرفتِها والسؤالِ عنها ، فاشتغِلوا بالتقوىٰ ؛ فما أمرَكُمُ اللهُ بهِ . . فافعلوهُ ، وما نهاكُم عنهُ . . فاجتنبوهُ ، وهٰذا قد نُهيتُم عنهُ فلا تسألوهُ ، ومهما سمعتُم شيئاً مِنْ ذٰلكَ . . فاسكتوا وقولوا : آمنَّا وصدَّقْنا ، وما أُوتينا مِنَ العلمِ إلَّا قليلاً ، وليسَ هٰذا مِنْ جملةِ ما أُوتينا .

❊ ❊

(١) حُكيَ عن ابن جني : سوال وأسوِلَة ؛ بالتسهيل ، وفي (د ، هـ) : (المسائل) .

الوظيفة الخامسة

الإمساك عن التّصرّف في الألفاظ الواردة

ويجبُ علىٰ عمومِ الخَلْقِ الجمودُ علىٰ ألفاظِ هٰذهِ الأخبارِ ، والإمساكُ عنِ التصرُّفِ فيها مِنْ ستةِ أوجهٍ : التفسيرُ ، والتأويلُ ، والتصريفُ ، والتفريعُ ، والجمعُ ، والتفريقُ .

الأوّل : التّفسير

وأعني بهِ : تبديلَ اللفظِ بلغةٍ أُخرىٰ تقومُ مَقامَها في العربيةِ أو معناها بالفارسيةِ والتركيةِ[1] ، بل لا يجوزُ النطقُ إلَّا باللفظِ الواردِ ؛ لأنَّ مِنَ الألفاظِ العربيةِ : ما لا يُوجدُ لها فارسيةٌ تطابقُها .

ومنها : ما يُوجدُ لها فارسيةٌ تطابقُها لٰكنْ ما جرتْ عادةُ الفرسِ باستعارتِها للمعاني التي جرتْ عادةُ العربِ باستعارتِها فيها .

ومنها : ما يكونُ مُشترَكاً في العربيةِ ولا يكونُ في العجميةِ كذٰلكَ .

❁

أمَّا الأوَّلُ . . فمثالُهُ : لفظُ (الاستواءِ) فإنَّهُ ليسَ لهُ في الفارسيةِ لفظٌ مطابقٌ يُؤدِّي بينَ الفُرْسِ المعنى الذي يُؤدِّيهِ لفظُ (الاستواءِ) بينَ العربِ بحيثُ لا يَشتمِلُ علىٰ مزيدِ إيهامٍ ؛ إذ فارسيَّتُهُ أن يُقالَ : (راسْت بإِسْتاد) .

---

(١) في (د) : (أو بمعناها) بدل (أو معناها) .

وهٰذانِ لفظانِ : الأوَّلُ : يُنبِئُ عنِ انتصابٍ واستقامةٍ فيما يُتصوَّرُ أن ينحنيَ ويَعوَجَّ ، والثاني : يُنبِئُ عن سكونٍ وثباتٍ فيما يُتصوَّرُ أن يتحرَّكَ ويضطربَ ، وإشعارُهُ بهٰذهِ المعاني وإشارتُهُ إليها في العجميةِ أظهرُ مِنْ إشعارِ لفظِ (الاستواءِ) وإشارتِهِ إليها ، فإذا تفاوتا في الدلالةِ والإشعارِ . . لم يكُنْ هٰذا مثلَ الأوَّلِ .

وإنَّما يجوزُ تبديلُ اللفظِ بمثلِهِ المرادفِ لهُ ، الذي لا يخالفُهُ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ ، لا بما يباينُهُ ويخالفُهُ ولو بأدنىٰ شيءٍ وأدقِّهِ وأخفاهُ .

ومثالُ الثاني : أنَّ (الإصبَعَ) تُستعارُ في لسانِ العربِ للنعمةِ ؛ يُقالُ : لفلانٍ عندَ فلانٍ إصبَعٌ ؛ أيْ : نعمةٌ ، ومعناها بالفارسيةِ : (أَنْگُشْتَ) ، وما جرتْ عادةُ العجمِ بهٰذهِ الاستعارةِ ، وتوسُّعُ العربِ في التجوُّزِ والاستعارةِ أكثرُ مِنْ توسُّعِ العجمِ ، بل لا نسبةَ لتوسُّعِ العربِ إلىٰ جمودِ العجمِ .

فإذا حَسُنَ إرادةُ المعنى المستعارِ لهُ في العربِ وسَمُجَ ذٰلكَ في العجمِ . . نفرَ القلبُ عمَّا سَمُجَ ، ومَجَّهُ السمعُ ولم يَمِلْ إليهِ ، فإذا تفاوتا . . لم يكُنِ التفسيرُ تبديلاً بالمثلِ ، بل بالخلافِ ، ولا يجوزُ التبديلُ إلَّا بالمثلِ .

❁ ❁ ❁

ومثالُ الثالثِ : لفظُ (العينِ) فإنَّ مَنْ فَسَّرَهُ إنَّما يُفسِّرُهُ بأظهرِ معانيهِ ، فيقولُ بالفارسيةِ : (چِشِمْ) ، وهوَ مُشترَكٌ في لغةِ العربِ بينَ العضوِ الباصرِ وعينِ الماءِ والذهبِ والشمسِ ، وليسَ للفظِ (چِشِمْ) هٰذا الاشتراكُ .

وكذٰلكَ لفظُ (الجَنْبِ) و(الوجهِ) يقربُ منهُ ؛ ولأجلِ هٰذا نرى المنعَ مِنَ التبديلِ ، والاقتصارَ على العربيةِ .

فإن قيلَ : هٰذا التفاوتُ إنِ ادعيتموهُ في جميعِ الألفاظِ . . فهوَ غيرُ صحيحٍ ؛ إذ لا فرقَ بينَ قولِكَ : (خبزٌ) و(نَانْ) ، وبينَ قولِكَ : (لحمٌ) و(گُوشْت) ، وإنِ اعترفتَ بأنَّ ذٰلكَ في البعضِ . . فامنعْ مِنَ التبديلِ عندَ التفاوتِ ، لا عندَ التماثلِ .

فالجوابُ : أنَّ الحقَّ أنَّ هٰذا التفاوتَ في البعضِ لا في الكلِّ ؛ فلعلَّ لفظَ (اليدِ) ولفظَ (دَسْت) يتساويانِ في اللغتينِ في الاشتراكِ والاستعارةِ وسائرِ الأمورِ ، لٰكنْ إذا انقسمَ إلىٰ ما يجوزُ وإلىٰ ما لا يجوزُ ، وليسَ إدراكُ التمييزِ بينَهُما والوقوفُ علىٰ دقائقِ التفاوتِ جليّاً سهلاً يسيراً علىٰ كافَّةِ الخلقِ ، بل يكثرُ فيهِ الإشكالُ ، ولا يتميَّزُ محلُّ التفاوتِ عن محلِّ التعادلِ . . فنحنُ بينَ أن نحسمَ البابَ احتياطاً ـ إذ لا حاجةَ ولا ضرورةَ إلى التبديلِ ـ وبينَ أن نفتحَ البابَ ونقحمَ عمومَ الخلقِ ورطةَ الخطرِ .

فليتَ شعري ! أيُّ الأمرينِ أحزمُ وأحوطُ والمُتصرَّفُ فيهِ ذاتُ الإلـٰهِ وصفاتُهُ ؟!

وما عندي أنَّ عاقلاً مُتديّناً لا يُقِرُّ بأنَّ هـٰذا الأمرَ مُخْطِرٌ ، وأنَّ الخطرَ في الصفاتِ الإلـٰهيَّةِ يجبُ اجتنابُهُ .

كيفَ وقد أوجبَ الشرعُ على الموطوءةِ العِدَّةَ لبراءةِ الرحمِ ، والحذرِ مِنْ خلطِ الأنسابِ ؛ احتياطاً لحُكْمِ الولايةِ والوراثةِ وما يَترتَّبُ على النسبِ ؛ فقالوا معَ ذٰلكَ : تجبُ العِدَّةُ على العقيمِ والآيسةِ والصغيرةِ وعندَ العزلِ ؛ لأنَّ باطنَ الأرحامِ إنَّما يَطَّلعُ عليها علَّامُ الغيوبِ ؛ فإنَّهُ يعلمُ ما في الأرحامِ ، فلو فتحنا بابَ النظرِ إلى التفصيلِ . . كنَّا راكبينَ متنَ الخطرِ ؛ فإيجابُ العِدَّةِ حيثُ لا علوقَ أهونُ منْ ركوبِ هـٰذا الخطرِ .

فكما أنَّ إيجابَ العِدَّةِ حكمٌ شرعيٌّ . . فتحريمُ تبديلِ العربيةِ حكمٌ شرعيٌّ ، ثبتَ بالاجتهادِ وترجيحِ طريقِ الأَولىٰ [1] ، ونعلَمُ أنَّ هـٰذا الاحتياطَ في الخبرِ عنِ اللهِ تعالىٰ وصفاتِهِ وعمَّا أرادَهُ بألفاظِ القرآنِ . . أهمُّ وأَولىٰ مِنَ الاحتياطِ في العِدَّةِ ومِنْ كلِّ ما احتاطَ الفقهاءُ فيهِ مِنْ هـٰذا القبيلِ .

أمّا التّصرّف الثّاني : التّأويل

وهوَ بيانُ معناهُ بعدَ إزالةِ ظاهرِهِ ؛ وهـٰذا إمَّا أن يقعَ مِنَ

---

(١) في (ب) : (وترجيح طريق علىٰ طريق من حيث الأولىٰ) .

العامّيّ بنفسِهِ ، أو مِنَ العارفِ معَ العامِّيِّ ، أو مِنَ العارفِ معَ نفسِهِ بينَهُ وبينَ ربِّهِ ؛ فهٰذهِ ثلاثةُ مواضعَ .

الأوَّلُ : تأويلُ العامّيّ علىٰ سبيلِ الاستقلالِ بنفسِهِ ، وهوَ حرامٌ ، يُشبِهُ خوضَ البحرِ المُغْرِقِ ممَّنْ لا يُحسِنُ السباحةَ ، ولا شكَّ في تحريمِهِ ، وبحرُ معرفةِ اللهِ تعالىٰ أبعدُ غوراً وأكثرُ معاطِبَ ومهالِكَ مِنْ بحرِ الماءِ ؛ لأنَّ هلاكَ هٰذا البحرِ لا حياةَ بعدَهُ ، وهلاكُ بحرِ الدنيا لا يُزيلُ إلَّا الحياةَ الزائلةَ ، وذٰلكَ يُزيلُ الحياةَ الأبديَّةَ ، فشتَّانَ بينَ الخَطَرينِ !!

الموضعُ الثاني : أن يكونَ ذٰلكَ مِنَ العالِمِ معَ العامِّيِّ [١] ، وهوَ أيضاً ممنوعٌ ، ومثالُهُ : أن يَجُرَّ السبَّاحُ الغوَّاصُ في البحرِ معَ نفسِهِ . . عاجزاً عنِ السباحةِ ، مضطرِبَ القلبِ والبدنِ ، وذٰلكَ حرامٌ ؛ لأنَّهُ عَرَّضَهُ لخطرِ الهلاكِ ؛ فإنَّهُ لا يَقوىٰ علىٰ حفظِهِ في لُجَّةِ البحرِ وإن قَدَرَ علىٰ حفظِهِ في القربِ مِنَ الساحلِ ، ولو أمرَهُ بالوقوفِ بقربِ الساحلِ . . ربَّما لا يطيعُهُ ، وإن أمرَهُ بالسكونِ عندَ التطامِ الأمواجِ وإقبالِ التماسيحِ وقد فغرَتْ فاها للالتقامِ . . اضطربَ قلبُهُ وبدنُهُ ، ولم يسكُنْ علىٰ حَسَبِ مرادِهِ ؛ لقصورِ طاقتِهِ ، وهٰذا هوَ المثالُ الحقُّ للعالِمِ إذا فتحَ للعامِّيِّ بابَ التأويلاتِ والتصرُّفِ علىٰ خلافِ الظواهرِ [٢] .

---

(١) وذٰلك بفتح باب المباحثة معه .

(٢) فلا ينبغي أن يخاض مع العوامّ في حقائق العلوم الدقيقة ، بل يقتصر معهم علىٰ تعليم ←

وفي معنى العوامّ : الأديبُ ، والنَّحْويُّ ، والمُحدِّثُ ، والمُفسِّرُ ، والفقيهُ ، والمُتكلِّمُ ، بل كلُّ عالِمٍ ، سوى المُتجرّدينَ لتعلُّمِ السباحةِ في بحارِ المعرفةِ ، القاصرينَ أعمارَهُم عليهِ ، الصارفينَ وجوهَهُم عنِ الدنيا والشهواتِ ، المُعرِضينَ عنِ المالِ والجاهِ والخلقِ وسائرِ اللذَّاتِ ، المُخلِصينَ للهِ تعالىٰ في العلومِ والأعمالِ ، القائمينَ بجميعِ حدودِ الشريعةِ وآدابِها في القيامِ بالطاعاتِ وتركِ المنكراتِ ، المُفرِّغينَ قلوبَهُم بالجملةِ عن غيرِ اللهِ للهِ ، المُستحقِرينَ للدنيا ، بل للآخرةِ والفردوسِ الأعلىٰ في جنبِ محبَّةِ اللهِ تعالىٰ ، فهٰؤلاءِ هم أهلُ الغَوْصِ في بحرِ المعرفةِ .

وهم معَ ذٰلكَ كلِّهِ علىٰ خَطَرٍ عظيمٍ ؛ يَهْلِكُ مِنَ العشرةِ تسعةٌ إلىٰ أن يسعدَ واحدٌ منهُم بالدُّرِّ المكنونِ والسِّرِّ المخزونِ ، أولٰئكَ الذينَ سبقَتْ لهُم مِنَ اللهِ الحسنىٰ فهُمُ الفائزونَ ، وربُّكَ أعلمُ بما تُكِنُّ صدورُهُم وما يعلنونَ .

❁

الموضعُ الثالثُ : تأويلُ العارفِ معَ نفسِهِ في سرِّ قلبِهِ بينَهُ وبينَ ربِّهِ ، وهوَ علىٰ ثلاثةِ أوجهٍ ؛ فإنَّ الذي انقدحَ في سرِّهِ أنَّهُ المرادُ مِنْ لفظِ (الاستواءِ) و(الفوقِ) مثلاً : إمَّا أن يكونَ

← العبادات ، وتعليم الأمانة في الصناعات التي هم بصددها ، ويملأ قلوبهم من الرغبة والرهبة في الجنة والنار كما نطق به القرآن ، ولا يحرّك عليهم شبهة . . . ، وبالجملة : لا ينبغي أن يفتح للعوام باب البحث في المشتبهات ؛ فإنه يعطل عليهم صناعاتهم التي بها قوام الخلق ، ودوام عيش الخواص . « الإحياء » (١/٢١٥) .

مقطوعاً بهِ ، أو مشكوكاً فيهِ ، أو مظنوناً ظنّاً غالباً .

فإن كانَ قطعياً . . فليعتقدْهُ ، وإن كانَ مشكوكاً . . فليجتنبْهُ ، ولا يَحكُمَنْ علىٰ مرادِ اللهِ تعالىٰ ومرادِ رسولِهِ مِنْ كلامِهِ باحتمالٍ يعارضُهُ مثلُهُ مِنْ غيرِ ترجيحٍ ، بلِ الواجبُ على الشاكِّ التوقُّفُ .

وإن كانَ مظنوناً . . فاعلمْ أنَّ للظنِّ مُتعلَّقينِ :

أحدُهُما : أنَّ المعنى الذي انقدحَ عندَهُ هل هوَ جائزٌ في حقِّ اللهِ تعالىٰ أم هوَ محالٌ ؟

والثاني : أن يعلمَ قطعاً جوازَهُ ، لٰكنْ تردَّدَ في أنَّهُ هل هوَ مرادٌ باللفظِ أم لا ؟

مثالُهُ : تأويلُ لفظِ (الفَوقِ) بالعلوِّ المعنويِّ الذي هوَ المرادُ بقولِنا : (السلطانُ فوقَ الوزيرِ) فإنَّا لا نشكُّ في ثبوتِ معناهُ للهِ تعالىٰ ، لٰكنَّا ربَّما نتردَّدُ في أنَّ لفظَ (الفَوقِ) في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ هل أُريدَ بهِ العلوُّ المعنويُّ ، أم أُريدَ بهِ معنىً آخرُ يليقُ بجلالِ اللهِ تعالىٰ دونَ العلوِّ بالمكانِ الذي هوَ محالٌ علىٰ ما ليسَ بجسمٍ ولا هوَ صفةٌ في جسمٍ ؟

ومثالُ الثاني [1] : تأويلُ لفظِ (الاستواءِ على العرشِ) بأنَّهُ أرادَ بهِ النسبةَ الخاصَّةَ التي للعرشِ [2] ، ونسبتُهُ : أنَّ اللهَ تعالىٰ

(١) الذي هو الأوَّل في العدِّ ؛ وهو ما تردَّد فيه أهو جائز أو محالٌ ، فليتنبه .

(٢) في (أ ، ب ، و) : (الحاصلة إلى العرش) .

يتصرَّفُ في جميعِ العالَمِ ويُدبِّرُ الأمرَ مِنَ السماءِ إلى الأرضِ بواسطةِ العرشِ ؛ فإنَّهُ لا يُحدِثُ في العالَمِ صورةً ما لم يُحدِثْهُ في العرشِ ؛ كما لا يُحدِثُ النقَّاشُ والكاتبُ صورةً وكلمةً على البياضِ ما لم يُحدِثْهُ في الدماغِ ، بل لا يُحدِثُ البَنَّاءُ صورةَ البناءِ ما لم يُحدِثْ صورتَهُ في الدماغِ ، فبواسطةِ الدماغِ يُدبِّرُ القلبُ أمرَ عالَمِهِ الذي هو بدنُهُ .

فربَّما يتردَّدُ في أنَّ إثباتَ هٰذهِ النسبةِ للعرشِ إلى اللهِ تعالىٰ هل هوَ جائزٌ : إمَّا لوجوبِهِ في نفسِهِ ، وإمَّا علىٰ سبيلِ أن يُقالَ : أجرىٰ بهِ سنتَهُ وعادتَهُ وإن لم يكُنْ خلافُهُ مُحالاً ؛ كما أجرىٰ عادتَهُ في حقِّ قلبِ الإنسانِ ؛ بألَّا يُمكِّنَهُ مِنَ التدبيرِ إلَّا بواسطةِ الدماغِ ، وإن كانَ في قدرةِ اللهِ تعالىٰ تمكينُهُ منهُ دونَ الدماغِ لو سبقَتْ بهِ إرادتُهُ الأزليَّةُ وحَقَّتْ بهِ كلمتُهُ القديمةُ التي هيَ علمُهُ ، **فصارَ خلافُهُ ممتنعاً** ، لا لقصورٍ في ذاتِ القدرةِ ؛ **لٰكنْ لاستحالةِ ما يخالفُ الإرادةَ القديمةَ والعلمَ السابقَ الأزليَّ** ؛ ولذٰلكَ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾ .

وإنَّما لا تبديلَ لوجوبِها ، وإنَّما وجوبُها لصدورِها عن إرادةٍ أزليَّةٍ واجبةٍ ، **ونتيجةُ الواجبِ واجبٌ ، ونقيضُهُ محالٌ** وإن لم يكنْ مُحالاً في ذاتِهِ ، ولٰكنَّهُ محالٌ لغيرِهِ ؛ **وهوَ إفضاؤُهُ إلىٰ أن ينقلبَ العلمُ الأزليُّ جهلاً** ، ويمتنعَ نفوذُ المشيئةِ الأزليَّةِ .

فإذاً ؛ إثباتُ هـٰذهِ النسبةِ للهِ تعالىٰ معَ العرشِ في تدبيرِ المملكةِ بواسطتِهِ إن كانَ جائزاً عقلاً . . فهل هوَ واقعٌ وجوداً ؟

هـٰذا ممَّا قد يترَدَّدُ فيهِ الناظرُ ، وربما يظنُّ وجودَهُ ، هـٰذا مثالُ الظنِّ في نفسِ المعنىٰ ، والأوَّلُ مثالُ الظنِّ في كونِ المعنىٰ مراداً باللفظِ معَ كونِ المعنىٰ في نفسِهِ صحيحاً جائزاً ، وبينَهُما فرقانِ [1] ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ الظنَّينِ إذا انقدحَ في النفسِ وحاكَ في الصدرِ . . فلا يدخلُ تحتَ الاختيارِ دفعُهُ عنِ النفسِ ، ولا يمكنُهُ ألَّا يظنَّ ؛ فإنَّ للظنِّ أسباباً ضروريةً لا يمكنُ دفعُها ، ولا يُكلِّفُ اللهُ نفساً إلَّا وسعَها ؛ لـٰكنْ عليهِ وظيفتانِ جديدتانِ :

إحداهُما : ألَّا يدعَ نفسَهُ تطمئنُّ إليهِ جزماً مِنْ غيرِ شعورٍ بإمكانِ الغلطِ فيهِ ، فلا ينبغي أن يحكُمَ معَ نفسِهِ بمُوجَبِ ظنِّهِ حُكْماً جازماً .

والثانيةُ : أنَّهُ إن ذكرَهُ . . لم يطلقِ القولَ بأنَّ المرادَ بـ (الاستواءِ) كذا ، أوِ المرادَ بـ (الفوقِ) كذا ؛ لأنَّهُ حُكْمٌ بما لا يعلمُ ، وقد قالَ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ ، لـٰكنْ يقولُ : أنا أظنُّ أنَّهُ كذا ، فيكونُ صادقاً في خبرِهِ عن نفسِهِ وعن ضميرِهِ ، ولا يكونُ حُكْماً علىٰ صفةِ اللهِ تعالىٰ ، ولا علىٰ مرادِهِ بكلامِهِ ، بل حُكْماً علىٰ نفسِهِ ، ونبأً عن ضميرِهِ .

---

(١) في (ب ، هـ) : (وبينهما تفاوت) .

فإن قيلَ : وهل يجوزُ ذكرُ هـٰذا الظنِّ معَ كافَّةِ الخَلقِ والتحدُّثُ بهِ كما اشتملَ عليهِ ضميرُهُ ؟ وكذٰلكَ لو كانَ قاطعاً . . فهل لهُ أن يتحدَّثَ بهِ ؟

قلنا : تحدُّثُهُ بهِ إنَّما يكونُ علىٰ أربعةِ أوجهٍ : فإنَّهُ إمَّا أن يكونَ معَ نفسِهِ ، أو معَ مَنْ هوَ مثلُهُ في الاستبصارِ ، أو معَ مَنْ هوَ مُستعِدٌّ للاستبصارِ بذكائِهِ وفطنتِهِ وتجرُّدِهِ لطلبِ معرفةِ اللهِ تعالىٰ ، أو معَ العامِّيِّ .

فإن كانَ قاطعاً . . فلهُ أن يُحدِّثَ نفسَهُ بهِ ، ويُحدِّثَ مَنْ هوَ مثلُهُ في الاستبصارِ ، أو مَنْ هوَ مُتجرِّدٌ لطلبِ المعرفةِ مُستعِدٌّ لها ، خالٍ عنِ الميلِ إلى الدنيا والشهواتِ والتعصُّباتِ للمذاهبِ وطلبِ المباهاةِ بالمعارفِ والتظاهرِ بذكرِها معَ العوامِّ .

فمَنِ اتَّصفَ بهـٰذهِ الصفاتِ . . فلا بأسَ بالتحدُّثِ معَهُ ؛ لأنَّ الفَطِنَ المُتعطِّشَ إلى المعرفةِ ـ للمعرفةِ لا لغرضٍ آخرَ ـ يحيكُ في صدرِهِ إشكالُ الظواهرِ ، وربَّما يلقيهِ في تأويلاتٍ فاسدةٍ ؛ لشدَّةِ شرهِهِ على الفرارِ عن مقتضى الظواهرِ ، ومنعُ العلمِ أهلَهُ ظلمٌ ؛ كبثِّهِ إلىٰ غيرِ أهلِهِ .

وأمَّا العامِّيُّ . . فلا ينبغي أن يُحدَّثَ بهِ ، وفي معنى العامِّيِّ كلُّ مَنْ لا يتصفُ بالصفاتِ المذكورةِ ، بل مثالُهُ ما ذكرناهُ مِنْ إطعامِ الرضيعِ الأطعمةَ القويَّةَ التي لا يطيقُها .

وأمَّا المظنونُ . . فيتحدَّثُ بهِ معَ نفسِهِ اضطراراً ؛ فإنَّ ما ينطوي

عليهِ الذِّهنُ ؛ مِنْ ظنٍّ وشكٍّ وقطعٍ لا تزالُ النفسُ تتحدَّثُ بهِ ، ولا قدرةَ على الخلاصِ منهُ ولا منعَ منهُ ، ولا شكَّ في منعِ التحدُّثِ بهِ معَ العوامِّ ، بل هوَ أَولىٰ بالمنعِ مِنَ المقطوعِ .

أمَّا تحدُّثُهُ بهِ معَ مَنْ هوَ في مثلِ درجتِهِ في المعرفةِ ، أو معَ المُستعِدِّ لهُ . . فيهِ نظرٌ :

فيُحتمَلُ أن يُقالَ : هوَ جائزٌ ؛ إذ لا يزيدُ علىٰ أن يقولَ : (أظنُّ كذا) وهوَ صادقٌ .

ويُحتمَلُ المنعُ ؛ لأنَّهُ قادرٌ علىٰ تركِهِ ، وهوَ بذكرِهِ مُتصرِّفٌ بالظنِّ في صفةِ اللهِ تعالىٰ أو في مرادِهِ مِنْ كلامِهِ ، وفيهِ خطرٌ[1] ، وإباحتُهُ تُعرَفُ بنصٍّ أو إجماعٍ أو قياسٍ علىٰ منصوصٍ ، ولم يَرِدْ شيءٌ مِنْ ذٰلكَ ، بل وردَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ .

فإن قيلَ : يدلُّ على الجوازِ ثلاثةُ أمورٍ :

الأَوَّلُ : الدليلُ الذي دلَّ علىٰ إباحةِ الصدقِ ، وهوَ صادقٌ ؛ فإنَّهُ ليسَ يخبرُ إلَّا عن ظنِّهِ وهوَ ظانٌّ .

والثاني : أقاويلُ المُفسِّرينَ في القرآنِ بالحَدْسِ والظنِّ ؛ إذ كلُّ ما قالوا غيرُ مسموعٍ مِنَ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، بل هوَ

(١) في (ب ، هـ) : (نظرٌ) .

مُستنبَطٌ بالاجتهادِ ؛ ولذٰلكَ كثرَتِ الأقاويلُ وتعارضَتْ .

والثالثُ : إجماعُ التابعينَ علىٰ نقلِ الأخبارِ المتشابهةِ التي نقلَها آحادُ الصحابةِ ولم تتواترْ[1] ، وما اشتملَ على الصحاحِ الذي نقلَهُ العدلُ عنِ العدلِ ، فإنَّهُم جوَّزوا روايتَهُ ، ولا يحصلُ بقولِ العدلِ الواحدِ إلَّا الظنُّ .

والجوابُ عنِ الأوَّلِ : أنَّ المباحَ صدقٌ لا يُخشىٰ فيهِ ضررٌ ، وبثُّ هٰذهِ الظنونِ لا يخلو عن ضررٍ ؛ فقد يسمعُهُ مَنْ يسكنُ إليهِ ويعتقدُهُ جزماً ، فيحكمُ في صفاتِ اللهِ تعالىٰ بغيرِ علمٍ ، وهوَ خطرٌ .

والنفوسُ نافرةٌ عن إشكالِ الظواهرِ ، فإذا وجدَ مُستروَحاً مِنَ المعنىٰ ولو مظنوناً . . سكنَ إليهِ واعتقدَهُ جزماً ، وربَّما يكونُ غلطاً ، فيكونُ قدِ اعتقدَ في صفاتِ اللهِ ما هوَ باطلٌ ، أو حكمَ عليهِ في كلامِهِ بما لم يُرَدْ بهِ .

وأمَّا الثاني ؛ وهوَ أقاويلُ المُفسِّرينَ بالظنِّ : فلا نُسلِّمُ ذٰلكَ فيما هوَ مِنْ صفاتِ اللهِ تعالىٰ ؛ كالاستواءِ والفَوقِ وغيرِهِ ، بل لعلَّ ذٰلكَ في الأحكامِ الفقهيَّةِ ، أو في حكاياتِ أحوالِ الأنبياءِ أوِ

(١) لا يرتضي الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ تسمية هٰذه الأخبار بالمتشابه ، وإنما سمَّاها هنا بذٰلك علىٰ لسان المعترض ، قال في « الاقتصاد » (ص ١٢٣) عند حديثه عن هٰذه الأخبار : (فكيف يقال : إنه متشابه ؟! بل هو مُخيِّلٌ معنىً خطأً عند الجاهل ، ومُفهِمٌ معنىً صحيحاً عند العالم) ، وقال في « المستصفىٰ » (١/١٠٧) ردّاً علىٰ من سمَّاها بالمتشابه : (هيهات ! فإن هٰذه كنايات واستعارات يفهمها المؤمنون . . .) .

الكفَّارِ ، أوِ المواعظِ والأمثالِ وما لا يَعظُمُ خطرُ الخطأ فيهِ .

وأمَّا الثالثُ : فقد قالَ قائلونَ : لا يجوزُ أن يعتمدَ في هٰذا البابِ إلَّا ما وردَ في القرآنِ ، أو تواترَ عنِ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تواتراً يفيدُ العلمَ ، فأمَّا أخبارُ الآحادِ . . فلا يَقبلُ فيهِ ، ولا يشتغلُ بتأويلِهِ عندَ مَنْ يميلُ إلى التأويلِ ، ولا بروايتِهِ عندَ مَنْ يقتصرُ على الروايةِ ؛ لأنَّ ذٰلكَ حكمٌ بالمظنونِ واعتمادٌ عليهِ .

وما ذكروهُ ليسَ ببعيدٍ ، لٰكنَّهُ مخالفٌ لظاهرِ ما درجَ عليهِ السلفُ ؛ فإنَّهُم قبلوا هٰذهِ الأخبارَ مِنَ العدولِ وروَوْها وصحَّحُوها .

فالجوابُ مِنْ وجهينِ :

أحدُهُما : أنَّ التابعينَ كانوا قد عرفوا مِنْ أدلَّةِ الشرعِ أنَّهُ لا يجوزُ اتهامُ العدلِ بالكذبِ ، لا سيَّما في صفاتِ اللهِ تعالىٰ ؛ فإذا روى الصدِّيقُ رضيَ اللهُ عنهُ خبراً وقالَ : سمعتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقولُ كذا . . فردُّ روايتِهِ تكذيبٌ لهُ ، ونسبةٌ لهُ إلى الوضعِ أو إلى السهوِ ، فقبلوهُ وقالوا : قالَ أبو بكرٍ : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وقالَ أنسٌ : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وكذا مِنْ تابعي التابعينَ .

فالآنَ إذا ثبتَ عندَهُمْ بأدلَّةِ الشرعِ أنَّهُ لا سبيلَ إلى اتهامِ العدلِ التقيِّ مِنَ الصحابةِ (١) . . فمِنْ أينَ يجبُ ألَّا يُتهَمَ ظنونُ الآحادِ ،

---

(١) قوله : (العدل التقي من الصحابة) صفة لازمةٌ كما يفهم من عامة كتبه ، ويُوهم أن يكون مذهبه كمذهب المازري القائل بالتحرِّي عن عدالة من لم تطُلْ صحبته وتشتهر .

وأن يُنزَّلَ الظنُّ منزلةَ نقلِ العدلِ معَ أنَّ بعضَ الظنِّ إثمٌ ؟!

فإذا قالَ الشارعُ : ما أخبرَكُم بهِ العدلُ فصدِّقُوهُ واقبلوهُ ، وانقلوهُ وأظهروهُ . . فلا يلزمُ مِنْ هـٰذا أن يُقالَ : ما حدَّثَتْكُم بهِ نفوسُكُم مِنْ ظنونِكُم . . فاقبلوهُ وأظهروهُ ، وارووا عن ظنونِكُم وضمائرِكُم ونفوسِكُم ما قالَتْهُ ؛ فليسَ هـٰذا في معنى المنصوصِ .

ولهـٰذا نقولُ : ما رواهُ غيرُ العدلِ مِنْ هـٰذا الجنسِ . . ينبغي أن يُعرَضَ عنهُ ولا يُروىٰ ، ويُحتاطَ فيهِ أكثرَ ممَّا يُحتاطُ في المواعظِ والأمثالِ وما يجري مَجراها .

الجوابُ الثاني : أنَّ تلكَ الأخبارَ رواها الصحابةُ لأنَّهُم سمعوها يقيناً ، فما نقلوا إلَّا ما تيقَّنُوهُ ، والتابعونَ قبلوهُ وروَوْهُ ، وما قالوا : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كذا ، بل قالوا : قالَ فلانٌ : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كذا ، فكانوا صادقينَ ، وما أهملوا روايتَهُ ؛ لاشتمالِ كلِّ حديثٍ علىٰ فوائدَ سوى اللفظِ المُوهِمِ ، ولإفادةِ اللفظِ المُوهِمِ عندَ العارفِ معنىً حقيقياً يفهمُهُ منهُ ، وليسَ ذٰلكَ ظنيّاً في حقِّهِ .

مثالُهُ : روايةُ الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قولَهُ : « يَنْزِلُ ٱللهُ تَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ ٱلدُّنْيَا ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ . . . » الحديثَ [1] .

---

(١) رواه مسلم (٧٥٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه .

فهٰذا الحديثُ سيقَ لنهايةِ الترغيبِ في قيامِ الليلِ ، ولهُ تأثيرٌ عظيمٌ في تحريكِ الدواعي للتهجُّدِ الذي هوَ أفضلُ العباداتِ ، فلو تُرِكَ نقلُ هٰذا الحديثِ . . لبطلَتْ هٰذهِ الفائدةُ العظيمةُ ، ولا سبيلَ إلىٰ إهمالِها .

وليسَ فيهِ إلَّا إيهامُ لفظِ النزولِ عندَ الصبيِّ أو عندَ العامِّيِّ الجاري مَجرى الصبيِّ ، وما أهونَ على البصيرِ أن يَغرِسَ في قلبِ العامِّيِّ التنزيهَ والتقديسَ عن صورةِ النزولِ ؛ بأن يقولَ لهُ : إن كانَ نزولُهُ إلىٰ سماءِ الدنيا ليُسمِعَنا نداءَهُ وقولَهُ . . فما أسمعَنا !! فأيُّ فائدةٍ في نزولِهِ ؟! ولقد كانَ يمكنُهُ أن ينادِيَنا كذٰلكَ وهوَ على العرشِ أوِ السماءِ العليا !! فهٰذا القَدْرُ يُعرِّفُ العامِّيَّ أنَّ ظاهرَ النزولِ باطلٌ .

بل مثالُهُ : أن يريدَ مَنْ في المشرقِ إسماعَ شخصٍ في المغربِ ومناداتَهُ ، فتَقدَّمَ إلىٰ جهةِ المغربِ بأقدامٍ معدودةٍ وأخذَ يناديهِ وهوَ يعلمُ أنَّهُ لا يسمعُهُ ، فيكونُ نقلُهُ الأقدامَ عملاً باطلاً ، وفعلاً كفعلِ المجانينِ ؛ فكيفَ يستقرُّ مثلُ هٰذا في قلبِ عاقلٍ ؟!

بل يُضطَرُّ بهٰذا القَدْرِ كلُّ عامِّيٍّ إلىٰ أن يتيقَّنَ نفيَ صورةِ النزولِ ، وكيفَ وقد علمَ استحالةَ الجسميَّةِ عليهِ ، واستحالةَ الانتقالِ علىٰ غيرِ الأجسامِ ، واستحالةَ النزولِ مِنْ غيرِ انتقالٍ ؟!

فإذاً ؛ الفائدةُ في نقلِ هٰذهِ الأخبارِ عظيمةٌ ، والضررُ يسيرٌ ،

فأنَّىٰ يساوي هٰذا حكايةَ الظنونِ المنقدحةِ في الأنفسِ ؟!

فهٰذه سبيلُ تجاذبِ طرقِ الاجتهادِ في إباحةِ ذكرِ التأويلِ المظنونِ أوِ المنعِ .

ولا يَبعُدُ ذكرُ وجهٍ ثالثٍ ؛ وهوَ أن ينظرَ إلىٰ قرائنِ حالِ السائلِ والمستمعِ ؛ فإن علمَ أنَّهُ ينتفعُ بهِ . . ذكرَهُ ، وإن علمَ أنَّهُ يتضرَّرُ بهِ . . تركَهُ ، وإن ظنَّ أحدَ الأمرينِ . . كانَ ظنُّهُ كالعلمِ في إباحةِ الذكرِ .

وكم مِنْ إنسانٍ لا تتحرَّكُ داعيتُهُ باطناً إلىٰ معرفةِ هٰذهِ المعاني ، ولا يحيكُ في نفسِهِ إشكالٌ مِنْ ظواهرِها ؛ فذكرُ التأويلِ معَهُ مُشوّشٌ .

وكم مِنْ إنسانٍ يحيكُ في نفسِهِ إشكالُ الظاهرِ ، حتىٰ يكادُ أن يسوءَ اعتقادُهُ في الرسولِ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ ، وينكرُ قولَهُ المُوهِمَ[1] ؛ فمثلُ هٰذا لو ذُكِرَ معَهُ الاحتمالُ المظنونُ ، بل مُجرَّدُ الاحتمالِ الذي لا ينبو عنهُ اللفظُ . . انتفعَ بهِ ، فلا بأسَ بذكرِهِ معَهُ ؛ فإنَّهُ دواءٌ لدائِهِ وإن كانَ داءً في حقِّ غيرِهِ ، ولٰكنْ لا ينبغي أن يذكرَ علىٰ رؤوسِ المنابرِ ؛ لأنَّ ذٰلكَ يُحرِّكُ الدواعيَ الساكنةَ مِنْ أكثرِ المستمعينَ وقد كانوا عنهُ غافلينَ ، وعن إشكالِهِ مُنفكِّينَ .

---

(١) فيه إشارة إلىٰ رأي المعتزلة الرادّين لجملة هٰذه الأخبار وإن صحَّت ، أو الإصرار علىٰ تأويلها بالظنّ .

ولمَّا كانَ زمانُ السلفِ الأُوَلِ زمانَ سكونِ القلوبِ . . بالغوا في الكفِّ عنِ التأويلِ ؛ خيفةً مِنْ تحريكِ الدواعي وتشويشِ القلوبِ ، فمَنْ خالفَهُم في ذٰلكَ [1] . . فهوَ الذي حَرَّكَ الفتنةَ ، وألقىٰ هـٰذهِ الشكوكَ في القلوبِ معَ الاستغناءِ عنهُ ، فباءَ بالإثمِ .

أمَّا الآنَ . . فقد فشا ذكرُهُ في بعضِ البلادِ ، فالعذرُ في إظهارِ شيءٍ مِنْ ذٰلكَ رجاءً لإماطةِ الأوهامِ الباطلةِ عنِ القلوبِ . . أظهرُ ، واللومُ علىٰ قائلِهِ أقلُّ .

فإن قيلَ : فقد فرَّقْتُم بينَ التأويلِ المقطوعِ والمظنونِ . . فبماذا يحصلُ القطعُ بصحَّةِ التأويلِ ؟

قلنا : بأمرينِ :

أحدُهُما : أن يكونَ المعنىٰ مقطوعاً بثبوتِهِ للهِ تعالىٰ ؛ كفوقيةِ المرتبةِ .

والثاني : ألَّا يكونَ اللفظُ إلَّا مُحتمِلاً أمرينِ ، وقد بطلَ أحدُهُما وتعيَّنَ الثاني .

مثالُهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۝١٨ ﴾ ، فإنَّهُ قد ظهرَ في وضعِ اللسانِ أنَّ (الفَوقَ) لا يحتملُ إلَّا فوقيةَ المكانِ ، أو فوقيةَ الرتبةِ ، وقد بطلَ فوقيةُ المكانِ لمعرفةِ التقديسِ ؛ فلم يبقَ إلَّا

(١) في (أ ، ج ، د ، و) : (في ذٰلك الزمان) .

فوقيةُ الرتبةِ ؛ كما يُقالُ : السيدُ فوقَ العبدِ ، والزوجُ فوقَ الزوجةِ ، والسلطانُ فوقَ الوزيرِ ، واللهُ تعالىٰ فوقَ عبادِهِ بهٰذا المعنىٰ ، وهٰذا كالمقطوعِ بهِ في لفظِ (الفَوقِ) ، وأنَّهُ لا يُستعمَلُ في لسانِ العربِ إلَّا في هٰذينِ المعنيينِ [1] .

أمَّا لفظُ الاستواءِ إلى السماءِ وعلى العرشِ . . فربَّما لا ينحصرُ مفهومُهُ في اللغةِ هٰذا الانحصارَ ، وإذا تردَّدَ بينَ ثلاثةِ معانٍ : معنيانِ جائزانِ على اللهِ سبحانَهُ ، ومعنىً واحدٌ هوَ الباطلُ . . فتنزيلُهُ علىٰ أحدِ المعنيينِ الجائزينِ يكونُ بالظنِّ أو بالاحتمالِ المُجرَّدِ .

هٰذا تمامُ النظرِ في الكفِّ عنِ التأويلِ والخوضِ فيهِ .

التّصرّف الثّالث الّذي يجب الإمساك عنه : التّصريف

ومعناهُ : أنَّهُ إذا وردَ قولُهُ تعالى : ﴿ ٱسْتَوَىٰ ﴾ . . فلا ينبغي أن يُقالَ : مستوٍ ويستوي ؛ لأنَّ المعنىٰ يجوزُ أن يختلفَ ؛ لأنَّ دلالةَ قولِهِ : (هوَ مستوٍ على العرشِ) على الاستقرارِ أظهرُ مِنْ قولِهِ : ﴿ رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ ، وكقولِهِ : ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، فإنَّ هٰذا يدلُّ

---

(١) ومثل لفظ (الفوق) : لفظ (العلو) ، وتأمل قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِنِّىٓ ءَاتِيكُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ ، وقد يقال : يأتي لفظ (الفوق) بمعنى الأكثر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ ، وبمعنى الدون ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ ، فالجواب : أن هٰذه المجازات ترجع عند التأمُّل لهٰذين المعنيين اللذين نصَّ عليهما الإمام الغزالي أرضاه الله تعالىٰ .

علىٰ استواءٍ قدِ انقضىٰ ؛ مِنْ إقبالٍ علىٰ خلقِهِ [١] ، أو علىٰ تدبيرِ المملكةِ بواسطتِهِ [٢] .

ففي تغييرِ التصاريفِ ما يُؤَثِّرُ في تغييرِ الدلالاتِ والاحتمالاتِ ، فليجتنبِ التصريفَ كما يجتنبُ الزيادةَ ؛ فإنَّ تحتَ التصريفِ نقصاناً أو زيادةً .

التّصرّف الرّابع الّذي يجب الإمساك عنه : القياس والتّفريع

مثلُ أن يَرِدَ لفظُ (اليدِ) ، فلا يجوزُ إثباتُ الساعدِ والإصبَعِ والكفِّ ، مصيراً إلىٰ أنَّ هـٰذا مِنْ لوازمِ اليدِ [٣] ، وإذا وردَ (الإصبَعُ) . . لم يجزْ ذكرُ الأَنْملةِ ، كما لا يجوزُ ذكرُ الجسمِ واللحمِ والعصبِ وإن كانَتِ اليدُ المشهورةُ لا تنفكُّ عنهُ [٤] .

وأبعدُ مِنْ هـٰذهِ الزيادةِ إثباتُ الرِّجْلِ عندَ ورودِ (اليدِ) ، وإثباتُ الفمِ عندَ ورودِ (العينِ) أو عندَ ورودِ (الضحكِ) ، وإثباتُ الأذنِ والعينِ عندَ ورودِ (السمعِ والبصرِ) ، وكلُّ ذٰلكَ محالٌ وكذبٌ

---

(١) وقد سُمع عن العرب : (استوىٰ عليَّ يشاتمني) بمعنىٰ : (أقبلَ عليَّ يشاتمني) انظر « تفسير الطبري » (٢٥١/١/١) .

(٢) يعني : بواسطة العرش كما سبق بيانه (ص ٧٢ ـ ٧٣) .

(٣) فهو قولٌ باللازم ، وهو نوعُ قياسٍ عند المتكلمين ، وهـٰذا القياس من باب قياس الغائب على الشاهد ، وهو يفيد الظنَّ لا اليقين عموماً ، وإن كان ظاهر البطلان هنا ، وانظر « شرح المواقف » للجرجاني (٢٨/٢) .

(٤) ومنه تدركُ خطأ من يتصوَّر عند ذكر اليد والإصبع في حقِّ المولىٰ جلَّ جلاله أنَّ الأصابع جزء من يده ؛ قياساً للغائب على الشاهد أيضاً .

وزيادةٌ ، وقد يتجاسرُ عليهِ بعضُ الحمقىٰ مِنَ الحَشْويةِ والمُشبِّهةِ ؛ فلذٰلكَ ذكرناهُ .

التّصرّف الخامس : الجمع بين المتفرّقات

ولقد بَعُدَ عنِ التوفيقِ مَنْ صنَّف كتاباً في جمعِ هٰذهِ الأخبارِ خاصَّةً ، ورسمَ في كلِّ عضوٍ باباً ؛ فقالَ : بابٌ في إثباتِ الرأسِ ، وبابٌ في إثباتِ اليدِ ، وبابٌ في إثباتِ العينِ . . . إلىٰ غيرِ ذٰلكَ [1] ؛ فإنَّ هٰذهِ كلماتٌ مُفرَّقةٌ صدرَتْ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في أوقاتٍ مُتفرّقةٍ متباعدةٍ ؛ اعتماداً علىٰ قرائنَ مختلفةٍ يفهمُ السامعونَ معَها معانيَ صحيحةً .

فإذا ذُكِرَتْ مجموعةً علىٰ مثالِ خَلْقِ الإنسانِ . . صارَ جمْعُ تلكَ المُتفرّقاتِ في السمعِ دَفعةً واحدةً قرينةً عظيمةً في تأكيدِ الظاهرِ وإيهامِ التشبيهِ ، وصارَ الإشكالُ في أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لِمَ نطقَ بما يُوهِمُ خلافَ الحقِّ . . أعظمَ في النفسِ وأوقعَ .

بلِ الكلمةُ الواحدةُ الفردةُ يتطرَّقُ إليها الاحتمالُ ، فإذا انضمَّ إليها ثانيةٌ وثالثةٌ ورابعةٌ مِنْ جنسِها وصارَ متوالياً . . ضَعُفَ الاحتمالُ بالإضافةِ إلى الجملةِ .

ولذٰلكَ يحصلُ مِنَ الظنِّ بقولِ مخبرينِ وثلاثةٍ ما لا يحصلُ

(١) مثل كتاب : « التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل » لابن خزيمة .

بقولِ الواحدِ ، بل يحصلُ مِنَ العلمِ القطعيِّ بخبرِ التواترِ ما لا يحصلُ بالآحادِ ، ويحصلُ مِنَ العلمِ القطعيِّ باجتماعِ القرائنِ ما لا يحصلُ بالآحادِ ، وكلُّ ذٰلكَ نتيجةُ الاجتماعِ ؛ إذ يتطرَّقُ الاحتمالُ إلىٰ قولِ كلِّ عدلٍ وإلىٰ كلِّ واحدةٍ مِنَ القرائنِ ، فإذا اجتمعَ . . انقطعَ الاحتمالُ أو ضَعُفَ ؛ فلذٰلكَ لا يجوزُ جمعُ المُتفرِّقاتِ .

التّصرّف السّادس : التّفريق بين المجتمعات

فكما لا يُجمَعُ بينَ مُتفرِّقِهِ . . لا يُفرَّقُ بينَ مجتمعِهِ ؛ فإنَّ كلَّ كلمةٍ سابقةٍ علىٰ كلمةٍ أو لاحقةٍ لهُ مُؤثِّرةٌ في تفهيمِ معناهُ ومُرجِّحةٌ الاحتمالَ الضعيفَ فيهِ ، فإذا فُرِّقَتْ وفُصِلَتْ . . سقطَتْ دلالتُها [1] .

مثالُهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴿١٨﴾ ﴾ لا يُسلَّطُ علىٰ أن يقولَ القائلُ : (هوَ فوقَ) مطلقاً ؛ لأنَّهُ إذا ذُكِرَ (القاهرُ) قبلَهُ . . ظهرَتْ دلالةُ الفوقِ على الفوقيَّةِ التي للقاهرِ معَ المقهورِ ؛ وهيَ فوقيَّةُ الرتبةِ ، ولفظُ (القاهرِ) يدلُّ عليهِ .

بل لا يجوزُ أن يقولَ : (وهوَ القاهرُ فوقَ غيرِهِ) ، بل ينبغي أن يقولَ : (فوقَ عبادِهِ) لأنَّ ذكرَ العبوديَّةِ في وصفِ مَنِ اللهُ تعالىٰ فوقَهُ يُؤكِّدُ احتمالَ فوقيَّةِ السيادةِ ؛ إذ يَحسُنُ أن تقولَ : (السيِّدُ فوقَ عبدِهِ) ، وإن كانَ لا يَحسُنُ أن تقولَ : (زيدٌ فوقَ عمرٍو) قبلَ

---

(١) فالعبرة في الفهم لمجمل السياق .

أن تُبيِّنَ تفاوتَهُما[1] في معنى السيادةِ والعبوديَّةِ ، أو غلبةِ القهرِ ، أو نفوذِ الأمرِ بالسلطنةِ ، أو بالأبوَّةِ ، أو بالزوجيَّةِ .

فهٰذهِ دقائقُ يغفُلُ عنها العلماءُ فضلاً عنِ العوامِّ ؛ فكيفَ يُسلَّطُ العوامُّ في مثلِ ذٰلكَ على التصرُّفِ بالجمعِ والتفريقِ ، والتأويلِ والتفسيرِ ، وأنواعِ التغييرِ ؟!

ولأجلِ هٰذه الدقائقِ بالغَ السلفُ في الجمودِ والاقتصارِ علىٰ مواردِ التوقيفِ كما وردَ ، وعلى الوجهِ الذي وردَ ، وباللفظِ الذي وردَ ، والحقُّ ما قالوهُ ، والصوابُ ما رأَوْهُ .

فأهمُّ المواضعِ بالاحتياطِ ما هوَ تصرُّفٌ في ذاتِ اللهِ تعالىٰ وصفاتِهِ ، وأحقُّ المواضعِ بإلجامِ اللسانِ وتقييدِهِ عن الجريان ما يعظمُ فيهِ الخطرُ ؛ وأيُّ خطرٍ أعظمُ منَ الكفرِ ؟!

❊ ❊ ❊

(١) وفي (ب) : (إذ يحسن أن يقول : السيد فوق العبد ، والأب فوق الابن ، والزوج فوق الزوجة ، ولا يحسن أن يقال : زيد فوق عمرو ؛ فقد تبين تفاوتهما) أي : في المنزلة والمكانة .

الوظيفة السّادسة

في الكفّ بعد الإمساك

وأعني بالكفِّ : كفَّ الباطنِ عنِ التفكُّرِ في هٰذهِ الأمورِ ؛ فذٰلكَ واجبٌ عليهِ ؛ كما وجبَ عليهِ إمساكُ اللسانِ عنِ السؤالِ والتصرُّفِ ، وهٰذا أثقلُ الوظائفِ وأشدُّها .

وهوَ واجبٌ ؛ كما وجبَ على العاجزِ الزَّمِنِ ألَّا يخوضَ غمرةَ البحارِ وإن كانَ يتقاضاهُ طبعُهُ أن يغوصَ في البحارِ ويُخرِجَ دُرَرَها وجواهرَها ، ولٰكنْ لا ينبغي أن يغرَّهُ نفاسةُ جواهرِها معَ عجزِهِ عن نيلِها ، بل ينبغي أن ينظرَ إلىٰ عجزِهِ وكثرةِ معاطبِها ومهالكِها ، ويتفكَّرَ أنَّهُ إن فاتَهُ نفائسُ البحرِ . . فما فاتَهُ إلَّا زياداتٌ وتوسُّعاتٌ في المعيشةِ هوَ مستغنٍ عنها ، وإن غرقَ أوِ التقمَهُ تمساحٌ . . فاتَهُ أصلُ الحياةِ [1] .

فإن قلتَ : إن لم ينصرفْ قلبُهُ عنِ التفكُّرِ والتشوُّفِ إلى البحثِ . . فما طريقُهُ ؟

قلتُ : طريقُهُ : أن يشغلَ نفسَهُ بعبادةِ اللهِ سبحانَهُ ، وبالصلاةِ

---

(١) فيه أن العلوم الناشئةَ عن قراءة هٰذه الآيات والأخبار إنما هي خِصِّيصةٌ للعارفين بربِّ العالمين ، لم يكلِّف المولىٰ عامَّةَ المؤمنين من عباده بدَرْكها ، وهو الذي قد يعنيه الإمام في « الإحياء » (٣٦٦/١) بقوله : (إفشاء سرِّ الربوبية كفر) .

وقراءةِ القرآنِ والذِّكرِ ، فإن لم يقدرْ . . فبعلمٍ آخرَ لا يناسبُ هٰذا الجنسَ ؛ مِنْ لغةٍ أو نحوٍ ، أو حسابٍ أو طبٍّ ، أو فقهٍ ، فإن لم يمكنْهُ . . فبحِرفةٍ وصناعةٍ ولوِ الحراثةَ والحياكةَ ، فإن لم يقدرْ . . فبلعبٍ ولهوٍ ، فإن لم يقدرْ . . فيُحدِّثُ نفسَهُ بهولِ القيامةِ والحشرِ والنشرِ والحسابِ .

فكلُّ ذٰلكَ خيرٌ لهُ مِنَ الخوضِ في هٰذا البحرِ البعيدِ غورُهُ وعمقُهُ ، العظيمِ خطرُهُ وضررُهُ .

بل لوِ اشتغلَ العامِّيُّ بالمعاصي البدنيَّةِ . . ربَّما كانَ أسلمَ لهُ مِنْ أن يخوضَ في البحثِ عن معرفةِ اللهِ تعالىٰ ؛ فإنَّ ذٰلكَ عاقبتُهُ الفسقُ ، وهٰذا عاقبتُهُ الشركُ ، وإنَّ اللهَ لا يغفرُ أن يُشرَكَ بهِ ، ويغفرُ ما دونَ ذٰلكَ لمَنْ يشاءُ[1] .

فإن قلتَ : العامِّيُّ إذا لم تسكنْ نفْسُهُ إلى الاعتقاداتِ الدينيَّةِ إلَّا بدليلٍ . . فهل يجوزُ أن يُذكَرَ لهُ الدليلُ ؟ فإن جوَّزْتَ ذٰلكَ . . فقد رخصتَ لهُ في التفكُّرِ والنظرِ ، وأيُّ فرقٍ بينَ هٰذا النظرِ وبينَ غيرِهِ ؟ وإن منعتَ . . فكيفَ تمنعُهُ ولا يتمُّ إيمانُهُ إلَّا بهِ ؟

---

(١) قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ في « الإحياء » (٥/٥٧٨) : (والعاميُّ يفرح بالخوض في العلم ؛ إذ الشيطان يُخيِّلُ إليه : أنك من العلماء وأهل الفضل ، ولا يزال يُحبِّبُ إليه ذٰلك حتىٰ يتكلَّم في العلم بما هو كفر وهو لا يدري ، وكل كبيرة يرتكبها العاميُّ فهي أسلمُ له من أن يتكلَّم في العلم ، لا سيما فيما يتعلق بالله وصفاته . . .) ، وليس المراد هنا : تقرير ارتكاب المعاصي ، بل المراد : تبيين أخف الضررين .

والجوابُ : أنّي أُجوّزُ لهُ أن يسمعَ الدليلَ علىٰ معرفةِ الخالقِ ووحدانيَّتِهِ ، وعلىٰ صدقِ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وعلى اليومِ الآخرِ ، ولٰكنْ بشرطينِ :

أحدُهُما : ألَّا يزادَ معَهُ على الأدلَّةِ التي في القرآنِ .

والآخرُ : ألَّا يماريٰ فيهِ إلَّا مراءً ظاهراً [1] ، ولا يتفكَّرَ فيهِ إلَّا تفكُّراً سهلاً جليّاً ، ولا يمعنَ في التفكُّرِ ، ولا يوغلَ غايةَ الإيغالِ في البحثِ .

وأدلَّةُ هٰذهِ الأمورِ الأربعةِ : ما ذُكِرَ في القرآنِ .

أمَّا الدليلُ علىٰ معرفةِ الخالقِ . . مثلُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴿١٠/٣١﴾ ﴾ .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٥٠/٧﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٥٠/٨﴾ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٥٠/٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿٥٠/١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ﴿٥٠/١١﴾ ﴾ .

---

(١) المراء الظاهر : الجدل بطيب الكلام السهل الواضح القريب المأخذ من ذهن العامة .

وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : ﴿ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٢﴾ ﴾ .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ﴿٦﴾ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴿٧﴾ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا ﴿١٦﴾ ﴾ .

وأمثالُ ذٰلكَ ، وهوَ قريبٌ مِنْ خمسِ مئةِ آيةٍ ، جمعناها في « جواهرِ القرآنِ »[1] ، بهِ ينبغي أن يَعرِفَ الخَلْقُ جلالَ اللهِ الخالقِ وعظمتَهُ ، لا بقولِ المُتكلِّمينَ : (إنَّ الأعراضَ حادثةٌ ، وإنَّ الجواهرَ لا تخلو عنِ الأعراضِ الحادثةِ ، وما لا يخلو عنِ الأعراضِ الحادثةِ فهوَ حادثٌ ، ثمَّ الحادثُ يفتقرُ إلىٰ مُحدِثٍ) فإنَّ ذكرَ تلكَ التقسيماتِ والمقدماتِ وإثباتَها بأدلتِها الرسميَّةِ . . تُشوِّشُ قلوبَ العوامِّ ، والدلالاتُ الظاهرةُ القريبةُ مِنَ الأفهامِ علىٰ ما في القرآنِ . . تُقنعُهُم وتُسكِّنُ نفوسَهُم ، وتغرسُ في قلوبِهِمُ الاعتقاداتِ الجازمةَ[2] .

❁

وأمَّا الدليلُ على الوحدانيَّةِ . . فيقنعُ فيهِ بما في القرآنِ ؛ مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾ ﴾ ، وأنَّ اجتماعَ المُدَبِّرينِ سببُ إفسادِ التدبيرِ .

---

(١) انظر « جواهر القرآن » (ص ٨٦ ـ ١٤٦) ، فإحالة المؤلف علىٰ كتابه « جواهر القرآن » بالغة الأهمية ؛ لأنه جمع المتفرق في علم الكلام كجمع من جمع آيات الأحكام ؛ إذ ذكر فيه رأيه من علم الكلام ، وذكر كتبه الكلامية التي ألفها فيه .

(٢) وهٰذا هو الفرق بين غرس العقيدة للعوام ، ودرس العقيدة للعلماء ؛ فلكل مقام مقال .

وبمثلِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿١٧/٤٢﴾ ﴾ .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴿٢٣/٩١﴾ ﴾ .

وأمَّا صدقُ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . . فيستدلُّ عليهِ بقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿١٧/٨٨﴾ ﴾ .

وبقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴿٢/٢٣﴾ ﴾ .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ ﴿١١/١٣﴾ ﴾ ، وأمثالِهِ .

وأمَّا اليومُ الآخرُ . . فيستدلُّ عليهِ بقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٣٦/٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٣٦/٧٩﴾ ﴾ .

وبقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٧٥/٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٧٥/٣٧﴾ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٧٥/٤٠﴾ ﴾ .

وبقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ﴿٢٢/٥﴾ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : ﴿ قَدِيرٌ ﴿٢٢/٦﴾ ﴾ .

وأمثالُ ذٰلكَ كثيرٌ في القرآنِ ، فلا ينبغي أن يُزادَ عليهِ .

فإن قيلَ : فهٰذهِ هيَ الأدلَّةُ التي اعتمدَها المُتكلِّمونَ وقرَّروا وجهَ دلالتِها ، فما بالُهُم يمنعونَ عن غيرِ هٰذهِ الأدلَّةِ ولا يمنعونَ عنها ، وكلُّ ذٰلكَ مُدرَكٌ بنظرِ العقلِ وتأمُّلِهِ ؟!

فإن فُتِحَ للعامِّيِّ بابُ النظرِ . . فليُفتَحْ مطلقاً ، أو ليُسَدَّ عليهِ طريقُ النظرِ رأساً ، وليُكلَّفِ التقليدَ مِنْ غيرِ دليلٍ !!

فالجوابُ : أنَّ الأدلَّةَ تنقسمُ إلىٰ ما يُحتاجُ فيهِ إلىٰ تفكُّرٍ وتدقيقٍ خارجٍ عن طاقةِ العامِّيِّ وقدرتِهِ ، وإلىٰ ما هوَ جليٌّ سابقٌ إلى الأفهامِ ببادئِ الرأْيِ وأوَّلِ النظرِ ، بل يشتركُ كافَّةُ الناسِ في دَرْكِهِ .

فما يدركُهُ كافَّةُ الناسِ بسهولةٍ . . لا خطرَ فيهِ ، وما يفتقرُ إلى التدقيقِ . . فليسَ علىٰ حدِّ وسْعِهِ ؛ فأدلَّةُ القرآنِ : مثلُ الغذاءِ ينتفعُ بهِ كلُّ إنسانٍ ، وأدلَّةُ المُتكلِّمينَ : مثلُ الدواءِ ينتفعُ بهِ الآحادُ ويستضرُّ بهِ الأكثرونَ ، بل أدلَّةُ القرآنِ كالماءِ الذي ينتفعُ بهِ الصبيُّ الرضيعُ والرجلُ القويُّ ، وسائرُ الأدلَّةِ كالأطعمةِ التي ينتفعُ بها الأقوياءُ مرَّةً ويمرضونَ بها أخرىٰ ، ولا ينتفعُ بها الصبيانُ أصلاً .

ولهٰذا قلنا : أدلَّةُ القرآنِ أيضاً ينبغي أن يصغيَ إليها إصغاءَهُ إلىٰ كلامٍ جليٍّ ، ولا يماريَ فيهِ إلَّا مراءً ظاهراً ، ولا يُكلِّفَ نفسَهُ تدقيقَ الفكرِ وتحقيقَ النظرِ .

فمِنَ الجليّ : أنَّ مَنْ قَدَرَ على الابتداءِ . . فهوَ على الإعادةِ أقدرُ ؛ كما قالَ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ ۝٢٧ ﴾ ، ومنهُ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَفَسَدَتَا ۝٢٢ ﴾ ، وأنَّ التدبيرَ لا ينتظمُ في دارٍ واحدةٍ بمُدبِّرينِ ؛ فكيفَ ينتظمُ في كليَّةِ العالَمِ ؟! وأنَّ مَنْ خلقَ . . عَلِمَ ؛ كما قالَ تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ ۝١٤ ﴾ .

فهٰذهِ أدلَّةٌ تجري للعوامِّ مَجرى الماءِ الذي جعلَ اللهُ منهُ كلَّ شيءٍ حيّاً .

وما أحدثَهُ المُتكلِّمونَ وراءَ ذٰلكَ مِنْ تنقيرٍ وسؤالٍ وتوجيهِ إشكالٍ ، ثمَّ اشتغالٍ بحلِّهِ . . فهوَ بدعةٌ ، وضررُهُ في حقِّ عمومِ الخَلْقِ ظاهرٌ ، فهوَ الذي ينبغي أن يُتوقَّىٰ .

والدليلُ علىٰ تضرُّرِ الخَلْقِ بهِ : المشاهدةُ والتجربةُ ، وما ثارَ مِنَ الفتنِ بينَ الخَلْقِ منذُ نبغَ المُتكلِّمونَ وفشتْ صناعةُ الكلامِ ، معَ سلامةِ العصرِ الأوَّلِ مِنَ الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم عن مثلِ ذٰلكَ .

ويدلُّ عليهِ أيضاً : أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ والصحابةَ بأجمعِهِم ما سلكوا في المُحاجَّةِ مسلكَ المُتكلِّمينَ في تقسيماتِهِم وتدقيقاتِهِم ، لا لعجزٍ منهُم عن ذٰلكَ ، فلو علموا أنَّ ذٰلكَ نافعٌ . . لأطنبوا فيهِ ، ولخاضوا في تحريرِ الأدلَّةِ خوضاً يزيدُ علىٰ خوضِهِم في مسائلِ الفرائضِ .

فإن قيلَ : إنَّما أمسكوا عنهُ لعدمِ الحاجةِ ؛ فإنَّ البدعَ إنَّما نبغتْ بعدَهُم ، فعظُمَتْ حاجةُ المُتأخِّرينَ إليهِ ، وعِلمُ الكلامِ راجعٌ إلىٰ عِلمِ معالجةِ المرضىٰ بالبدعِ ، فلمَّا قَلَّتْ في زمانِهِم أمراضُ البدعِ . . قَلَّتْ عنايتُهُم بجمعِ طرقِ المعالجةِ .

فالجوابُ مِنْ وجهينِ :

أحدُهُما : أنَّهُم في مسائلِ الفرائضِ ما اقتصروا علىٰ بيانِ حكمِ الوقائعِ ، بل وضعوا المسائلَ وفرضوا فيها ما تنقضي الدهورُ ولا يقعُ مثلُهُ ؛ لأنَّ ذٰلكَ ممَّا أمكنَ وقوعُهُ ، فصنَّفوا علمَهُ ورتَّبوهُ قبلَ وقوعِهِ ؛ إذ علموا أنَّهُ لا ضررَ في الخوضِ فيهِ ، وفي بيانِ حكمِ الواقعةِ قبلَ وقوعِها ، والعنايةُ بإزالةِ البدعِ ونزعِها عنِ النفوسِ أهمُّ ، فلم يتخذوا ذٰلكَ صناعةً لولا أنَّهُم عرفوا أنَّ الاستضرارَ بالخوضِ فيهِ أكثرُ مِنَ الانتفاعِ ، ولولا أنَّهُم كانوا قد حَذِروا مِنْ ذٰلكَ وفهموا تحريمَ الخوضِ فيهِ .

الجوابُ الثاني : أنَّهُم كانوا محتاجينَ إلىٰ مُحاجَّةِ اليهودِ والنصارىٰ في إثباتِ نبوَّةِ محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وإلىٰ إثباتِ الإلـٰهيَّةِ معَ عبدةِ الأصنامِ ، وإلىٰ إثباتِ البعثِ معَ منكريهِ ، ثمَّ ما زادوا في هـٰذهِ القواعدِ التي هيَ أمهاتُ العقائدِ علىٰ أدلَّةِ القرآنِ .

فمَنْ أقنعَهُ ذٰلكَ . . قبلوهُ ، ومَنْ لم يقنعْ بهِ . . قتلوهُ ، وعدلوا إلى السيفِ والسِّنانِ بعدَ إفشاءِ أدلَّةِ القرآنِ ، وما ركبوا ظهرَ اللَّجاجِ

في وضعِ المقاييسِ العقليَّةِ [1] ، وترتيبِ المُقدِّماتِ واستنتاجِها ، وتحريرِ طرقِ المجادلةِ وتذليلِ طرقِها ومناهجِها ؛ كلُّ ذٰلك لعلمِهِم بأنَّ ذٰلكَ مثارُ الفتنِ ومنبعُ التشويشِ .

وأنَّ مَنْ لا تقنعُهُ أدلَّةُ القرآنِ . . فلا يقمعُهُ إلَّا السيفُ والسِّنانُ ، فما بعدَ بيانِ اللهِ تعالىٰ بيانٌ .

علىٰ أنَّنا ننصفُ ولا ننكرُ أنَّ حاجةَ المعالجةِ تزيدُ بزيادةِ المرضِ ، وأنَّ لطولِ الزمانِ وبُعدِ العهدِ عن عصرِ النبوَّةِ تأثيراً في إثارةِ الإشكالاتِ [2] ، وأنَّ للعلاجِ طريقينِ :

أحدُهُما : الخوضُ في البيانِ والبرهانِ ، وأنَّ ما يَصْلُحُ بهِ واحدٌ . . يفسدُ بهِ اثنانِ ؛ فإنَّ صلاحَهُ بالإضافةِ إلى الأكياسِ وفسادَهُ بالإضافةِ إلى البُلْهِ ، وما أقلَّ الأكياسَ !! وما أكثرَ البُلْهَ !! والعنايةُ بالأكثرينَ أَولىٰ [3] .

والطريقُ الثاني : طريقُ السلفِ في الكفِّ والسكوتِ ، والعدولِ

---

(١) اللَّجاج : التمادي في الخصومة .

(٢) قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ في « الإحياء » (١/٢٩١) : (وإنما فضل الصحابة ؛ لمشاهدتهم قرائن أحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعتلاق قلوبهم أموراً أدركت بالقرائن ، فسددهم ذٰلك إلى الصواب من حيث لا يدخل في الرواية والعبارة ؛ إذ فاض عليهم من نور النبوة ما يحرسهم في الأكثر عن الخطأ) .

(٣) فيكون الأمر كما يفهم من كلام الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ في « فيصل التفرقة » (ص ٩٧ ـ ٩٨) بأن علم الكلام لأحد شخصين : صاحب شبهة لا تزول بالكلام الوعظي والقريب ، وشخص كامل العقل راسخ في الدين يتعلمه لصون العقائد من المبتدعين وأهل الزيغ والضلال ، وهٰذان قليل بالنسبة للجمهور ؛ فعليه : لا ينبغي ذكره إلا في المجالس الخاصة بأحد هٰذين الشخصين .

إلى الدِّرَّةِ والسَّوْطِ والسيفِ ، وذٰلكَ ممَّا يُقنِعُ الأكثرينَ وإن كانَ لا يُقنِعُ الأقلِّينَ .

وآيةُ إقناعِهِ : أنَّ مَنْ يُسترَقُّ مِنَ الكفَّارِ مِنَ الإماءِ والعبيدِ . . تراهُم يسلمونَ تحتَ ظلالِ السيوفِ ، ثمَّ يستمرُّونَ عليهِ حتىٰ يصيرَ طوعاً ما كانَ في البدايةِ كُرهاً ، ويصيرَ اعتقاداً جَزْماً ما كانَ في الابتداءِ مراءً وشَكّاً ؛ وذٰلكَ بمشاهدةِ أهلِ الدِّينِ والمؤانسةِ بهِم ، وسماعِ كلامِ اللهِ تعالىٰ ، ورؤيةِ الصالحينَ ، وقرائنَ مِنْ هٰذا الجنسِ تناسبُ طباعَهُم مناسبةً أشدَّ مِنْ مناسبةِ الجَدَلِ والدليلِ .

وإذا كانَ كلُّ واحدٍ مِنَ العلاجينِ يناسبُ قوماً دونَ قومٍ . . وجبَ ترجيحُ الأنفعِ في الأكثرِ ؛ فالمعاصرونَ للطبيبِ الأوَّلِ المُؤيَّدِ بروحِ القُدُسِ ، المُكاشَفِ مِنَ الحضرةِ الإلٰهيَّةِ ، المُوحىٰ إليهِ مِنَ الخبيرِ البصيرِ بأسرارِ عبادِهِ وبواطِنِهم . . أعرفُ بالأصوبِ والأصلحِ قطعاً ؛ فسلوكُ سبيلِهِم ـ لا محالةَ ـ أَولىٰ .

* * *

الوظيفة السابعة

التسليم لأهل المعرفة

وبيانُهُ : أنَّهُ يجبُ على العامِّيِّ أن يعتقدَ أنَّ ما انطوىٰ عنهُ مِنْ معاني هٰذهِ الظواهرِ وأسرارِها . . ليسَ منطوياً عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وعنِ الصِّدِّيقِ ، وعن أكابرِ الصحابةِ ، وعنِ الأولياءِ والعلماءِ الراسخينَ ، وأنَّهُ إنَّما انطوىٰ عنهُ ؛ لعجزِهِ وقصورِ قُوَّتِهِ ، فلا ينبغي أن يقيسَ بنفسِهِ غيرَهُ ، فلا تُقاسُ الملائكةُ بالحدَّادينَ[1] .

وليسَ ما يخلو عنهُ مَخادعُ العجائزِ يلزمُ أن يخلوَ عنهُ خزائنُ الملوكِ[2] ؛ فقد خُلِقَ الناسُ أشتاتاً متفاوتينَ كمعادنِ الذهبِ والفضةِ وسائرِ الجواهرِ ، فانظرْ إلىٰ تفاوتِها وتباعدِ ما بينَها صورةً ولوناً ، وخاصِّيَّةً ونفاسةً ، فكذٰلكَ القلوبُ معادنُ لجواهرِ المعارفِ ؛ فبعضُها معدنٌ للنبوَّةِ والولايةِ والعلمِ ومعرفةِ اللهِ تعالىٰ ، وبعضُها معدنٌ للشهواتِ البهيميَّةِ والأخلاقِ الشيطانيَّةِ .

---

(١) مثلٌ جرىٰ على الألسنة ، وسببه : لمَّا نزل قوله تعالىٰ : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ . . قال أبو جهل لقريش : ثكلتكم أمهاتكم ؛ محمدٌ يقول : إن خزنة النار تسعة عشر وأنتم الجمع العظيم ؛ أيعجز كلُّ عشرة منكم أن يبطشوا برجل منهم ؟! فقال أبو الأشد بن أسيد الجمحي ـ وكان شديد البطش ـ : أنا أكفيكم سبعة عشر ، واكفوني أنتم اثنين ! فقال الصحابة عندئذٍ : (ويحكم ؛ لا تُقاس الملائكةُ بالحدَّادين !) فجرىٰ هٰذا مثلاً في كل شيئين لا مقارنة بينهما . والحدَّاد : هو السجَّان للنار في دكَّانه ومحلِّه ؛ فلا يقاس هٰذا الحداد بالملائكة خَزَنة جهنم ؛ فالبون بينهما شاسع ، ولا وجه للمقارنة أصلاً ؟!

(٢) المَخادع ـ جمع مخدع بضم الميم وكسرها ـ : الخزانة .

بل ترى الناسَ يتفاوتونَ في الحِرَفِ والصناعاتِ ؛ فقد يقدرُ الواحدُ ـ لخفَّةِ يدِهِ وحذاقةِ صناعتِهِ ـ علىٰ أمورٍ لا يطمعُ الآخرُ في بلوغِ أوائلِها فضلاً عن غايتِها ولوِ اشتغلَ بتعلُّمِها جميعَ عمرِهِ ، فكذٰلكَ معرفةُ اللهِ تعالىٰ .

بل كما ينقسمُ الناسُ إلىٰ جبانٍ عاجزٍ لا يطيقُ النظرَ إلى التطامِ أمواجِ البحرِ وإن كانَ علىٰ ساحلِهِ ، وإلىٰ مَنْ يطيقُ ذٰلكَ لـٰكنْ لا يمكنُهُ الخوضُ في أطرافِهِ وإن كانَ قائماً في الماءِ علىٰ رجلِهِ ، وإلىٰ مَنْ يطيقُ ذٰلكَ لـٰكنْ لا يطيقُ رفعَ الرِّجْلِ عنِ الأرضِ اعتماداً على السباحةِ ، وإلىٰ مَنْ يطيقُ السباحةَ إلىٰ حدٍّ قريبٍ مِنَ الشطِّ لـٰكنْ لا يطيقُ خوضَ لُجَّةِ البحرِ والمواضعِ المُغرِقةِ المُخْطِرةِ ، وإلىٰ مَنْ يطيقُ ذٰلكَ لـٰكنْ لا يطيقُ الغوصَ في عمقِ البحرِ إلىٰ مُستقرِّهِ الذي فيهِ نفائسُهُ وجواهرُهُ . . فهـٰكذا مثالُ بحرِ المعرفةِ وتفاوتِ الناسِ فيهِ حذوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ مِنْ غيرِ فَرْقٍ [١] .

فإن قيلَ : فالعارفونَ يحيطونَ بكمالِ معرفةِ اللهِ تعالىٰ ؛ حتىٰ لا ينطوي عنهُم شيءٌ ؟

قلنا : هيهاتَ ! فقد بيَّنَّا بالبرهانِ القطعيِّ في كتابِ « المقصدِ الأسنىٰ في معاني أسماءِ اللهِ الحسنىٰ » أنَّهُ لا يعرفُ اللّهَ تعالىٰ كُنْهَ معرفتِهِ إلَّا اللهُ تعالىٰ ، وأنَّ الخلائقَ وإنِ اتسعَتْ معرفتُهُم وغزُرَ

(١) القُذَّة : الواحدة من ريش السهم ، وهو مثل يضرب للشيئين يستويان ولا يتفاوتان .

علمُهُم ؛ فإذا أُضيفَ ذٰلكَ إلىٰ علمِ اللهِ سبحانَهُ . . فما أُوتوا مِنَ العلمِ إلَّا قليلاً[1] .

لٰكنْ ينبغي أن يعلمَ أنَّ الحضرةَ الإلـٰهيَّةَ محيطةٌ بكلِّ ما في الوجودِ ؛ إذ ليسَ في الوجودِ إلَّا اللهُ تعالىٰ وأفعالُهُ ، فالكلُّ مِنَ الحضرةِ الإلـٰهيَّةِ ؛ كما أنَّ جميعَ أربابِ الولاياتِ في المعسكرِ مِنَ الحراسِ وغيرِهِم . . مِنْ جملةِ الحضرةِ السلطانيَّةِ .

وأنتَ لا تفهمُ الحضرةَ الإلـٰهيَّةَ إلَّا بالتمثيلِ بالحضرةِ السلطانيَّةِ ؛ فاعلمْ أنَّ كلَّ ما في الوجودِ داخلٌ في الحضرةِ الإلـٰهيَّةِ[2] ، ولٰكنْ كما أنَّ السلطانَ لهُ في مملكتِهِ قصرٌ خاصٌّ ، وفي فِناءِ قصرِهِ ميدانٌ واسعٌ ، ولذٰلكَ الميدانِ عتبةٌ يجتمعُ عليها جميعُ الرعايا ، ولا يُمكَّنونَ مِنْ مجاوزةِ العتبةِ ولا إلىٰ طرفِ الميدانِ ، ثمَّ يُؤذَنُ لخواصِّ المملكةِ في مجاوزةِ العتبةِ ودخولِ الميدانِ والجلوسِ فيهِ ، علىٰ تفاوتٍ في القُربِ والبُعدِ بحَسَبِ مناصبِهِم ، وربَّما لم يطرقْ إلى القصرِ الخاصِّ إلَّا الوزيرُ وحدَهُ ، ثمَّ إنَّ الملكَ يُطلِعُ الوزيرَ مِنْ أسرارِ ملكِهِ علىٰ ما يريدُ ، ويَستأثرُ عنهُ بأمورٍ لا يُطلِعُهُ عليها . . **فكذٰلكَ فافهمْ علىٰ هـٰذا المثالِ تفاوتَ الخلقِ في القُرْبِ مِنَ الحضرةِ الإلـٰهيَّةِ .**

---

(١) يقول العارف بالله تعالى الشيخ علي بن الهيتي رحمه الله تعالى : (**الحقُّ** تعالىٰ وراء كلِّ ما أدركه الخلق بأفهامهم ، أو أحاطوا به بعلومهم ، وأشرفوا عليه بمعارفهم) انظر « طبقات الشعراني » (١/١٤٥) .

(٢) في (ب ، هـ) : (المملكة الإلـٰهية) .

فالعتبةُ التي هيَ آخرُ الميدانِ . . موقفُ جميعِ العوامّ ومردُّهُم ، لا سبيلَ لهُم إلىٰ مجاوزتِها ؛ فإن جاوزوا حدَّهُم . . استوجبوا الزجرَ والتنكيلَ .

وأمَّا العارفونَ . . فقد جاوزوا العتبةَ وانسرحوا في الميدانِ ، ولهُم فيهِ جَوَلانٌ علىٰ حدودٍ مختلفةٍ في القُرْبِ والبعدِ ، وتفاوتُ ما بينَهُم كثيرٌ وإنِ اشتركوا في مجاوزةِ العتبةِ وتقدَّموا على العوامّ المحبوسينَ على البابِ .

وأمَّا حظيرةُ القدسِ في صدرِ الميدانِ . . فهيَ أعلىٰ مِنْ أن تطأَها أقدامُ العارفينَ ، وأرفعُ مِنْ أن يمتدَّ إليها أبصارُ الناظرينَ ، بل لا يلمحُ ذٰلكَ الجنابَ الرفيعَ صغيرٌ ولا كبيرٌ إلَّا غضَّ الدهشةُ والحَيرةُ طَرْفَهُ ، فانقلبَ إليهِ البصرُ خاسئاً وهو حسيرٌ .

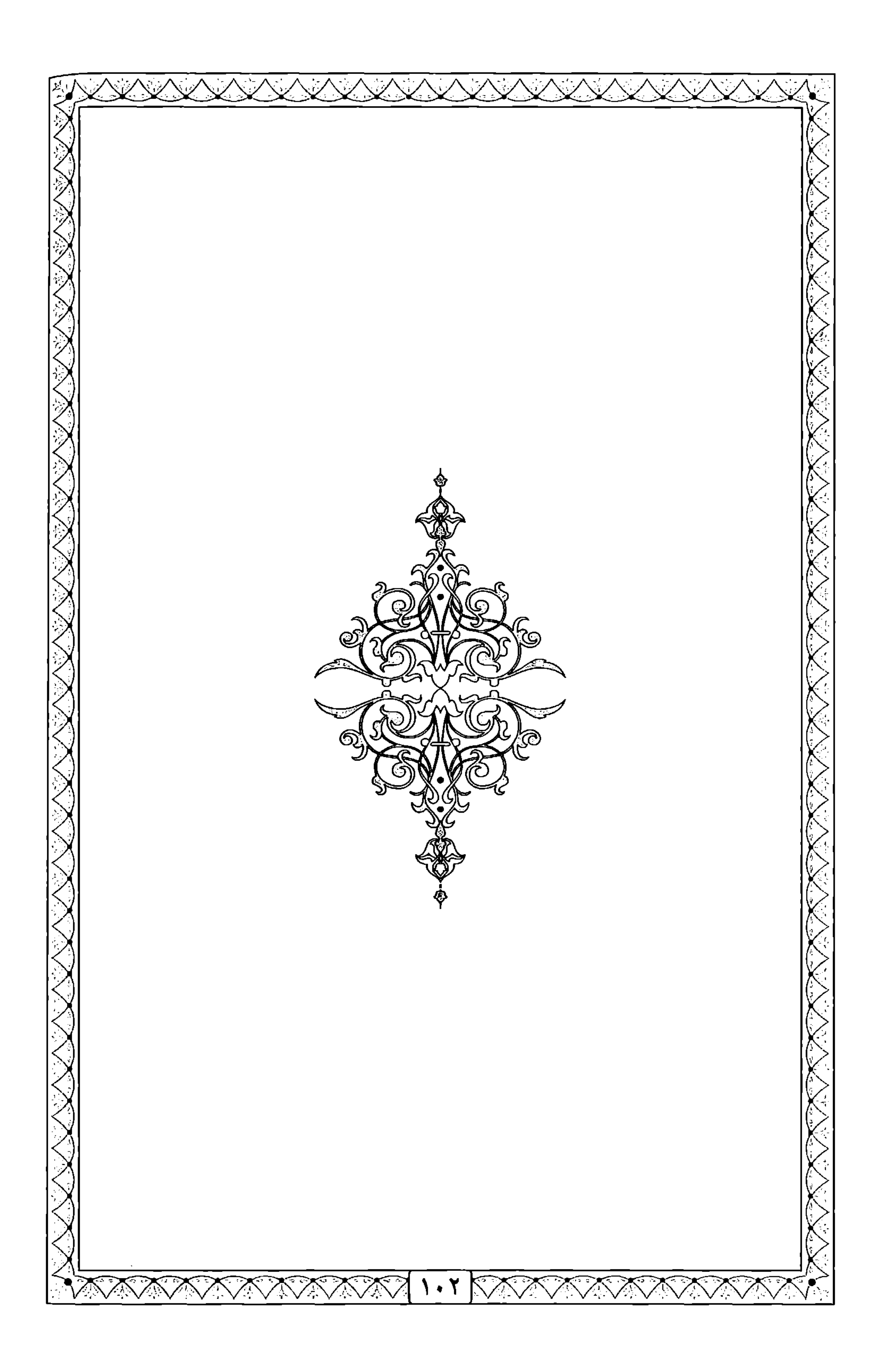
فهٰذا ما يجبُ على العامّيّ أن يؤمنَ بهِ جملةً وإن لم يُحِطْ بهِ تفصيلاً .

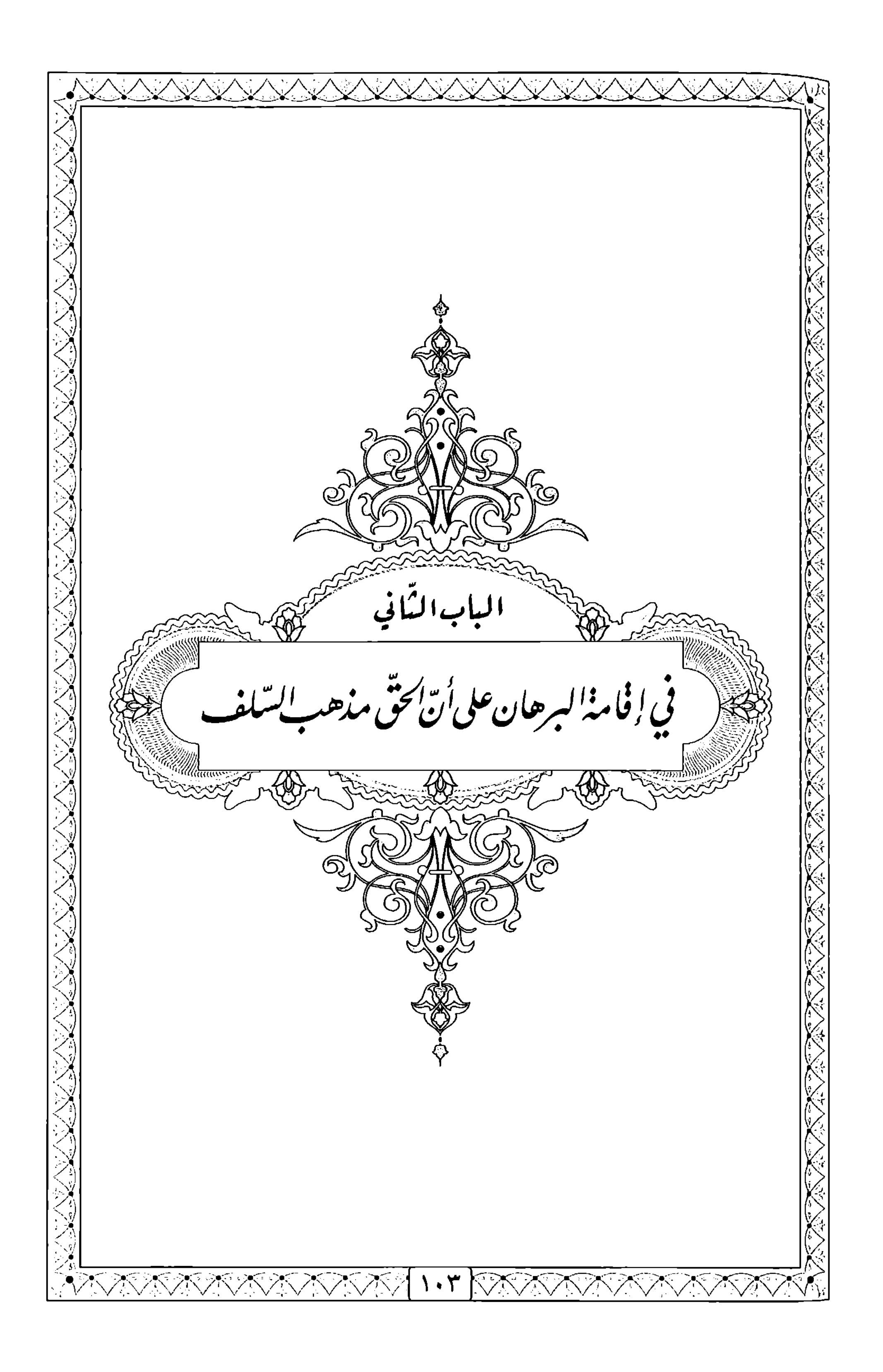
❀ ❀ ❀

فهٰذهِ هيَ الوظائفُ السبعُ الواجبةُ علىٰ عوامّ الخَلقِ في هٰذهِ الأخبارِ التي سألتَ عنها ، وهيَ حقيقةُ مذهبِ السلفِ .

والآنَ نشتغلُ بإقامةِ الدليلِ علىٰ أنَّ الحقَّ هوَ مذهبُ السلفِ .

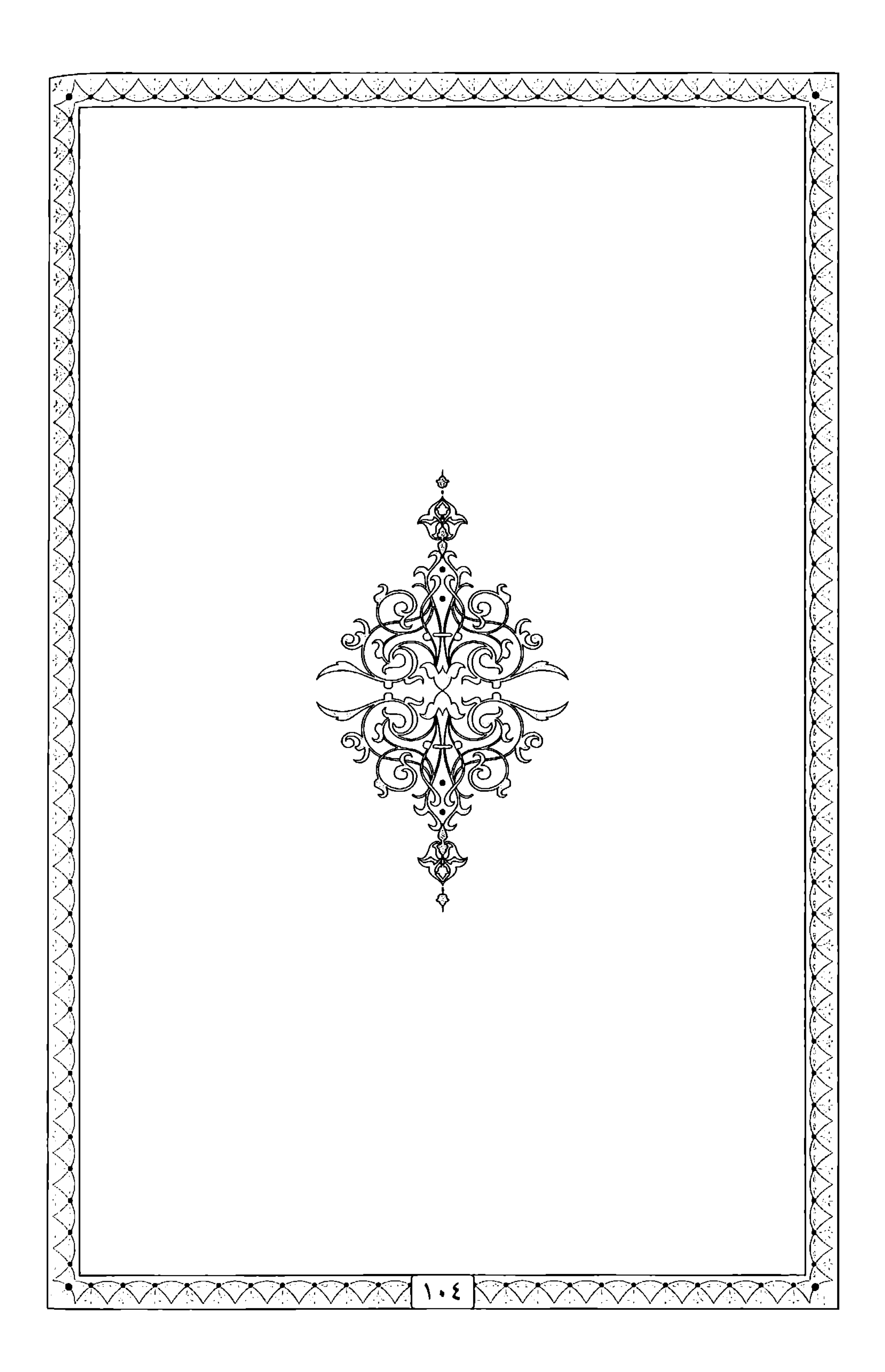
❋ ❋ ❋





الباب الثّاني

في إقامة البرهان على أنّ الحقّ مذهب السّلف



الباب الثّاني

في إقامة البرهان على أنّ الحقّ مذهب السّلف

وعليهِ برهانانِ : عقليٌّ وسمعيٌّ .

أمَّا العقليُّ . . ففنَّانِ : كُلِّيٌّ وتفصيليٌّ .

❁ ❁ ❁

أمَّا البرهانُ الكُلِّيُّ علىٰ أنَّ الحقَّ مذهبُ السلفِ . . فينكشِفُ بتسليمِ أربعةِ أصولٍ هيَ مُسلَّمَةٌ عندَ كلِّ عاقلٍ :

الأوَّلُ : أنَّ أعرَفَ الخَلْقِ بصلاحِ أحوالِ العبادِ بالإضافةِ إلىٰ حُسْنِ المَعادِ . . هوَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؛ فإنَّ ما يَنفعُ في الآخرةِ أو يَضرُّ لا سبيلَ إلىٰ معرفتِهِ بالتجربةِ كما عُرِفَ الطبُّ ؛ إذ لا مجالَ للعلومِ التجربيَّةِ [1] إلَّا فيما يُشاهَدُ علىٰ سبيلِ التكرُّرِ ، ومَنِ الذي رجعَ مِنْ ذٰلكَ العالَمِ فأدركَ بالمشاهدةِ ما نفعَ وضرَّ وأخبرَ عنهُ ؟!

ولا يُدرَكُ بقياسِ العقلِ ؛ فإنَّ العقولَ قاصرةٌ عن ذٰلكَ ، والعقلاءُ بأجمعِهِم معترفونَ بأنَّ العقلَ لا يَهتدي إلىٰ ما بعدَ الموتِ ، ولا يُرشِدُ إلىٰ وجهِ ضررِ المعاصي ونفعِ الطاعاتِ ، لا سيَّما علىٰ سبيلِ التفصيلِ والتحديدِ كما وردَتْ بهِ الشرائعُ ، فأقرُّوا بجملتِهِم أنَّ

---

(١) في (هـ) وحدها : (التجريبية) .

ذٰلكَ لا يُدرَكُ إلَّا بنورِ النبوَّةِ[1] ؛ وهيَ قُوَّةٌ وراءَ قُوَّةِ العقلِ ، يُدرَكُ بها مِنْ أمرِ الغيبِ في الماضي والمستقبلِ أمورٌ لا علىٰ سبيلِ التعرُّفِ بالأسبابِ العقليَّةِ .

وهٰذا ممَّا اتفقَ عليهِ الأوائلُ مِنَ الحكماءِ فضلاً عنِ الأولياءِ مِنَ العلماءِ الراسخينَ القاصرينَ نظرَهُم على الاقتباسِ مِنْ حضرةِ النبوَّةِ ، المُقرِّينَ بقصورِ كلِّ قُوَّةٍ سوىٰ هٰذهِ القُوَّةِ .

۞ ۞

الأصلُ الثاني : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أفاضَ إلى الخَلْقِ ما أُوحِيَ إليهِ مِنْ صلاحِ العبادِ في معادِهِم ومعاشِهِم ، وأنَّهُ ما كَتَمَ شيئاً مِنَ الوحيِ ولا أخفاهُ ولا طَواهُ عنِ الخَلْقِ ؛ فإنَّهُ لم يُبعَثْ إلَّا لذٰلكَ ، ولذٰلكَ كانَ رحمةً للعالَمينَ ، فلم يكُنْ مُتَّهماً فيهِ .

وعُرِفَ ذٰلكَ عِلماً ضروريّاً مِنْ قرائنِ أحوالِهِ في حرصِهِ علىٰ إصلاحِ الخَلْقِ ، وشغفِهِ بإرشادِهِم إلىٰ صلاحِ معاشِهِم ومعادِهِم ، فما تركَ شيئاً ممَّا يُقرِّبُ الخَلْقَ إلى الجنَّةِ ورضا الخالقِ . . إلَّا دلَّهُم عليهِ وأمرَهُم بهِ وحثَّهُم عليهِ ، ولا شيئاً ممَّا يُقرِّبُهُم إلى النارِ وإلىٰ سخطِ اللهِ تعالىٰ . . إلَّا حَذَّرَهُم منهُ ونهاهُم عنهُ ، وذٰلكَ في العلمِ والعملِ جميعاً .

۞ ۞ ۞

(١) فإن القائلين بحاكمية العقل في التحسين والتقبيح ولزوم الثواب والعقاب . . مقرُّون بعجز العقل عن مقادير هٰذا الجزاء ، ففي كلامه تنزُّلٌ رحمه الله تعالىٰ .

الأصلُ الثالثُ : أنَّ أعرَفَ الناسِ بمعاني كلامِهِ عليهِ السلامُ وأحراهُم بالوقوفِ علىٰ كُنْهِهِ ودَرْكِ أسرارِهِ . . الذينَ شاهدوا الوحيَ والتنزيلَ ، وعاصروهُ وصحِبوهُ ، بل لازموهُ آناءَ الليلِ وأطرافَ النهارِ ، مُشمِّرينَ لفهمِ معاني كلامِهِ وتلقِّيهِ بالقَبُولِ للعملِ بهِ أولاً ، وللنقلِ إلىٰ مَنْ بعدَهُم ثانياً ، وللتقرُّبِ إلى اللهِ سبحانَهُ بسماعِهِ وفهمِهِ ، وحفظِهِ ونشرِهِ ، وهمُ الذينَ حثَّهُم رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على السماعِ والفهمِ والحفظِ والأداءِ ، فقالَ : « نَضَّرَ ٱللَّهُ ٱمْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا . . . » الحديثَ[1] .

فليتَ شعري !! أيُتَّهَمُ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بإخفائِهِ وكتمانِهِ عنهُم ؟! حاشا منصبَ النبوَّةِ عن ذٰلكَ ، أم يُتَّهَمُ أولـٰئكَ الأكابرُ في فهمِ كلامِهِ وإدراكِ مقاصدِهِ ؟! أو يُتَّهمونَ في إخفائِهِ وسترِهِ بعدَ الفهمِ ؟! أو يُتَّهمونَ في معاندتِهِ مِنْ حيثُ العملُ ومخالفتِهِ علىٰ سبيلِ المكابرةِ معَ الاعترافِ بتفهيمِهِ وتكليفِهِ ؟!

فهـٰذهِ أمورٌ لا يتَّسعُ لتقديرِها عقلُ عاقلٍ .

❁ ❁ ❁

الأصلُ الرابعُ : أنَّهُم في طولِ عصرِهِم إلىٰ آخرِ أعمارِهِم ما دَعَوُا الخَلْقَ إلى البحثِ والتفتيشِ والتنقيرِ والتأويلِ والتعرُّضِ

(١) رواه أبو داوود (٣٦٥٢) ، والترمذي (٢٦٥٦) ، والنسائي في « الكبرىٰ » (٥٨١٦) ، وابن ماجه (٢٤١) عن سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه .

لمثلِ هـٰذهِ الأمورِ ، بل بالغوا في زجرِ مَنْ خاضَ فيهِ وسألَ عنهُ وتكلَّم بهِ[1] ، علىٰ ما سنحكيهِ عنهُم[2] .

فلو كانَ ذٰلكَ مِنَ الدِّينِ ، أو كانَ مِنْ مداركِ علمِ الدِّينِ . . لَأقبلوا عليهِ ليلاً ونهاراً ، ودعَوْا إليهِ أولادَهُم وأهليهِم ، ولَشمَّروا عن ساقِ الجِدِّ في تأسيسِ أصولِهِ وشرحِ قوانينِهِ تشميراً أبلغَ مِنْ تشميرِهِم في تمهيدِ قواعدِ الفرائضِ والمواريثِ .

فيُعلَمُ بالضرورةِ مِنْ هـٰذهِ الأصولِ أنَّ الحقَّ ما قالوهُ ، والصوابَ ما أرادوهُ ، ولا سيَّما وقد أثنىٰ عليهِم رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فقالَ : « خَيْرُ ٱلنَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ ٱلَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ ٱلَّذِينَ يَلُونَهُمْ »[3] .

وقالَ : « سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي نَيِّفاً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، ٱلنَّاجِيَةُ مِنْهُمْ وَاحِدَةٌ » ، فقيلَ : مَنْ هم ؟ فقالَ : « أَهْلُ ٱلسُّنَّةِ وَٱلْجَمَاعَةِ » ، فقيلَ : وما أهلُ السنَّةِ والجماعةِ ؟ فقالَ : « مَا أَنَا عَلَيْهِ ٱلْآنَ وَأَصْحَابِي »[4] .

۞ ۞

البرهانُ الثاني : وهوَ التفصيليُّ ، فنقولُ : ادعينا أنَّ الحقَّ هوَ

(١) انظر خبر سيدنا عمر رضي الله عنه مع صبيغ (ص ٦٤) .
(٢) سيأتي (ص ١١٤) .
(٣) رواه البخاري (٢٦٥٢) ، ومسلم (٢٥٣٣) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .
(٤) رواه بنحوه أبو داوود (٤٥٨٧) عن سيدنا معاوية رضي الله عنه ، والترمذي (٢٦٤١) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وابن ماجه (٤١٤٩) عن سيدنا عوف بن مالك رضي الله عنه ، وانظر « إتحاف السادة المتقين » (٨/١٤٠ ـ ١٤١) .

مذهبُ السلفِ ، وأنَّ مذهبَ السلفِ هوَ توظيفُ الوظائفِ السبعِ علىٰ عوامِّ الخَلْقِ في ظواهرِ الأخبارِ المتشابهةِ ، وقد ذكرنا برهانَ كلِّ وظيفةٍ معَها ؛ وهوَ برهانُ كونِهِ حقّاً .

فمَنْ يخالفُ ـ ليتَ شعري ـ أيخالفُ في قولِنا الأوَّلِ : إنَّهُ يجبُ على العامِّيِّ التقديسُ للحقِّ عنِ الجسميَّةِ ومشابهةِ الأجسامِ ؟!

أو في قولِنا الثاني : إنَّهُ يجبُ عليهِ التصديقُ والإيمانُ بما قالَهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بالمعنى الذي أرادَهُ ؟!

أو في قولِنا الثالثِ : إنَّهُ يجبُ عليهِ الاعترافُ بالعجزِ عن دَرْكِ حقيقةِ تلكَ المعاني ؟!

أو في قولِنا الرابعِ : إنَّهُ يجبُ عليهِ السكوتُ عنِ السؤالِ والخوضِ فيما هوَ وراءَ طاقتِهِ ؟!

أو في قولِنا الخامسِ : إنَّهُ يجبُ عليهِ إمساكُ اللسانِ عن تغييرِ الظواهرِ بالزيادةِ والنقصانِ والجمعِ والتفريقِ ؟!

أو في قولِنا السادسِ : إنَّهُ يجبُ عليهِ كفُّ القلبِ عنِ الفِكْرِ فيهِ معَ عجزِهِ عنهُ وقد قيلَ لهُم : « تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ ٱللهِ ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ ٱللهِ » ؟![1] .

---

(١) رواه أبو الشيخ في « العظمة » (٢) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦/٦٦) عن سيدنا عبد الله بن سلام رضي الله عنه ، والخطيب في « تاريخه » (١٨/١٤٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وانظر « كشف الخفاء » (١/٣١١) ، و« المقاصد الحسنة » (٣٤٢) .

أو في قولِنا السابعِ : إنَّهُ يجبُ عليهِ التسليمُ لأهلِ المعرفةِ مِنَ الأنبياءِ والأولياءِ والعلماءِ الراسخينَ ؟!

فهٰذهِ أمورٌ ذكرنا بيانَها وبرهانَها[1] ، ولا يَقدِرُ أحدٌ علىٰ جحدِها وإنكارِها إن كانَ مِنْ أهلِ التمييزِ فضلاً عنِ العقلاءِ والعلماءِ .

فهٰذهِ هيَ البراهينُ العقليَّةُ .

❁ ❁ ❁

النمطُ الثاني : البرهانُ السمعيُّ علىٰ ذٰلكَ .

وطريقُهُ أن نقولَ : الدليلُ علىٰ أنَّ الحقَّ مذهبُ السلفِ : أنَّ نقيضَهُ بدعةٌ ، والبدعةُ مذمومةٌ وضلالةٌ ، والخوضُ مِنْ جهةِ العوامِّ في التأويلِ والخوضُ بهِم فيهِ مِنْ جهةِ العلماءِ . . بدعةٌ ، فكانَ نقيضُهُ وهوَ الكفُّ عن ذٰلكَ . . سنَّةً محمودةً .

فها هنا ثلاثةُ أصولٍ :

أحدُها : أنَّ البحثَ والتفتيشَ والسؤالَ عن هٰذهِ الأمورِ . . بدعةٌ .

والثاني : أنَّ كلَّ بدعةٍ فهيَ مذمومةٌ[2] .

والثالثُ : أنَّ البدعةَ إذا كانَتْ مذمومةً . . كانَ نقيضُها وهيَ السنةُ القديمةُ محموداً .

---

(١) في جميع النسخ عدا (ج) : (فهٰذه أمورٌ بيانُها برهانُها) .

(٢) جعلُ الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ هنا القضية كليَّةً . . خاصٌّ بالبدعة المذمومة في الدِّين كما ستتبيَّن .

ولا يمكنُ النزاعُ في شيءٍ مِنْ هٰذهِ الأصولِ ، وإذا سُلِّمَتْ . . أنتجَتْ أنَّ الحقَّ مذهبُ السلفِ .

۞ ۞ ۞

فإن قيلَ : بمَ تنكرونَ علىٰ مَنْ يمنعُ كونَ البدعةِ مذمومةً ، أو يمنعُ كونَ البحثِ والتفتيشِ بدعةً ، فينازِعُ في الأصلينِ الأوَّلينِ ولا ينازِعُ في الثالثِ لظهورِهِ ؟

فنقولُ : الدليلُ علىٰ إثباتِ الأصلِ الأوَّلِ مِنْ كونِ البدعةِ مذمومةً : اتفاقُ الأمَّةِ قاطبةً علىٰ ذمِّ البدعةِ وزجرِ المبتدعِ وتعييبِ مَنْ يُعرَفُ بالبدعةِ ، وهٰذا مفهومٌ على الضرورةِ مِنَ الشرعِ ، وذٰلكَ غيرُ واقعٍ في محلِّ الظنِّ [1] .

وذمُّ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ البدعةَ عُلِمَ بالتواترِ بمجموعِ أخبارٍ يفيدُ العِلمَ القطعيَّ جملتُها وإن كانَ الاحتمالُ يَتطرَّقُ إلىٰ آحادِها ؛ وذٰلكَ كعلمِنا بشجاعةِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ ، وسخاوةِ حاتِمٍ ، وحبِّ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لعائشةَ رضيَ اللهُ عنها ، وما جرىٰ مَجراها ؛ فإنَّهُ عُلِمَ قطعاً بأخبارِ آحادٍ ، بلغَتْ في الكثرةِ مبلغاً لا تحتملُ كذبَ ناقليها وإن لم تكُنْ آحادُ تلكَ الأخبارِ متواترةً [2] .

---

(١) يعني : بعد الاتفاق علىٰ بدعية أمرٍ ما . . لا خلاف في ذمّه ، وإنما خلافُ الفرقاء عند التباحث في كونه بدعةً أو أنه ليس ببدعة .

(٢) وهو المسمَّىٰ بالتواتر المعنوي ، لا اللفظي . انظر « فتح المغيث » (٤/٢١) .

وذٰلكَ مثلُ ما رُوِيَ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّهُ قالَ : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ ٱلْخُلَفَاءِ ٱلرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِٱلنَّوَاجِذِ ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ ٱلْأُمُورِ ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثٍ بِدْعَةٌ[1] ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي ٱلنَّارِ »[2] .

وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « ٱتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمَّا ٱبْتَدَعُوا فِي دِينِهِمْ ، وَتَرَكُوا سَنَنَ أَنْبِيَائِهِمْ ، وَقَالُوا بِآرَائِهِمْ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا »[3] .

وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « إِذَا مَاتَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ . . فَقَدْ فُتِحَ عَلَى ٱلْإِسْلَامِ فَتْحٌ »[4] .

وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « مَنْ مَشَىٰ إِلَىٰ صَاحِبِ بِدْعَةٍ لِيُوَقِّرَهُ . . فَقَدْ أَعَانَ عَلَىٰ هَدْمِ ٱلْإِسْلَامِ »[5] .

وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « مَنْ أَعْرَضَ عَنْ صَاحِبِ بِدْعَةٍ بُغْضاً لَهُ فِي ٱللهِ تَعَالَىٰ . . مَلَأَ ٱللهُ قَلْبَهُ أَمْناً وَإِيمَاناً ، وَمَنِ ٱنْتَهَرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ . . رَفَعَ ٱللهُ تَعَالَىٰ لَهُ مِئَةَ دَرَجَةٍ ، وَمَنْ

---

(١) كذا في جميع النسخ ، والرواية : « محدثة » بدل « محدث » .

(٢) رواه بنحوه أبو داوود (٤٥٩٩) ، والترمذي (٢٦٧٦) ، وابن ماجه (٤٤) عن سيدنا العرباض بن سارية رضي الله عنه .

(٣) قوله : « اتبعوا ولا تبتدعوا » رواه الدارمي في « مسنده » (٢١١) ، والبيهقي في « الشعب » (٢٠٢٤) موقوفاً علىٰ سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وباقيه أورده بنحوه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٢٠٢٦) من كلام الشعبي رحمه الله تعالىٰ .

(٤) رواه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٨٠/٤) ، وهو عند الديلمي في « الفردوس » (١١١٨) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٥) رواه الطبراني في « الكبير » (٩٦/٢٠) عن سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه .

سَلَّمَ عَلَىٰ صَاحِبِ بِدْعَةٍ ، أَوْ لَقِيَهُ بِٱلْبُشْرَىٰ ، أَوِ ٱسْتَقْبَلَهُ بِمَا يَسُرُّهُ . . فَقَدِ ٱسْتَخَفَّ بِمَا أَنْزَلَ ٱللهُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »[1] .

وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « إِنَّ ٱللهَ تَعَالَىٰ لَا يَقْبَلُ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ صَوْماً وَلَا صَلَاةً ، وَلَا زَكَاةً وَلَا حَجّاً ، وَلَا عُمْرَةً وَلَا جِهَاداً ، وَلَا صَرْفاً وَلَا عَدْلاً ، وَيَخْرُجُ مِنَ ٱلْإِسْلَامِ كَمَا يَخْرُجُ ٱلسَّهْمُ مِنَ ٱلرَّمِيَّةِ ، أَوْ كَمَا تَخْرُجُ ٱلشَّعْرَةُ مِنَ ٱلْعَجِينِ »[2] .

فهٰذا وأمثالُهُ ـ ممَّا يجاوزُ حدَّ الحصرِ ـ أفادَ علماً ضروريّاً بكونِ البدعةِ مذمومةً .

❊ ❊ ❊

فإن قيلَ : سلَّمْنا أنَّ البدعةَ مذمومةٌ ، ولٰكنْ ما دليلُ الأصلِ الثاني ؛ وهوَ أنَّ هٰذا بدعةٌ والبدعةُ عبارةٌ عن كلِّ مُحدَثٍ ؟! فلِمَ قالَ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ : الجماعةُ في التراويحِ بدعةٌ ؛ وهيَ بدعةٌ حسنةٌ ؟! وخوضُ الفقهاءِ في تفاريعِ الفقهِ ومناظرتُهُم فيها معَ ما أبدعوهُ مِنْ نقضٍ وكسرٍ[3] ، وفسادِ وضعٍ وتركيبٍ[4] ، وتعديةِ

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٩٩/٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .
(٢) رواه ابن ماجه (٥١) عن سيدنا حذيفة رضي الله عنه .
(٣) النقضُ والكسرُ : مصطلحان أصوليان في هدم دليل المُستدِلّ ؛ وذٰلك بإثبات صورٍ وُجِدَتْ فيها العلَّة ولم يوجَد فيها الحكْمُ . انظر « التعريفات » للجرجاني (ص ٣٣٦) .
(٤) فساد الوضع : هو عبارة عن كون العلة معتبرة في نقيض الحكم بالنص أو الإجماع ؛ مثل تعليل أصحاب الشافعي لإيجاب الفرقة بسبب إسلام أحد الزوجين . انظر « التعريفات » (ص ٢٤٥) .

وفنونِ مجادلةٍ وإلزامٍ . . كلُّ ذٰلكَ مُبدَعٌ لم يُؤثَرْ عنِ الصحابةِ شيءٌ مِنْ ذٰلكَ .

فدلَّ أنَّ البدعةَ المذمومةَ : ما رفعَتْ سنَّةً مأثورةً ، ولا نسلِّمُ أنَّ هٰذا رافعٌ لسنَّةٍ مأثورةٍ ثابتةٍ ، لٰكنَّهُ مُحدَثٌ ما خاضَ فيهِ الأولونَ ؛ إمَّا لاشتغالِهِم بما هوَ أهمُّ منهُ ، وإمَّا لسلامةِ القلوبِ في العصرِ الأولِ عنِ الشكوكِ والتردُّداتِ ، فاستغنَوْا عنِ الخوضِ فيهِ ، وخاضَ فيهِ مَنْ بعدَهُم لحدوثِ الأهواءِ والبدعِ ، ومسيسِ الحاجةِ إلىٰ إبطالِها ، وإفحامِ منتحليها .

والجوابُ : أنَّ ما ذكرتُمُوه مِنْ أنَّ البدعةَ المذمومةَ كلُّ مُحدَثٍ رفعَ سنَّةً قديمةً . . هوَ الحقُّ ، وهٰذهِ بدعةٌ رفعَتْ سنَّةً قديمةً ؛ إذ كانَتْ سنَّةُ الصحابةِ المنعَ مِنَ الخوضِ فيهِ ، وزجرَ مَنْ سألَ عنهُ ، والمبالغةَ في تأديبِهِ ومنعِهِ ، وفتحُ بابِ السؤالِ عن هٰذهِ المسائلِ ، والخوضُ بالعوامِّ في غمرةِ هٰذهِ المشكلاتِ . . علىٰ خلافِ ما تواترَ عنهُم .

وقد صحَّ ذٰلكَ عنِ الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم بتواترِ النقلِ عندَ التابعينَ مِنْ نقلةِ الآثارِ وسيرِ السلفِ صحةً لا يتطرَّقُ إليها ريبٌ وشكٌّ ؛ كما تواترَ خوضُهُم في مسائلِ الفرائضِ ومشاوراتُهُم في أحكامِ الوقائعِ الفقهيَّةِ ، وحصلَ العلمُ بهِ أيضاً بأخبارِ آحادٍ لا يتطرَّقُ الشكُّ إلىٰ مجموعِها وإن تَطرَّقَ الاحتمالُ إلىٰ آحادِها كما ذكرناهُ في ذمِّ البدعةِ ؛ كما نُقِلَ عن عمرَ رضيَ اللهُ عنهُ أنَّهُ

سألَهُ سائلٌ عن آيتينِ متشابهتينِ فعلاهُ بالدِّرَّةِ[1] .

وكما رُوِيَ أنَّهُ سألَهُ سائلٌ عنِ القرآنِ : أهوَ مخلوقٌ أم لا ؟ قالَ أبو هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ : (كنتُ جالساً عندَهُ لمَّا سُئِلَ عن ذٰلكَ وهوَ أميرُ المؤمنينَ يومَئذٍ ، فتعجَّبَ عمرُ رضيَ اللهُ عنهُ مِنْ قولِهِ ، فأخذَ بيدِهِ حتىٰ جاءَ بهِ إلىٰ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ ، فقالَ : يا أبا الحسنِ ؛ اسمعْ ما يقولُ هٰذا الرجلُ !!

قالَ : وما يقولُ يا أميرَ المؤمنينَ ؟

فقالَ الرجلُ : سألتُهُ عنِ القرآنِ : أمخلوقٌ هوَ أم غيرُ مخلوقٍ ؟

فوجمَ لها عليٌّ رضيَ اللهُ عنهُ ، وطأطأَ رأسَهُ ثمَّ رفعَ رأسَهُ وقالَ : سيكونُ لكلامِ هٰذا نبأٌ في آخرِ الزمانِ ، ولو وُلِّيتُ مِنْ أمرِهِ ما وُلِّيتَ . . لضربتُ عنقَهُ) .

وقد روىٰ أحمدُ ابنُ حنبلٍ هٰذا الحديثَ عن أبي هريرةَ[2] .

فهٰذا قولُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ في هٰذا السائلِ بحضورِ عمرَ وأبي هريرةَ رضوانُ اللهِ عليهِم أجمعينَ ، ولم يقولا لهُ ولا أحدٌ ممَّنْ بلغَهُ ذٰلكَ مِنَ الصحابةِ ولا عرفَهُ عليٌّ رضيَ اللهُ عنهُ في

---

(١) انظر خبره تعليقاً (ص ٦٤) .

(٢) رواه نصر بن إبراهيم المقدسي في « مختصر الحجة علىٰ تارك المحجة » (٥٢٩) ، ثم قال : (وهٰذا التشديد من الصحابة رضي الله عنهم ، والمنع من الكلام في هٰذه المسائل وأشباهها وإن كانت جواباتها عندهم معلومة ، وأحكامها مفهومة . . إرادةً لحسم الباب وقطع السؤال ؛ لئلا يؤدي إلىٰ ما لا يؤمر به في الشريعة ، ويتسع الأمر فيما يخالف ما أمر الله به ورسوله) ، والوجم : السكوت علىٰ غيظ ، وعبوس الوجه من شدة الحزن .

نفسِهِ : إنَّ هٰذا سؤالٌ عن مسألةٍ دينيَّةٍ ، وتعرُّفٌ لحُكْمِ كلامِ اللهِ تعالىٰ ، وطلبُ معرفةٍ لصفةِ القرآنِ الذي هوَ المعجزةُ الدالَّةُ علىٰ صدقِ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، بل هوَ الدليلُ المُعرِّفُ لأحكامِ التكليفِ ، فلِمَ يستوجبُ طالبُ المعرفةِ والسائلُ عنها هٰذا التشديدَ ؟!

فانظرْ إلىٰ فِراسةِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ وإشرافِهِ علىٰ أنَّ ذٰلكَ قرعٌ لبابِ الفتنةِ ، وأنَّ ذٰلكَ سينتشرُ في آخرِ الزمانِ الذي هوَ موسمُ الفتنِ ومَظِنَّتُها بوعدِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وانظرْ إلىٰ تشديدِهِ وقولِهِ : (لو وُلِّيتُ مِنْ أمرِهِ ما وُلِّيتَ . . لضربتُ عنقَهُ) .

فمثلُ أولٰئكَ السادةِ الأكابرِ الذينَ شاهدوا الوحيَ والتنزيلَ ، واطَّلعوا علىٰ أسرارِ الدِّينِ وحقائقِهِ ، وقد قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في أحدِهِما : « لَوْ لَمْ أُبْعَثْ . . لَبُعِثْتَ يَا عُمَرُ »[(١)] ، وقالَ في الثاني : « أَنَا مَدِينَةُ ٱلْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا »[(٢)] . . يزجرونَ السائلَ عن مثلِ هٰذا السؤالِ ، ثمَّ يزعمُ مَنْ بعدَهُم مِنَ المشغوفينَ بالكلامِ والمجادلةِ ، وممَّنْ لو أنفقَ ما في الأرضِ جميعاً ما بلغَ مُدَّ أحدِهِمْ ولا نصيفَهُ[(٣)] . . أنَّ الحقَّ والصوابَ قَبُولُ هٰذا السؤالِ ، والخوضُ

---

(١) رواه بنحوه أحمد في « فضائل الصحابة » (٦٧٦) عن سيدنا عقبة بن عامر رضي الله عنه ، وانظر « إتحاف السادة المتقين » (٥٧٢/٧) .

(٢) رواه الحاكم في « المستدرك » (١٢٦/٣) ، والطبراني في « الكبير » (٥٥/١١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وانظر « كشف الخفاء » (٢٠٣/١ ـ ٢٠٥) .

(٣) كما في الحديث الذي رواه البخاري (٣٦٧٣) ، ومسلم (٢٥٤١) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

في الجوابِ ، وفتحُ هٰذا البابِ ، ثمَّ يعتقدُ فيهِ أنَّهُ مُحِقٌّ ، وفي عمرَ وعليٍّ رضيَ اللهُ عنهُما أنَّهُما مبطلانِ !!

هيهاتَ هيهاتَ ! ما أبعدَ عنِ التحصيلِ وما أخلىٰ عنِ الدِّينِ مَنْ قاسَ الملائكةَ بالحدَّادينَ [١] ، بل رَجَّحَ المجادلينَ على الأئمةِ الراشدينَ والسلفِ الصالحينَ !!

❁ ❁ ❁

فإذاً ؛ قد عُرِفَ على القطعِ أنَّ هٰذهِ بدعةٌ مخالفةٌ لسنةِ السلفِ ، لا كخوضِ الفقهاءِ في التفاريعِ والتفاصيلِ ؛ فإنَّ ذٰلكَ وإن كانَ مُحدَثاً . . فليسَ مخالفاً سنَّةَ السلفِ ؛ فما نُقِلَ عنهُمْ زجرٌ عنِ الخوضِ فيهِ ، بل إمعانُهُم في الخوضِ في مسائلِ الفرائضِ عرَّفَ جوازَ الخوضِ [٢] .

وأمَّا ما أُبدِعَ مِنْ فنونِ المجادلاتِ . . فهيَ بدعةٌ مذمومةٌ عندَ أهلِ التحصيلِ ، ذكرنا وجهَ ذمِّها في كتابِ (قواعدِ العقائدِ) مِنْ كتبِ « إحياءِ علومِ الدِّينِ » [٣] .

---

(١) انظر (ص ٩٨) .

(٢) ومع هٰذا فقد حدَّ الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ من التفاريع البعيدة في علم الكلام ، فقال في « الإحياء » (٢١٠/١) : (فأما الخلاف المحض ، ومجادلة الكلام ، ومعرفة التفريعات الغريبة . . فلا يزيد التجرُّد لها مع الإعراض عن غيرها إلا قسوةً في القلب ، وغفلة عن الله تعالىٰ ، وتمادياً في الضلال ، وطلباً للجاه ، إلا من تداركه الله تعالىٰ برحمته ، أو مزج غيره من العلوم الدينية) .

(٣) وهو الكتاب الثاني منها ، ومما ذكره في هٰذا الفصل الماتع في ترتيب درجات الاعتقاد (٣٤٣/١) : (وينبغي أن يحرس سمعه من الجدل والكلام غاية الحراسة ؛ فإن ما يشوِّشه الجدل ←

وأمَّا مناظراتُهُم إن كانَ القصدُ منها التعاونَ على البحثِ عن مآخذِ الشرعِ ومداركِ الأحكامِ . . فهيَ سنَّةُ السلفِ ؛ فلقد كانوا يتشاورونَ ويتناظرونَ في المسائلِ الفقهيَّةِ ؛ كما نُقِلَ في مسألةِ الجدِّ [1] ، وميراثِ الأمِّ معَ الزوجِ والأبِ [2] ، ومسائلَ سواها .

نعمْ ؛ إن أبدعوا ألفاظاً وعباراتٍ للتنبيهِ علىٰ مقاصدِهِمُ الصحيحةِ . . فلا حرجَ فيها ، بل هيَ مباحةٌ لِمَنْ يستعيرُها ويستعملُها [3] ، وإن كانَ مقصدُهُمُ الإفحامَ دونَ الإعلامِ ، والإلزامَ دونَ الاستعلامِ . . فذٰلكَ بدعةٌ مذمومةٌ علىٰ خلافِ السنَّةِ المأثورةِ .

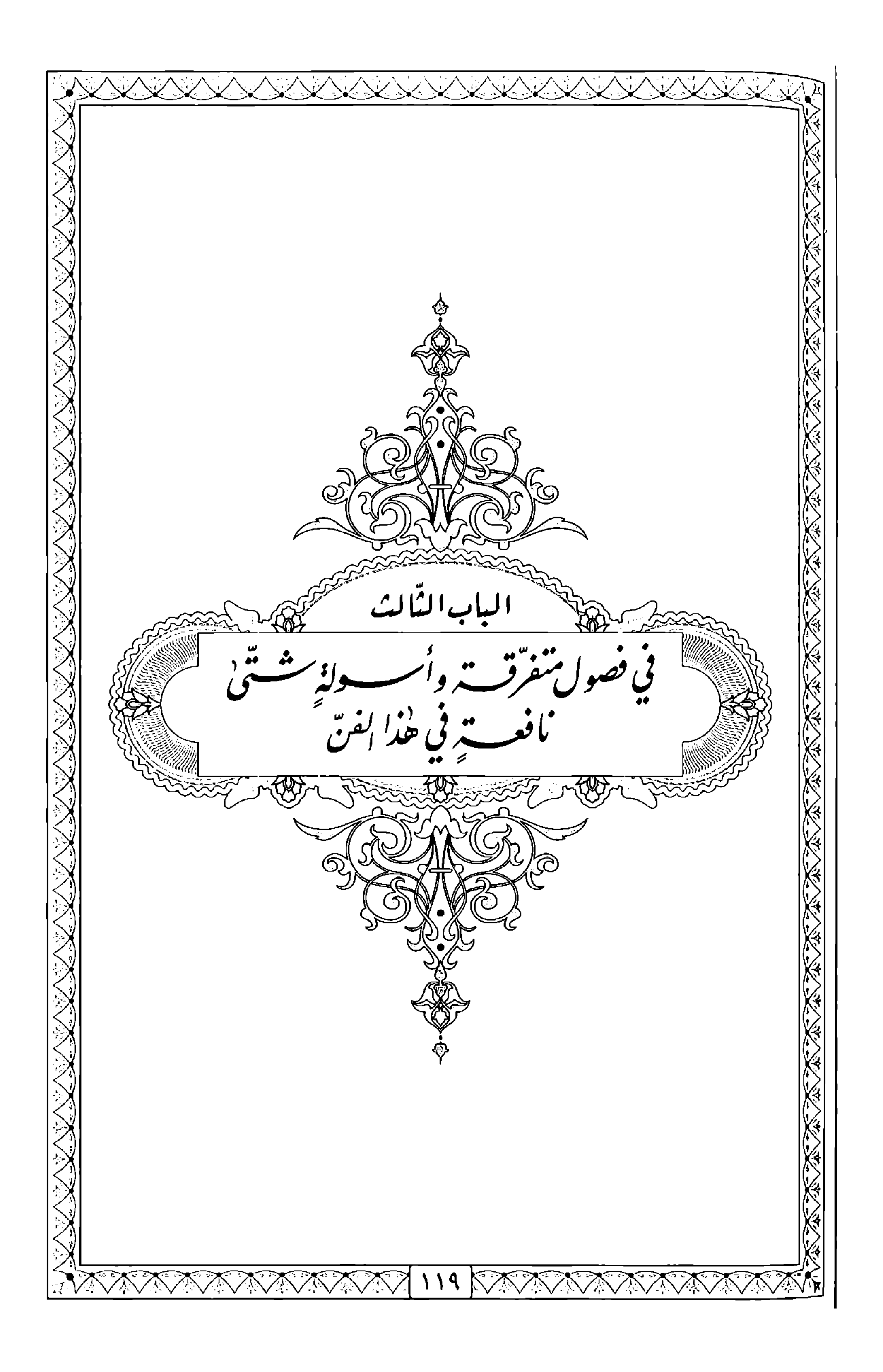
* * *

← أكثر مما يمهِّده ، وما يفسده أكثر مما يصلحه ، بل تقويته بالجدل تضاهي ضرب الشجرة بالمِدقَّة من الحديد رجاءَ تقويتها بأن تكتنز أجزاؤها ، وربما يفتِّتها ذٰلك ويفسدها ، وهو الأغلب ، والمشاهدة تكفيك في هٰذا بياناً ، فناهيك بالعِيان برهاناً . . .) .

(١) أهو كالأب فيحجب الإخوة ، أو أنه ذو حكم خاصٍّ فيأخذ أحسن الأحوال ؟

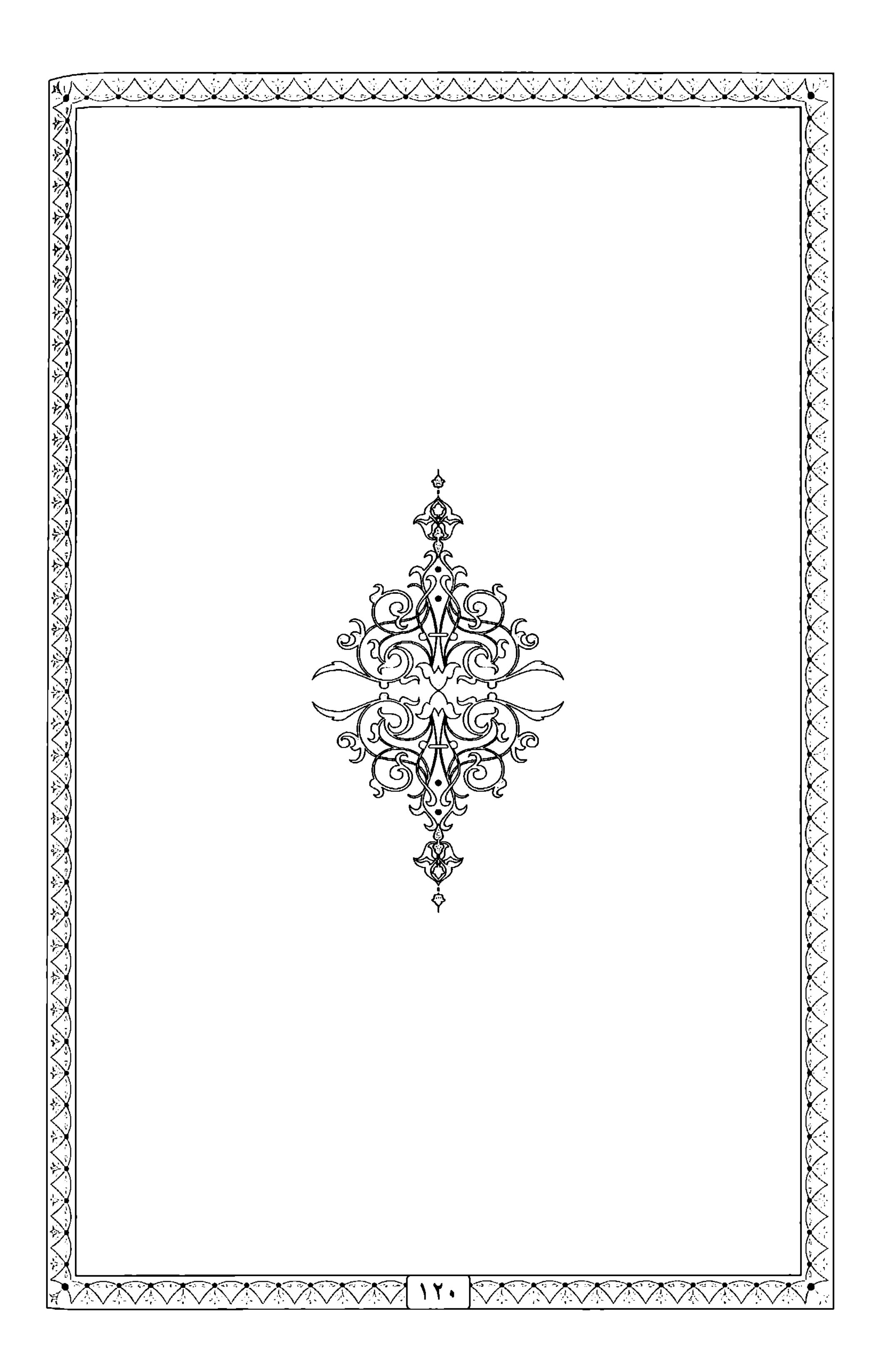
(٢) فلم يفرضوا لها الثلث مطلقاً ، بل ثلث ما يبقىٰ بعد فرض الزوج .

(٣) يعني : وإن كانت من صناعة غير المتديِّنين ؛ كالجوهر والعرض اللذين أُنكر استعمالهما في عهد السلف .



الباب الثّالث

في فصول متفرّقة وأسولةٍ شتّى نافعةٍ في هٰذا الفنّ



الباب الثّالث

في فصول متفرّقة وأسولةٍ شتّىٰ نافعةٍ في هٰذا الفنّ

إن قالَ قائلٌ : ما الذي دعا رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلىٰ إطلاقِ هٰذهِ الألفاظِ المُوهِمةِ معَ الاستغناءِ عنها ؟ أكانَ لا يدري أنَّهُ يُوهِمُ التشبيهَ ، ويُغْلِطُ الخَلْقَ ، ويسوقُهُم إلى اعتقادِ الباطلِ في ذاتِ اللهِ تعالىٰ وصفاتِهِ ، وحاشا منصبَ النبوَّةِ أن يخفىٰ عليهِ ذٰلكَ ؟ أو عَرَفَ لٰكنْ لم يبالِ بجهلِ الجُهَّالِ وضلالةِ الضُّلَّالِ ؟ وهٰذا أبعدُ وأشنعُ ؛ لأنَّهُ بُعِثَ شارعاً شارحاً ، لا مُبهِماً مُلَبِّساً مُلْغِزاً .

فهٰذا إشكالٌ لهُ وقعٌ في القلوبِ ؛ حتىٰ جرَّ بعضَ الخَلْقِ إلىٰ سوءِ الاعتقادِ فيهِ ، فقالوا : لو كانَ نبيّاً . . لعَرَفَ اللهَ تعالىٰ ، ولو عرفَهُ . . لَمَا وصفَهُ بما يستحيلُ في ذاتِهِ وصفاتِهِ !![1] .

ومالَتْ طائفةٌ أُخرىٰ إلى اعتقادِ الظواهرِ ؛ فقالوا : لو لم يكُنْ حقّاً . . لَمَا ذكَرَهُ كذٰلكَ مطلَقاً ، ولَعَدَلَ عن هٰذهِ الألفاظِ إلىٰ غيرِها ، أو قَرَنَها بما يزيلُ الإيهامَ عنها !![2] .

---

(١) وهٰذا قول فلاسفة الزندقة ممَّن أظهر الإسلام وأخفى اعتقاده الخبيث . وكذٰلك الطاعنون في النبوات .

(٢) وهو قول عموم المشبّهة الإسلاميين ؛ كالكرَّامية ومشبهة الحنابلة .

فما سبيلُ حلِّ هٰذا الإشكالِ العظيمِ وقعُهُ في القلوبِ ، الذي تَحيكُ حَسِيكتُهُ في الصدورِ ؟[1] .

والجوابُ : أنَّ هٰذا الإشكالَ منحَلٌّ عندَ أهلِ البصيرةِ .

وبيانُهُ : أنَّ هٰذهِ الكلماتِ ما جمعَها رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وما ذكرَها دَفعةً واحدةً ، وإنَّما جمعَها المائلونَ إلى التشبيهِ ، وقد بيَّنا أنَّ لجمعِها مِنَ التأثيرِ في الإيهامِ ، والتلبيسِ على الأفهامِ . . ما ليسَ لآحادِها المُفرَّقةِ[2] ، وإنَّما هيَ كلماتٌ لَهِجَ بها رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في جميعِ عمرِهِ في أوقاتٍ متباعدةٍ .

وإذا اقتُصِرَ منها علىٰ ما في القرآنِ والأخبارِ المتواترةِ . . رجعَتْ إلىٰ كلماتٍ يسيرةٍ معدودةٍ ، وإن أُضيفَتْ إليها الأخبارُ الصحيحةُ . . فهيَ أيضاً قليلةٌ ، وإنَّما كثرَتْ بالرواياتِ الشاذَّةِ البعيدةِ الضعيفةِ التي لا يجوزُ الالتفاتُ إليها .

ثمَّ ما تواترَ منها أو صحَّ نقلُها عنِ العدولِ . . فهيَ آحادُ كلماتٍ ، وما ذَكَرَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كلمةً منها إلَّا معَ قرائنَ وإشاراتٍ ورموزٍ تزيلُ عنها إيهامَ التشبيهِ ، أدركَها الحاضرونَ المشاهدونَ ، فإذا نُقلَتِ الألفاظُ مُجرَّدةً عن تلكَ القرائنِ . . ظهرَ الإيهامُ .

---

(١) الحَسيكة : العداوة والحقد .

(٢) تقدم (ص ٨٥) .

وأعظمُ القرائنِ في زوالِ الإيهامِ : المعرفةُ السابقةُ بتقديسِ اللهِ تعالىٰ عن قَبُولِ معاني هٰذهِ الظواهرِ [1] ، ومَنْ سبقَتْ معرفتُهُ بذٰلكَ . . كانَتْ تلكَ المعرفةُ ذخيرةً لهُ ، راسخةً في نفسِهِ ، مقارنةً لكلِّ ما يسمعُ ، فينمحقُ بها الإيهامُ انمحاقاً لا يُشَكُّ فيهِ ، ويُعرَفُ هٰذا بأمثلةٍ :

الأوَّلُ : أنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ سمَّى الكعبةَ بيتَ اللهِ تعالىٰ [2] ، وإطلاقُ هٰذا يُوهِمُ عندَ الصبيانِ وعندَ مَنْ تقرُبُ درجتُهُ منهُم . . أنَّ الكعبةَ وطنُهُ ومثواهُ ومُستقرُّهُ ، لٰكنِ العوامُّ الذينَ اعتقدوا أنَّهُ في السماءِ وأنَّ استقرارَهُ على العرشِ . . ينمحقُ في حقِّهِم هٰذا الإيهامُ علىٰ وجهٍ لا يشكُّونَ فيهِ .

فلو قيلَ لهُم : ما الذي دعا رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلىٰ إطلاقِ هٰذا اللفظِ المُوهِمِ المُخيِّلِ إلى السامعِ أنَّ الكعبةَ مسكنُهُ ووطنُهُ . . لبادروا بأجمعِهِم وقالوا : إنَّما يُوهِمُ هٰذا في حقِّ الصبيانِ والحمقىٰ ، وأمَّا مَنْ تكرَّرَ علىٰ سمعِهِ أنَّ اللهَ مُستقِرٌّ على العرشِ . . فلا يَشُكُّ عندَ سماعِ هٰذا اللفظِ أنَّهُ ليسَ المرادُ بهِ أنَّ البيتَ مسكنُهُ ومأواهُ ، بل يعلمُ على البديهةِ أنَّ المرادَ بهٰذهِ الإضافةِ نوعٌ مِنَ التشريفِ ، أو معنىً آخرُ سوىٰ ما وُضِعَ لهُ لفظُ البيتِ المضافِ إلىٰ ربِّهِ وساكنِهِ .

---

(١) مثل (سورة الإخلاص) ، ومثل قوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، وهٰذه الدلائل النقلية العقلية جمعها الإمام الرازي في « التأسيس » (ص ٥٩ ـ ٧٣) .

(٢) الإضافة هنا بقصد التشريف ، ومثله : ناقة الله .

أليسَ كانَ اعتقادُهُ (١) أنَّهُ على العرشِ قرينةً أفادَتْهُ علماً قطعياً بأنَّهُ ما أُريدَ بكونِ الكعبةِ بيتَهُ أنَّهُ مأواهُ ؟ وأنَّ هٰذا إنَّما يُوهِمُ في حقِّ مَنْ لم يَسبِقْ إلىٰ هٰذهِ العقيدةِ ؟!

فكذٰلكَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ خاطبَ بهٰذهِ الألفاظِ جماعةً سبقوا إلىٰ علمِ التقديسِ ونفيِ التشبيهِ ، وأنَّهُ مُنزَّهٌ عنِ الجسميَّةِ وعوارضِها ، فكانَ ذٰلكَ قرينةً قطعيةً مزيلةً للإيهامِ ، لا يبقىٰ معَها شكٌّ وإن جازَ أن يبقىٰ لبعضِهِم تردُّدٌ في تأويلِهِ وتعيينِ المرادِ بهِ مِنْ جملةِ ما يحتملُهُ اللفظُ ويليقُ بجلالِ اللهِ تعالىٰ (٢) .

۞ ۞ ۞

مثالٌ ثانٍ : إذا رَدَّدَ الفقيهُ في كلامِهِ لفظَ (الصورةِ) بينَ يديِ الصبيِّ أوِ العامِّيِّ ؛ فقالَ : صورةُ هٰذهِ المسألةِ كذا ، وصورةُ هٰذهِ الواقعةِ كذا ، ولقد صوَّرتُ المسألةَ صورةً في غايةِ الحسنِ . . ربَّما توهَّمَ الصبيُّ أوِ العامِّيُّ الذي لا يفهمُ معنى المسألةِ أنَّ المسألةَ شيءٌ لهُ صورةٌ ، وفي تلكَ الصورةِ أنفٌ وفمٌ وعينٌ ؛ علىٰ ما عرفَهُ واشتَهَرَ عندَهُ مِنْ معنى الصورةِ المعروفةِ .

أمَّا مَنْ عرفَ حقيقةَ المسألةِ ، وأنَّها عبارةٌ عن علومٍ مُرتَّبةٍ

(١) في (ب ، هـ) : (فقد كان اعتقاد هٰذا العامي) .
(٢) قال الإمام الرازي في « تأسيس التقديس » (ص ٢٣٦) : (إنَّ العوامَّ يعسر عليهم إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيّز ، فورد القرآن بكلام ظاهره هٰذا ، حتىٰ إذا مال العوامُّ إليه . . رأوه مخلوطاً بكلام آخر يفيد التنزيه ، فيعتقدونه ، والله أعلم) .

ترتيباً مخصوصاً . . فهل يُتصوَّرُ أن يتوهَّمَ للمسألةِ عيناً وأنفاً وفماً وصورةً مِنْ جنسِ صورِ الأجسامِ ؟!

هيهاتَ !! بل يكفيهِ معرفتُهُ بأنَّ المسألةَ مُنزَّهةٌ عنِ الجسميةِ وعوارضِها .

فكذٰلكَ معرفةُ نفيِ الجسميةِ عن حقيقةِ الإلٰهيَّةِ وتقديسِها عنها يكونُ قرينةً في قلبِ كلِّ مستمعٍ مفهمةً لمعنى الصورةِ في قولِهِ : « خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ »[1] ، ويتعجَّبُ العارفُ بتقدُّسِهِ عنِ الجسميَّةِ ممَّنْ يتوهَّمُ للهِ تعالى الصورةَ الجسمانيَّةَ كما يتعجَّبُ ممَّنْ يتوهَّمُ للمسألةِ والواقعةِ صورةً جسمانيَّةً !

❁ ❁ ❁

مثالٌ ثالثٌ : إذا قالَ القائلُ بينَ يدي الصبيِّ : بغدادُ في يدِ الخليفةِ . . ربَّما ظنَّ وتوهَّمَ أنَّ بغدادَ في أصابعِ الخليفةِ ، وأنَّهُ قدِ احتوىٰ عليها ببراجِمِهِ كما يحتوي علىٰ حَجَرَةٍ ومَدَرَةٍ[2] ، وكذٰلكَ كلُّ عامِّيٍ لم يَفهَمِ المرادَ بلفظِ بغدادَ .

أمَّا مَنْ علمَ أنَّ بغدادَ عبارةٌ عن بلدةٍ كبيرةٍ واسعةِ الأكنافِ . . فلا يُتصوَّرُ أن يخطُرَ لهُ ذٰلكَ بالبالِ أو يُتوهَّمَ ، وهل يُتصوَّرُ أن يَعترِضَ علىٰ قائلِهِ ويقولَ لهُ : لِمَ قلتَ : (بغدادُ في يدِ الخليفةِ)

---

(١) تقدم تخريجه (ص ٥٣) ، وانظر تفسير (الصورة) في « تأسيس التقديس » (ص ١٢١) ، وكيف يكون له صورة حقيقية وهو المُصوِّر سبحانه ؟!

(٢) البراجم : جمع بُرْجُمة ؛ وهي رؤوس السلاميات من ظهر الكف ، أو المفصل الظاهر من مفاصل اليد ، والمَدَرة : قطعة طين يابسة .

وهٰذا يفضي إلى الجهلِ ، ويُوهِمُ خلافَ الحقِّ حتىٰ يُعتقَدَ أنَّ بغدادَ بينَ أصابعِهِ ؟!

بل لوِ اعترضَ بهٰذا . . لقيلَ لهُ : يا سليمَ القلبِ ؛ هٰذا إنَّما يُوهِمُ الجهلَ عندَ مَنْ لا يعرفُ حقيقةَ بغدادَ ، أمَّا مَنْ يعلمُهُ . . فبالضرورةِ يعلمُ أنَّهُ ما أُريدَ بهٰذهِ اليدِ العضوُ المُشتمِلُ على الكفِّ والأصابعِ ، بل معنىً آخرُ ، ولا يُحتاجُ في فهمِهِ إلىٰ قرينةٍ سوىٰ هٰذهِ المعرفةِ .

فكذٰلكَ جميعُ الألفاظِ المُوهِمةِ في الأخبارِ تكفي في دفعِ إيهامِها قرينةٌ واحدةٌ ؛ وهيَ معرفةُ اللهِ تعالىٰ ، ومعرفةُ أنَّهُ ليسَ بجسمٍ ، وليسَ مِنْ جنسِ الأجسامِ ، وهٰذا ممَّا افتتحَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ببيانِهِ في أوَّلِ بعثتِهِ قبلَ النطقِ بهٰذهِ الألفاظِ .

❊ ❊

مثالٌ رابعٌ : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في نسائِهِ : « **أَطْوَلُكُنَّ يَداً أَسْرَعُكُنَّ لَحَاقاً بِي** »[1] ، فكانَ بعضُ نسائِهِ تتعرَّفُ الطُّولَ بالمِساحةِ ووضعِ اليدِ على اليدِ ، حتىٰ ذُكِرَ لَهُنَّ أنَّهُ أرادَ بذٰلكَ السماحةَ والجودَ دونَ طُولِ العضوِ ، وكانَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ذكرَ هٰذهِ اللفظةَ معَ قرينةٍ أفهمَ بها إرادةَ الجودِ بالتعبيرِ

---

(١) رواه مسلم (٢٤٥٢) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، والمقصودة هي سيدتنا زينب رضي الله عنها ؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتتصدَّق كما في تمام الرواية .

بطُولِ اليدِ عنهُ ، فلمَّا نُقِلَ اللفظُ مُجرَّداً عن قرينتِهِ . . حصلَ منهُ الإيهامُ .

فهل كانَ لأحدٍ أن يَعترِضَ علىٰ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في إطلاقِهِ لفظاً جَهِلَ بعضُهُم معناهُ ؟! إنَّما ذٰلكَ لأنَّهُ أُطلِقَ إطلاقاً مُفهِماً في حقِّ الحاضرينَ مقروناً مثلاً بذكرِ السخاوةِ .

والناقلُ قد ينقلُ اللفظَ كما سمعَهُ ولا ينقلُ القرينةَ ، أو كانَ بحيثُ لا يمكنُ نقلُها ، أو ظنَّ أنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ نقلِها وأنَّ مَنْ سمعَ ذٰلكَ يفهمُهُ كما فهمَهُ هوَ لمَّا سمعَهُ ، وربَّما لا يشعرُ أنَّ فهمَهُ إنَّما كانَ بسببِ القرينةِ ، فاقتصرَ علىٰ نقلِ اللفظِ .

فبمثلِ هٰذهِ الأسبابِ بقيَتِ الألفاظُ مُجرَّدةً عن قرائنِها ، فقَصُرَتْ عنِ التفهيمِ ، معَ أنَّ قرينةَ معرفةِ التقديسِ بمُجرَّدِها كافيةٌ في نفيِ الإيهامِ وإن كانَتْ ربَّما لا تكفي في تعيينِ المعنى المرادِ بهِ ، فهٰذهِ الدقائقُ لا بدَّ مِنَ التنبُّهِ لها .

❁

مثالٌ خامسٌ : إذا قالَ القائلُ بينَ يديِ الصبيِّ ومَنْ يقربُ مِنْ درجتِهِ ممَّنْ لم يمارسِ الأحوالَ ولا عرفَ العاداتِ في المجالساتِ : فلانٌ دخلَ المجمعَ وجلسَ فوقَ فلانٍ . . يُوهِمُ السامعَ الغبيَّ أنَّهُ جلسَ علىٰ رأسِهِ ، أو علىٰ مكانٍ فوقَ رأسِهِ !!

ومَنْ عرفَ العاداتِ وعَلِمَ أنَّ ما هوَ أقربُ إلى الصدرِ أعلىٰ في

الرتبةِ ، وأنَّ الفوقَ عبارةٌ عنِ العلوِّ . . يفهمُ منهُ أنَّهُ جلسَ بجنبِهِ لا فوقَ رأسِهِ ، ولٰكنَّهُ جلسَ أقربَ إلى الصدرِ .

فالاعتراضُ علىٰ مَنْ خاطبَ بهٰذا الكلامِ أهلَ المعرفةِ بالعاداتِ مِنْ حيثُ إنَّهُ يجهلُ بهِ الصبيانُ أوِ الأغبياءُ . . اعتراضٌ باطلٌ لا أصلَ لهُ .

وأمثلةُ ذٰلكَ كثيرةٌ لا تتناهىٰ ، ومَنْ لم يقنعْ باليسيرِ . . لا يزيدُهُ الكثيرُ إلَّا عِيّاً وجهلاً .

۞

فقد فهمتَ على القطعِ بهٰذهِ الأمثلةِ : أنَّ هٰذهِ الألفاظَ الصريحةَ انقلبَتْ مفهوماتُها عن أوضاعِها الصريحةِ بمُجرَّدِ قرينةٍ ، ورجعَتْ تلكَ القرائنُ إلىٰ معارفَ سابقةٍ ومقترنةٍ [1] ، فكذٰلكَ هٰذهِ الظواهرُ المُوهِمةُ انقلبَتْ عنِ الإيهامِ بسببِ تلكَ القرائنِ الكثيرةِ التي بعضُها هيَ المعارفُ ، والواحدُ منها معرفتُهُم بأنَّهُم لم يُؤمَروا بعبادةِ الأصنامِ ، وأنَّ مَنْ عَبَدَ جسماً . . فقد عبدَ صنماً ؛ سواءٌ كانَ الجسمُ صغيراً أو كبيراً ، قبيحاً أو جميلاً ، سافلاً أو عالياً ، على الأرضِ أو على العرشِ .

وكانَ نفيُ الجسميَّةِ ونفيُ لوازمِها معلوماً لكافَّتِهم على الضرورةِ بإعلامِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ والمبالغةِ في

(١) هٰذه القرينة تارة تكون عقلية ، وتارة تكون لغوية ، وهي شتَّىٰ ، وتارة عُرفية .

التنزيهِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ، ولقولِهِ : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾ ، وقولِهِ سبحانَهُ : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، وبألفاظٍ كثيرةٍ لا حصرَ لها معَ قرائنَ قاطعةٍ لا يمكنُ حكايتُها ، وعُلِمَ ذٰلكَ علماً لا ريبَ فيهِ .

فكانَ ذٰلكَ كافياً في تعريفِهِمُ استحالةَ يدٍ هيَ عضوٌ مُركَّبٌ مِنْ لحمٍ وعظمٍ ، أو مِنْ جسمٍ آخرَ غيرِهِ ، وكذا في سائرِ الظواهرِ بأنَّها لا تدلُّ إلَّا على الجسميَّةِ وعوارضِها لو أُطلِقَتْ علىٰ جسمٍ ، فإذا أُطلِقَتْ علىٰ غيرِ الجسمِ . . عُلِمَ ضرورةً أنَّهُ ما أُريدَ بهِ ظاهرُهُ ، بل معنىً آخرُ ممَّا يجوزُ على اللهِ تعالىٰ ، ربَّما يتعيَّنُ ذٰلكَ المعنىٰ ، وربَّما لا يتعيَّنُ (٢) ، فهٰذا ممَّا يزيلُ هٰذا الإشكالَ .

فإن قيلَ : فلِمَ لم يذكرْها بألفاظٍ ناصَّةٍ عليها ؛ بحيثُ لا يُوهِمُ ظاهرُها جهلاً ، لا في حقِّ العامِّيِّ ولا في حقِّ الصبيِّ والغبيِّ ؟

قلنا : لأنَّهُ إنَّما كَلَّمَ الناسَ بلغةِ العربِ ، وليسَ في لغةِ العربِ ألفاظٌ ناصَّةٌ علىٰ تلكَ المعاني (٣) .

---

(١) وجه الاستدلال بالأوليين ظاهر ، وهما آيتان مكّيّتان ، والثالثة مدنية ، فالاستدلال بها على ثبوت التنزيه ابتداءً بعيدٌ ، ولٰكن علىٰ تأكيده ، ووجهه كما في « تأسيس التقديس » (ص ٧١) : أن الندَّ المثل ، فلو كان تعالىٰ جسماً . . لكان مِثلاً للأجسام ؛ لأنها كلَّها متشاركة في الماهية .

(٢) تقدم الحديث علىٰ أنه متىٰ يكون ذٰلك المعنىٰ واجب التعيين أو جائزه (ص ٧٢) .

(٣) وهي أثرى اللغات ، فكيف بغيرها ؟!

وكيفَ يكونُ في اللغةِ لها نصوصٌ وواضعُ اللغةِ لم يفهمْ تلكَ المعانيَ ؟!

وكيفَ وضعَ لها النصوصَ ؟!

بل هيَ معانٍ أُدرِكَتْ بنورِ النبوَّةِ خاصَّةً ، أو بنورِ العقلِ بعدَ طولِ النظرِ والبحثِ ، وذٰلكَ أيضاً في بعضِ تلكَ الأمورِ لا في كلِّها .

فلمَّا لم يكُنْ لها عباراتٌ موضوعةٌ . . كانَتِ استعارةُ الألفاظِ مِنْ موضوعاتِ اللغةِ ضرورةً في حقِّ كلِّ ناطقٍ بتلكَ اللغةِ ، كما أنَّا لا نستغني عن أن نقولَ : صورةُ هٰذهِ المسألةِ كذا ، وهيَ تخالفُ صورةَ المسألةِ الأخرىٰ ، وهيَ مستعارةٌ مِنَ الصورةِ الجسمانيَّةِ ، ولٰكنْ واضعُ اللغةِ لم يضعْ لهيئةِ المسألةِ وخصوصِ ترتيبِها اسماً نصّاً ؛ إمَّا لأنَّهُ لم يفهمِ المسألةَ وحقيقتَها ، أو فهمَها ولٰكنَّهُ لم يحضرْهُ ، أو حضرَهُ لٰكنَّهُ لم يضعْ لها لفظاً خاصّاً ؛ اعتماداً علىٰ إمكانِ الاستعارةِ ، ولأنَّهُ عَلِمَ أنَّهُ عاجزٌ عن أن يضعَ لكلِّ معنىً لفظاً خاصّاً ناصّاً ؛ لأنَّ المعانيَ غيرُ متناهيةِ العددِ ، والموضوعاتِ بالضرورةِ يجبُ أن تتناهىٰ ، فتبقىٰ معانٍ لا نهايةَ لها يجبُ أن يُستعارَ اسمُها مِنَ الموضوعِ ، فاكتُفِيَ بوضعِ البعضِ ، وسائرُ اللغاتِ أشدُّ قصوراً مِنْ لغةِ العربِ .

فهٰذا وأمثالُهُ مِنَ الضرورةِ يدعو إلى الاستعارةِ لِمَنْ يتكلَّمُ بلغةِ قومٍ ؛ إذ لا يمكنُهُ أن يخرجَ عن لغتِهِم ، كيفَ ونحنُ نُجوِّزُ

الاستعارةَ حيثُ لا ضرورةَ اعتماداً على القرائنِ ؟! فإنَّا لا نُفرِّقُ بينَ أن يقولَ القائلُ : جلسَ زيدٌ فوقَ عمرٍو ، وبينَ أن يقولَ : جلسَ أقربَ منهُ إلى الصدرِ ، وأنَّ بغدادَ في ولايةِ الخليفةِ ، أو في يدِهِ ، إذا كانَ الكلامُ معَ العقلاءِ ، وليسَ في الإمكانِ حفظُ الألفاظِ عن أوهامِ الصبيانِ والجُهَّالِ ، والاشتغالُ بالاحترازِ عن ذٰلكَ ركاكةٌ في الكلامِ ، وسخافةٌ في العقلِ ، وثقلٌ في اللفظِ .

۞

فإن قيلَ : فلِمَ لم يَكشِفِ الغطاءَ عن ذاتِ الإلٰهِ ولم يَقُلْ : إنَّهُ موجودٌ ليسَ بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عَرَضٍ ، ولا هوَ داخلَ العالَمِ ولا خارجَهُ[1] ، ولا هوَ متصلٌ ولا منفصلٌ ، ولا هوَ في مكانٍ ولا هوَ في جهةٍ ، بلِ الجهاتُ كلُّها خاليةٌ عنهُ ؟! فهٰذا هوَ الحقُّ عندَ قومٍ ، والإفصاحُ عنهُ كذٰلكَ كما أفصحَ عنهُ المُتكلِّمونَ ممكنٌ ، ولم يكُنْ في عبارتِهِ صلواتُ اللهِ عليهِ قصورٌ ، ولا في رغبتِهِ في كشفِ الحقِّ فتورٌ ، ولا في معرفتِهِ نقصانٌ ؟

قلنا : مَنْ رأىٰ هٰذا حقيقةَ الحقِّ . . اعتذرَ بأنَّ هٰذا لو ذكرَهُ لنفرَ الناسُ عن قَبُولِهِ ، ولبادروا بالإنكارِ وقالوا : هٰذا عينُ المحالِ !! ووقعوا في التعطيلِ ، ولا خيرَ في المبالغةِ في تنزيهٍ ينتجُ التعطيلَ في حقِّ الكافَّةِ إلَّا الأقلِّينَ ، وقد بُعِثَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ

---

(١) انظر « الإحياء » (٢٦٥/٩) ، و« الاقتصاد » (ص ١٦٤) ، و« مشكاة الأنوار » (ص ٨٩) حول هٰذه العبارة .

وسلَّمَ داعياً للخَلْقِ إلىٰ سعادةِ الآخرةِ رحمةً للعالَمينَ ، فكيفَ ينطِقُ بما فيهِ هلاكُ الأكثرينَ ؟! بل أُمِرَ ألَّا يُكلِّمَ الناسَ إلَّا علىٰ قَدْرِ عقولِهِم ، وقالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « مَنْ حَدَّثَ ٱلنَّاسَ بِحَدِيثٍ لَا يَفْهَمُونَهُ . . كَانَ فِتْنَةً عَلَىٰ بَعْضِهِمْ »[1] ، أو لفظاً هٰذا معناهُ .

فإن قيلَ : إن كانَ في المبالغةِ في التنزيهِ خوفُ التعطيلِ بالإضافةِ إلى البعضِ . . ففي استعمالِ الألفاظِ المُوهِمةِ خوفُ التشبيهِ بالإضافةِ إلى البعضِ !!

قلنا : بينَهُما فرقٌ مِنْ وجهينِ :

أحدُهُما : أنَّ ذٰلكَ يدعو إلى التعطيلِ في حقِّ الأكثرينَ ، وهٰذا يدعو إلى التشبيهِ في حقِّ الأقلِّينَ .

وأهونُ الضررينِ أَولىٰ بالاحتمالِ ، وأعمُّ الضررينِ أَولىٰ بالاجتنابِ .

والثاني : أنَّ علاجَ وَهْمِ التشبيهِ أسهلُ مِنْ علاجِ التعطيلِ ؛ إذ يكفي أن يُقالَ معَ هٰذهِ الظواهرِ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، وأنَّهُ ليسَ بجسمٍ ولا هوَ مثلُ الأجسامِ .

---

(١) رواه العقيلي في « الضعفاء » (٩٣٧/٣) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وهو عند الديلمي في « الفردوس » (٥٦٤٤) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وانظر « المقاصد الحسنة » (١٨٠) ، وفيه الأثر المشهور : « نحن معاشر الأنبياء أُمرنا أن نُنزل الناس منازلهم ، ونكلمهم علىٰ قدر عقولهم » ، وروى البخاري (١٢٧) عن سيدنا علي رضي الله عنه : (حدِّثوا الناس بما يعرفون ؛ أتحبُّون أن يُكَذَّب الله ورسوله ؟!) .

وأمَّا إثباتُ موجودٍ في الاعتقادِ علىٰ ما ذكرناهُ مِنَ المبالغةِ في التنزيهِ . . شديدٌ جدّاً ، بل لا يقبلُهُ واحدٌ مِنَ الألفِ ؛ لا سيَّما الأمَّةِ الأُميَّةِ العربيةِ .

فإن قيلَ : فعجزُ الناسِ عنِ الفهمِ هل يُمهِّدُ عذرَ الأنبياءِ في أن يثبتوا في عقائدِهِم أموراً علىٰ خلافِ ما هيَ عليها ؛ ليثبُتَ في اعتقادِهِم أصلُ الإلـٰهيَّةِ حتىٰ توهَّموا ـ عندَهُم مثلاً ـ أنَّ اللّٰهَ تعالىٰ مُستقِرٌّ على العرشِ ، وأنَّهُ ساكنٌ في السماءِ ، وأنَّهُ فوقَهُم فوقيَّةَ المكانِ لا فوقيَّةَ الرتبةِ ؟

قلنا : معاذَ اللّٰهِ أن يُظَنَّ ذٰلكَ أو يُتوهَّمَ بنبيٍّ صادقٍ أن يصفَ اللّٰهَ تعالىٰ بغيرِ ما هوَ مُتَّصِفٌ بهِ ، وأن يلقيَ ذٰلكَ في اعتقادِ الخَلْقِ .

لا ؛ بل تأثيرُ قصورِ الخَلْقِ . . في أن يذكرَ لهُم ما يُطيقونَ فهمَهُ ، ويكفَّ عنهُم ما لا يفهمونَهُ ، فلا يُعرِّفُهُم بل يُمسِكُ عنهُم ، وإنَّما يَنطِقُ بهِ معَ مَنْ يُطيقُهُ ويفهمُهُ ، ويحصلُ في ذٰلكَ علاجُ عجزِ الخَلْقِ وقصورِهِم ، ولا ضرورةَ في تفهيمِ خلافِ الحقِّ قصداً ، لا سيَّما في صفاتِ اللّٰهِ تعالىٰ .

نعمْ ؛ بهِ ضرورةٌ في استعمالِ ألفاظٍ مستعارةٍ ربَّما يَغلَطُ الأغبياءُ في فهمِها ؛ وذٰلكَ لقصورِ اللغاتِ وضرورةِ المحاوراتِ .

فأمَّا تفهيمُ خلافِ الحقِّ قصداً إلى التجهيلِ . . فمحالٌ ؛ سواءٌ فُرِضَ فيهِ مصلحةٌ أو لم يُفرَضْ .

فإن قيلَ : قد جَهِلَ أهلُ التشبيهِ جهلاً يستندُ إلىٰ ألفاظِهِ ، وعَلِمَ أنَّ ألفاظَهُ في الظواهرِ تفضي إلىٰ جهلِهِم ورضيَ بهِ ، فمهما جاءَ بلفظٍ مُجهِّلٍ مُلبِّسٍ ورضيَ بهِ . . لم يفترقِ الحالُ بينَ أن يكونَ مُجرِّداً قصدَهُ إلى التجهيلِ وبينَ ألَّا يقصدَ التجهيلَ مهما حصلَ التجهيلُ وهوَ عالمٌ بهِ وراضٍ !!

قلنا : لا نُسلِّمُ أنَّ جهلَ أهلِ التشبيهِ حصلَ بألفاظِهِ ، بل بتقصيرِهِم في كسبِ معرفةِ التقديسِ وتقديمِهِ على النظرِ في الألفاظِ ، ولو حصَّلوا تلكَ العلومَ التي كُلِّفوا بها وقدَّموها على البحثِ عنِ الألفاظِ . . لَمَا جهلوا ؛ كما أنَّ مَنْ حَصَّلَ علمَ التقديسِ . . لم يَجهَلْ عندَ سماعِهِ أنَّ الكعبةَ بيتُ اللهِ ، ومَنْ حصَّلَ العلمَ بحقيقةِ المسألةِ . . لم يَجهَلْ عندَ سماعِهِ أنَّ صورةَ المسألةِ كذا .

بلِ الواجبُ عليهِم : تحصيلُ هٰذا العلمِ ، ثمَّ مراجعةُ العلماءِ إذا شكُّوا في ذٰلكَ ، ثمَّ كفُّ النفسِ عنِ التأويلِ ، وإلزامُها التقديسَ إذا رسمَ لهُمُ العلماءُ ذٰلكَ ، فإذا لم يفعلوا . . جَهِلوا .

وعلمُ الشارعِ بأنَّ الناسَ مِنْ طباعِهِمُ الكسلُ والتقصيرُ والفضولُ

بالخوضِ فيما ليسَ مِنْ شأنِهِم . . ليسَ رضاً بذٰلكَ ، ولا سعياً في تحصيلِ الجهلِ ، ولٰكنَّهُ رضاً بقضاءِ اللهِ تعالىٰ في قسمتِهِ وتقديرِهِ ؛ حيثُ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ .

وقالَ تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ۝ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ .

فهٰذا هوَ القهرُ الإلٰهيُّ في فطرةِ الخَلْقِ ، ولا قدرةَ للأنبياءِ في تغييرِ سنَّتِهِ التي لا تبديلَ لها .

* * *

فَصْلٌ

[في التفويضِ في النصوصِ المتشابهةِ]

لعلَّكَ تقولُ : الكفُّ عنِ السؤالِ والإمساكُ عنِ الجوابِ مِنْ أينَ يُغني وقد شاعَ في البلادِ هٰذهِ الاختلافاتُ وظهرَتِ التعصُّباتُ ؟

فكيفَ سبيلُ الجوابِ إذا سُئِلَ عن هٰذهِ المسائلِ ؟

قلنا : الجوابُ ما قالَهُ مالكٌ رضيَ اللهُ عنهُ في مسألةِ الاستواءِ ؛ إذ قالَ : (الاستواءُ معلومٌ ، والكيفيَّةُ مجهولةٌ ، والإيمانُ بهِ واجبٌ ، والسؤالُ عنهُ بدعةٌ)[1] ، فنذكُرُ هٰذا الجوابَ في كلِّ مسألةٍ يسألُ عنها العوامُّ ؛ لينحسمَ سبيلُ الفتنةِ ولا يَقتحِمَ العوامُّ ورطةَ الخطرِ .

فإن قيلَ : فإذا قالَ القائلُ : ما قولُكُم في الاستواءِ والفَوْقِ واليدِ والإصبَعِ . . فبماذا نجيبُ ؟

قلنا : سبيلُ الجوابِ أن يُقالَ : الحقُّ فيهِ ما قالَهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وقالَهُ اللهُ تعالىٰ ، وقد صدقَ حيثُ قالَ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ ، ونعلَمُ قطعاً أنَّهُ ما أرادَ الجلوسَ

---

(١) تقدم (ص ٥٩) .

والاستقرارَ الذي هوَ صفةُ الأجسامِ ، ولا ندري ما الذي أرادَهُ ، ولم نُكلَّفْ معرفتَهُ .

وقد صدقَ حيثُ قالَ : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴿١٨﴾ ﴾ ، وفوقيةُ المكانِ مُحالٌ ؛ فإنَّهُ كانَ قبلَ المكانِ ، وهوَ الآنَ علىٰ ما عليهِ كانَ .

وإذ لم يُرِدْ هٰذا . . فما الذي أرادَهُ ؟!

فلسنا نَعرِفُهُ ، وليسَ علينا ولا عليكَ أيُّها السائلُ مَعرِفتُهُ .

وكذٰلكَ نقولُ : لا يجوزُ إثباتُ اليدِ والإصبَعِ مطلقاً ، بل يجوزُ النطقُ بما نطقَ بهِ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على الوجهِ الذي نطقَ بهِ مِنْ غيرِ زيادةٍ ونقصانٍ ، وجمعٍ وتفريقٍ ، وتأويلٍ وتفسيرٍ كما سبقَ (١) .

فنقولُ : صدقَ حيثُ قالَ : « خَمَّرَ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِهِ » (٢) ، وحيثُ قالَ : « قَلْبُ ٱلْمُؤْمِنِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ ٱلرَّحْمَـٰنِ » (٣) ، فنؤمنُ بذٰلكَ ولا نزيدُ ولا نَنقُصُ ، وننقُلُ كما رُوِيَ ، ونقطَعُ بنفيِ العضوِ المُركَّبِ مِنَ اللحمِ والعصبِ والدمِ وسائرِ الأجسامِ .

وإذا قيلَ : القرآنُ قديمٌ أو مخلوقٌ ؟

---

(١) تقدم (ص ٦٦) .
(٢) تقدم تخريجه (ص ٥١) .
(٣) تقدم تخريجه (ص ٥١) .

قلنا : هوَ غيرُ مخلوقٍ ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « ٱلْقُرْآنُ كَلَامُ ٱللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ »(١) .

فإن قيلَ : الحروفُ قديمةٌ أم لا ؟

قلنا في الجوابِ : هٰذهِ المسألةُ لم يذكرْها الصحابةُ ولم يخوضوا فيها ، فالخوضُ فيها بدعةٌ ، فلا تسألوا عنها .

فإن بُلِيَ الإنسانُ في بلدةٍ غلبَتِ الحَشْويةُ فيها وكفَّروا مَنْ لا يقولُ بقدمِ الحروفِ . . فيقولُ المُضطرُّ إلى الجوابِ : إن عنيتَ بالحروفِ نفسَ القرآنِ . . فالقرآنُ قديمٌ ، وإن أردتَ بهِ غيرَ القرآنِ وصفاتِ اللهِ تعالىٰ . . فما سوى اللهِ تعالىٰ وصفاتِهِ محدثٌ ، ولا يزيدُ عليهِ ؛ لأنَّ تفهيمَ العوامِّ حقيقةَ هٰذهِ المسألةِ عَسِرٌ جدّاً(٢) .

فإن قالوا : فقد قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « مَنْ قَرَأَ حَرْفاً مِنَ ٱلْقُرْآنِ . . فَلَهُ كَذَا »(٣) ، فأثبتَ الحروفَ للقرآنِ ، ووصفَ القرآنَ بأنَّهُ غيرُ مخلوقٍ ، فيلزمُ منهُ أنَّ الحروفَ قديمةٌ !!

---

(١) هو عند الديلمي في « الفردوس » (٤٦٦٨) عن سيدنا أنس رضي الله عنه ، وانظر « المقاصد الحسنة » (٧٦٧) .

(٢) لأنها مؤسسة على التفريق بين الكلام النفسي ـ الذي هو صفة الحقّ تعالىٰ ـ وبين لفظ القرآن الذي هو حادث قطعاً ، وما قاله العضد رحمه الله تعالىٰ بأن حروف القرآن حروف قديمة لا تقبل الترتُّب . . لم يعتمده جمهور أهل السنة .

(٣) كما روى الترمذي (٢٩١٠) من حديث سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً : « من قرأ حرفاً من كتاب الله . . فله به حسنة » .

قلنا : لا نزيدُ علىٰ ما قالَهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؛ وهوَ أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ ، فهـٰذهِ مسألةٌ ، وأنَّ في القرآنِ حروفاً ، وهـٰذهِ مسألةٌ ثانيةٌ ، أمَّا أنَّ الحروفَ قديمةٌ . . فهـٰذهِ مسألةٌ ثالثةٌ ولم تَرِدْ ، فلا نقولُ بهِ ، ولا نزيدُ علىٰ ما قالَهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ .

فإن زعمَ : أنَّهُ يلزمُ مِنَ المسألتينِ السابقتينِ هـٰذهِ المسألةُ الثالثةُ .

قلنا : هـٰذا قياسٌ وتفريعٌ ، وقد بيَّنا أنَّهُ لا سبيلَ إلى القياسِ والتفريعِ [1] ، بل يجبُ الاقتصارُ علىٰ ما وردَ مِنْ غيرِ تفريعٍ .

وكذٰلكَ إذا قالوا : عربيةُ القرآنِ قديمةٌ ؛ لأنَّهُ قالَ : القرآنُ قديمٌ ، وقالَ تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ فالعربيُّ قديمٌ !!

فنقولُ : أمَّا أنَّ القرآنَ عربيٌّ . . فحقٌّ ؛ إذ نطقَ بهِ القرآنُ ، وأمَّا القرآنُ قديمٌ . . فحقٌّ ؛ نطقَ بهِ الرسولُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، وأمَّا أنَّ عربيَّةَ القرآنِ قديمةٌ . . فهـٰذهِ مسألةٌ ثالثةٌ لم يردْ فيها أنَّها قديمةٌ ، فلا يلزَمُ القولُ بها .

فعلىٰ هـٰذا الوجهِ يُلْجِمُ العوامَّ والحَشْويةَ عنِ التصرُّفِ فيهِ ، ويزُمُّهُم عنِ القياسِ والقولِ باللوازمِ .

---

(١) لأن القول باللازم فرع عن قياس الغائب على الشاهد ، والعمدة أنه ظنيٌّ عند المحققين إلا أن تكون علته عقلية ، والظني لا يجوز القول به في ذات الله تعالىٰ وصفاته .

بل نزيدُ في التضييقِ على هٰذا ونقولُ : إذا قالَ : القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ . . فهٰذا لا يُرخِّصُ في أن نقولَ : (القرآنُ قديمٌ) ما لم يَرِدْ لفظُ (القديمِ) إذ فرقٌ بينَ غيرِ المخلوقِ والقديمِ ؛ إذ يُقالُ : كلامُ فلانٍ غيرُ مخلوقٍ ؛ أي : غيرُ موضوعٍ ، وقد يُقالُ : المخلوقُ بمعنى المُختلَقِ ؛ فلفظُ : (غيرِ المخلوقِ) يتطرَّقُ إليهِ هٰذا ، ولا يتطرَّقُ إلىٰ لفظِ (القديمِ) ، فبينَهُما فرقٌ ، ونحنُ نعتقدُ قِدَمَ القرآنِ لا بمُجرَّدِ هٰذا اللفظِ ؛ فإنَّ هٰذا اللفظَ لا ينبغي أن يُحرَّفَ ويُبدَّلَ ويُفسَّرَ ويُصرَّفَ ، بل يَلزمُ أن نعتقدَ أنَّهُ حقٌّ بالمعنى الذي أرادَهُ .

وكلُّ مَنْ وصفَ الحرفَ بأنَّهُ غيرُ مخلوقٍ مِنْ غيرِ نقلِ نصٍّ فيهِ مقصودٍ . . فقد أبدعَ وزادَ ، ومالَ عن مذهبِ السلفِ وحادَ .

❊ ❊ ❊

فَصْلٌ

[في مراتبِ الوجودِ]

فإن قيلَ : مِنَ المسائلِ المعروفةِ قولُهُم : إنَّ الإيمانَ قديمٌ ، فإذا سُئِلْنا عنهُ . . فبمَ نجيبُ ؟

قلنا : إن مَلَكْنا زِمامَ الأمرِ واستولينا على السائلِ . . منعناهُ عن هٰذا الكلامِ السخيفِ الذي لا جدوىٰ لهُ ، وقلنا : إنَّ هٰذا بدعةٌ .

وإن كنَّا مغلوبينَ في بلادِهِم . . فنجيبُ ونقولُ : ما الذي أردتَ بالإيمانِ ؟

إن أردتَ بهِ شيئاً مِنَ القرآنِ أو مِنْ صفاتِ اللّٰهِ تعالىٰ . . فجميعُ صفاتِ اللّٰهِ تعالىٰ قديمةٌ .

وإن أردتَ شيئاً مِنْ معارفِ الخَلْقِ وصفاتِهِم . . فجميعُ صفاتِ الخَلْقِ مخلوقةٌ .

وإن أردتَ ما ليسَ صفةً للخَلْقِ ولا صفةً للخالقِ . . فهوَ غيرُ مفهومٍ ولا مُتصوَّرٍ ، وما لا يُفهَمُ ولا يُتصوَّرُ ذاتُهُ . . كيفَ يُفهَمُ حكمُهُ في القِدَمِ والحدوثِ ؟!

والأصلُ زجرُ السائلِ والسكوتُ عنِ الجوابِ ، هٰذا صَفْوُ مذهبِ السلفِ ، فلا عُدولَ عنهُ إلَّا لضرورةٍ ، وسبيلُ المُضطرِّ ما ذكرناهُ .

فإن وجدنا ذكيّاً مُستعِدّاً لفهمِ الحقائقِ . . كشفنا الغطاءَ عنِ المسألةِ ، وخلَّصناهُ عنِ الإشكالِ في القرآنِ ، وقلنا لهُ :

اعلمْ أنَّ كلَّ شيءٍ . . فلهُ في الوجودِ أربعُ مراتبَ :

- وجودٌ في الأعيانِ .

- ووجودٌ في الأذهانِ .

- ووجودٌ في اللسانِ .

- ووجودٌ في البياضِ المكتوبِ عليهِ .

كـ (النارِ) مثلاً : فإنَّ لها وجوداً في التنُّورِ .

ولها وجودٌ في الخيالِ والذهنِ ؛ وأعني بهٰذا الوجودِ : العلمَ بصورةِ النَّارِ وحقيقتِها .

ولها وجودٌ في اللسانِ ؛ وهيَ الكلمةُ الدالَّةُ عليها ؛ أعني : لفظَ (النَّارِ) .

ولها وجودٌ في البياضِ المكتوبِ عليهِ بالرُّقومِ .

والإحراقُ صفةٌ خاصَّةٌ للنارِ ؛ كالقِدَمِ للقرآنِ ولكلامِ اللهِ تعالىٰ ، والمُحرِقُ مِنْ هٰذهِ الجملةِ : الذي في التنُّورِ ، دونَ الذي في الأذهانِ وفي اللسانِ وعلى البياضِ ؛ إذ لو كانَ المُحرِقُ هو الذي في البياضِ أوِ اللسانِ . . لاُحترقَ .

ولٰكنْ لو قيلَ لنا : النارُ مُحرِقةٌ . . قلنا : نعمْ .

فإن قيلَ لنا : كلمةُ (النَّارِ) مُحرِقةٌ . . قلنا : لا .

فإن قيلَ : حروفُ كلمةِ (النارِ) مُحرِقةٌ ؛ وهيَ : النونُ ، والألفُ ، والراءُ . . قلنا : لا .

فإن قيلَ : فرقومُ هٰذهِ الحروفِ على البياضِ مُحرِقةٌ . . قلنا : لا .

فإن قيلَ : المذكورُ بكلمةِ (النارِ) ، والمكتوبُ بكلمةِ (النارِ) مُحرِقٌ . . قلنا : نعمْ ؛ لأنَّ المذكورَ والمكتوبَ بهٰذهِ الكلمةِ ما في التنُّورِ ، وما في التنُّورِ مُحرِقٌ . . فكذٰلكَ القِدَمُ وصفُ كلامِ اللهِ تعالىٰ كالإحراقِ وصفُ النارِ .

وما يُطلَقُ عليهِ اسمُ القرآنِ . . وجودُهُ علىٰ أربعِ مراتبَ :

أوَّلُها وهيَ الأصلُ : وجودُهُ قائماً بذاتِ اللهِ تعالىٰ يضاهي وجودَ النارِ في التنُّورِ وللهِ المثلُ الأعلىٰ ، لٰكنْ لا بدَّ مِنْ هٰذهِ الأمثلةِ في تفهيمِ العَجَزَةِ ، والقِدَمُ وصفٌ خاصٌّ لهٰذا الوجودِ .

والثانيةُ : وجودُهُ العِلْميُّ في أذهانِنا عندَ التعلُّمِ قبلَ أن ننطقَ بلسانِنا .

ثمَّ وجودُهُ في لسانِنا بتقطيعِ أصواتِنا .

ثمَّ وجودُهُ في الأوراقِ بالكَتْبةِ .

فإذا سُئلنا عمَّا في أذهانِنا مِنْ علمِ القرآنِ قبلَ النطقِ بهِ . . قلنا : عِلْمُنا صِفتُنا ، وهيَ مخلوقةٌ ، لٰكنِ المعلومُ بهِ قديمٌ ؛ كما أنَّ عِلْمَنا بالنارِ وثبوتَ صورتِها في خيالِنا غيرُ مُحرِقٍ ، لٰكنِ المعلومُ بهِ مُحرِقٌ .

وإذا سُئلنا عن صوتِنا وحركةِ لسانِنا ونطقِنا . . قلنا : ذٰلكَ صفةُ لسانِنا ، ولسانُنا حادثٌ ، فصوتُهُ يُوجدُ بعدَهُ ، وما هوَ بعدَ الحادثِ حادثٌ بالضرورةِ ، لٰكنْ منطوقُنا ومذكورُنا ومقروءُنا ومتلوُّنا بهٰذهِ الأصواتِ الحادثةِ . . قديمٌ ؛ كما إذا ذكرنا حروفَ النارِ بلسانِنا . . كانَ المذكورُ بهٰذهِ الحروفِ مُحرِقاً ، وأصواتُنا وتقطيعُ أصواتِنا غيرَ مُحرِقٍ .

إلَّا أن يقولَ قائلٌ : حروفُ النارِ عبارةٌ عن نفسِ النارِ !!

قلنا : إن كانَ كذٰلكَ . . فحروفُ النارِ مُحرِقةٌ ، وحروفُ القرآنِ إن كانَتْ عبارةً عن نفسِ المقروءِ . . فهيَ قديمةٌ ، وكذٰلكَ المخطوطُ برقومِ النارِ والمكتوبُ بهِ مُحرِقٌ ؛ لأنَّ المكتوبَ هوَ نفسُ النارِ ، أمَّا الرَّقْمُ الذي هوَ صورةُ النارِ . . غيرُ مُحرقٍ ؛ فإنَّهُ في الأوراقِ مِنْ غيرِ إحراقٍ واحتراقٍ .

فهٰذهِ أربعُ درجاتٍ في الوجودِ تشتبهُ على العوامِّ ، ولا يمكنُهُم إدراكُ فَهْمِ تفاصيلِها وخاصِّيَّةِ كلِّ واحدٍ منها ؛ فلذٰلكَ

لا نخوضُ بِهِم فيها ، لا لجهلِنا بحقيقةِ هٰذهِ الأمورِ وكُنْهِ تفاصيلِها ؛ أنَّ النارَ مِنْ حيثُ إنَّها في التنُّورِ تُوصَفُ بأنَّها مُحرِقةٌ وخامدةٌ ومشتعلةٌ ، ومِنْ حيثُ إنَّها في اللسانِ يُوصَفُ بأنَّهُ عجميٌّ وتركيٌّ وعربيٌّ ، وكثيرُ الحروفِ وقليلُهُ ، وما في التنُّورِ لا ينقسِمُ إلى العربيِّ والتركيِّ ، وما في اللسانِ لا يُوصَفُ بالخمودِ والاشتعالِ .

وإذا كانَ مكتوباً على البياضِ . . يُوصَفُ بأنَّهُ أحمرُ وأخضرُ وأسودُ ، وأنَّهُ مُخطَّطٌ بقلمِ المُحقَّقِ أوِ الثُّلُثِ أوِ الرقاعِ أوِ النسخِ ، وهوَ في اللسانِ لا يمكنُ أن يُوصَفَ بذٰلكَ .

واسمُ النارِ مطلقٌ علىٰ ما في التنُّورِ ، وما في القلبِ ، وما في اللسانِ ، وما على القرطاسِ ، لٰكنْ باشتراكِ الاسمِ ؛ فأُطلِقَ علىٰ ما في التنُّورِ حقيقةً ، وعلىٰ ما في الذهنِ مِنَ العلمِ لا بالحقيقةِ ، لٰكنْ بمعنىٰ أنَّها صورةٌ محاكيةٌ للنارِ ؛ كما أنَّ ما يُرىٰ في المرآةِ يُسمَّىٰ إنساناً وناراً لا بالحقيقةِ ، ولٰكنْ بمعنىٰ أنَّها صورةٌ محاكيةٌ للنارِ الحقيقيِّ والإنسانِ ، وما في اللسانِ مِنَ الكلمةِ يُسمَّىٰ باسمِهِ بمعنىً ثالثٍ ؛ وهوَ أنَّهُ دلالةٌ دالَّةٌ علىٰ ما في الذهنِ ، وهٰذا يختلفُ بالاصطلاحاتِ ، والأولُ والثاني لا اختلافَ فيهما ، وما في القرطاسِ يُسمَّىٰ ناراً بمعنىً رابعٍ ؛ وهوَ أنَّها رُقومٌ تدلُّ بالاصطلاحِ علىٰ ما في اللسانِ .

ومهما فُهِمَ اشتراكُ اسمِ القرآنِ والنارِ وكلِّ شيءٍ مِنْ هٰذهِ

الأمورِ الأربعةِ ؛ فإذا وردَ في الخبرِ : أنَّ القرآنَ في قلبِ العبدِ ، وأنَّهُ في المُصحفِ ، وأنَّهُ في لسانِ القارئِ ، وأنَّهُ صفةٌ في ذاتِ اللهِ تعالىٰ . . صَدَّقَ بالجميعِ ، وفُهِمَ معنى الجميعِ ، ولم تتناقضْ عندَهُ الأخبارُ ، وصَدَّقَ بالجميعِ معَ الإحاطةِ بحقيقةِ المرادِ .

وهٰذهِ أمورٌ جليَّةٌ دقيقةٌ ؛ لا أجلىٰ منها عندَ الفطنِ الذكيِّ ، ولا أدقَّ وأغمضَ منها عندَ البليدِ الغبيِّ .

فحقُّ البليدِ أن يُمنَعَ مِنَ الخوضِ فيهِ ، ويُقالُ لهُ : قُلْ : (القرآنُ غيرُ مخلوقٍ) واسكتْ ، ولا تزدْ عليهِ ولا تَنقُصْ ، ولا تُفتِّشْ عنهُ ولا تبحثْ .

وأمَّا الذكيُّ . . فيُروَّحُ عن غُمَّةِ هٰذا الإشكالِ في لحظةٍ [١] ، ويُوصىٰ بألَّا يُحدِّثَ العامِّيَّ بهِ ، وألَّا يُكلِّفَهُ ما ليسَ في طاقتِهِ .

وهٰكذا جميعُ مواضعِ الإشكالاتِ في الظواهرِ ؛ فيها حقائقُ جليَّةٌ لأربابِ البصائرِ ، ملتبسةٌ على العميانِ مِنَ العوامِّ .

ولا ينبغي أن يُظَنَّ بأكابرِ السلفِ عجزُهُم عن معرفةِ هٰذهِ الحقيقةِ وإن لم يُحرِّروا ألفاظَها تحريرَ صنعةٍ ، ولٰكنَّهُم عرفوهُ وعرفوا عجزَ العوامِّ ، فسكتوا عنهُم وأسكتوهُم ، وذٰلكَ عينُ الحقِّ والصوابِ .

---

(١) الغُمَّة : الالتباس في الشيء ؛ قال تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ﴾ .

ولا أعني بأكابرِ السلفِ الأكابرَ مِنْ حيثُ الجاهُ والاشتهارُ ، ولـٰكنْ مِنْ حيثُ الغوصُ على المعاني والاطِّلاعُ على الأسرارِ ، وعندَ هـٰذا ربَّما انقلبَ الأمرُ في حقِّ العوامِّ واعتقدوا في الأَشهَرِ أنَّهُ الأكبرُ ، وذٰلكَ سببٌ آخرُ مِنْ أسبابِ الضَّلالِ .

❊ ❊ ❊

فَصْلٌ

[في مراتبِ التصديقِ الجازمِ]

فإن قالَ قائلٌ : العامِّيُّ إذا مُنِعَ مِنَ البحثِ والنظرِ . . لم يعرفِ الدليلَ ، ومَنْ لم يعرفِ الدليلَ . . كانَ جاهلاً بالمدلولِ ، وقد أمرَ اللهُ تعالىٰ كافَّةَ عبادِهِ بمعرفتِهِ ؛ أي : بالإيمانِ بهِ والتصديقِ بوجودِهِ أوَّلاً ، وبتقديسِهِ عن سماتِ الحوادثِ ومشابهةِ غيرِهِ ثانياً ، وبوحدانيتِهِ ثالثاً ، وبصفاتِهِ مِنَ العلمِ والقدرةِ ونفوذِ المشيئةِ وغيرِها رابعاً .

وهٰذِهِ الأمورُ ليسَتْ ضروريةً ، فهيَ إذاً مطلوبةٌ ، وكلُّ عِلمٍ مطلوبٍ فلا سبيلَ إلى اقتناصِهِ وتحصيلِهِ إلَّا بشبكةِ الأدلَّةِ ، فلا بدَّ مِنَ النظرِ في الأدلَّةِ ، والتفطُّنِ لوجهِ دلالتِها على المطلوبِ ، وكيفيَّةِ إنتاجِها لهُ ، وذٰلكَ لا يتمُّ إلَّا بمعرفةِ شروطِ البراهينِ ، وكيفيةِ ترتيبِ المُقدّماتِ واستنتاجِ النتائجِ ، ويستجرُّ ذٰلكَ بالضرورةِ شيئاً فشيئاً إلىٰ تمامِ البحثِ واستيفاءِ علمِ الكلامِ إلىٰ آخرِ النظرِ في المعقولاتِ .

وكذٰلكَ يجبُ على العامِّيِّ أن يُصدِّقَ الرسولَ في كلِّ ما جاءَ بهِ ، وصِدْقُهُ ليسَ بضروريٍّ ، بل هوَ بَشَرٌ كسائرِ الخَلْقِ ، فلا بدَّ مِنْ دليلٍ يُميِّزُهُ عن غيرِهِ ممَّنْ تحدَّىٰ بالنبوَّةِ كاذباً ، ولا يمكنُ ذٰلكَ إلَّا بالنظرِ في معجزتِهِ ، ومعرفةِ حقيقةِ المعجزةِ وشروطِها

إلىٰ آخرِ النظرِ في النبوّاتِ ، وهوَ ثلثُ علمِ الكلامِ .

قلنا : الواجبُ على الخلقِ : الإيمانُ بهٰذهِ الأمورِ .

والإيمانُ : عبارةٌ عن تصديقٍ جازمٍ لا تردُّدَ فيهِ ، ولا يَشعُرُ صاحبُهُ بإمكانِ وقوعِ الخطأ فيهِ .

وهٰذا التصديقُ الجازمُ يَحصُلُ علىٰ ستِّ مراتبَ :

الأُولىٰ ـ وهيَ أقصاها ـ : ما يحصلُ بالبرهانِ المستقصى المستوفىٰ شروطُهُ ، المُحرَّرِ أصولُهُ ومقدماتُهُ درجةً درجةً ، وكلمةً كلمةً ، حتىٰ لا يبقىٰ مجالُ احتمالٍ وتمكُّنُ التباسٍ ، وذٰلكَ هوَ الغايةُ القصوىٰ .

وربَّما يتفِقُ ذٰلكَ في كلِّ عصرٍ لواحدٍ أوِ اثنينِ ممَّنْ ينتهي إلىٰ تلكَ الرتبةِ ، وقد يخلو العصرُ عنهُ ، ولو كانَتِ النجاةُ مقصورةً علىٰ مثلِ تلكَ المعرفةِ . . لقلَّتِ النجاةُ وقلَّ الناجونَ .

الثانيةُ : أن يحصلَ بالأدلَّةِ الرسميَّةِ الكلاميَّةِ ، المبنيَّةِ علىٰ أمورٍ مُسلَّمةٍ مُصدَّقٍ بها ؛ لاشتهارِها بينَ أكابرِ العلماءِ ، وشناعةِ إنكارِها ، ونُفْرةِ النفوسِ عن إبداءِ المِراءِ فيها ، وهٰذا الجنسُ أيضاً يُفِيدُ في بعضِ الأمورِ وفي حقِّ بعضِ الناسِ تصديقاً جازماً ؛ بحيثُ لا يَشعُرُ صاحبُهُ بإمكانِ خلافِهِ أصلاً .

الثالثةُ : أن يحصلَ التصديقُ بالأدلَّةِ الخطابيَّةِ ؛ أعني : التي جرَتِ العادةُ باستعمالِها في المحاوراتِ والمخاطباتِ الجاريةِ في العاداتِ ، وذٰلكَ يُفِيدُ في حقِّ الأكثرينَ تصديقاً ببادئِ الرأْيِ وسابقِ الفهمِ إذا لم يكُنِ الناظِرُ[1] مشحوناً بتعصُّبٍ وبرسوخِ اعتقادٍ علىٰ خلافِ مقتضى الدليلِ ، ولم يكُنِ المُستمِعُ مشغوفاً بتكلُّفِ المُماراةِ والتشكيكِ ، ومُتبجِّحاً بجدلِ المجادلينَ في العقائدِ ، وأكثرُ أدلَّةِ القرآنِ مِنْ هٰذا الجنسِ .

فمِنَ الدليلِ الظاهرِ المفيدِ للتصديقِ : قولُنا : لا يَنتظِمُ تدبيرُ المنزلِ بمُدبِّرينِ ، و﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2] ، فكلُّ قلبٍ باقٍ على الفطرةِ غيرِ مُشوَّشٍ بمماراةِ المجادلينَ . . يسبقُ مِنْ هٰذا الدليلِ إلىٰ فهمِهِ تصديقٌ جازمٌ بوحدانيَّةِ الخالقِ .

لٰكنْ لو شوَّشَهُ مُجادِلٌ وقالَ : لا يبعُدُ أن يكونَ العالَمُ بينَ إلٰهينِ يتوافقانِ ويتعاونانِ على التدبيرِ ولا يختلفانِ ! فإسماعُهُ هٰذا القدْرَ يُشوِّشُ عليهِ تصديقَهُ ، ثمَّ ربَّما يَعسُرُ حلُّ هٰذا السؤالِ ودفعُهُ في حقِّ بعضِ الأفهامِ القاصرةِ ، فيستولي الشكُّ ويتعذَّرُ الدفعُ .

وكذٰلكَ مِنَ الجليِّ : أنَّ مَنْ قَدَرَ على الخَلْقِ . . فهوَ على الإعادةِ أقدرُ ؛ كما قالَ تعالىٰ : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ، فهٰذا

---

(١) في (أ ، ج ، و) : (الباطن) بدل (الناظر) .

(٢) انظر « حاشية الباجوري على الجوهرة » (ص ١١٥) .

لا يسمعُهُ أحدٌ مِنَ العوامّ ذكيٌّ أو غبيٌّ إلَّا ويبادرُ إلى التصديقِ بهِ ، ويقولُ : نعمْ ؛ ليسَتِ الإعادةُ بأبدعَ مِنَ الابتداءِ ، بل هيَ أهونُ .

ويمكنُ أن يُشوَّشَ عليهِ بسؤالٍ ربَّما يَعسُرُ عليهِ فهمُ جوابِهِ ، والدليلُ المستوفىٰ هوَ الذي يُفيدُ التصديقَ بعدَ تمامِ الأَسْوِلَةِ وجوابِها بحيثُ لا يبقىٰ للسؤالِ مجالٌ ، والتصديقُ يحصلُ قبلَ ذٰلكَ [1] .

الرابعةُ : التصديقُ بمُجرَّدِ السماعِ ممَّنْ حَسُنَ فيهِ الاعتقادُ بسببِ كثرةِ ثناءِ الخَلْقِ عليهِ ؛ فإنَّ مَنْ حَسُنَ اعتقادُهُ في أبيهِ وأستاذِهِ ، أو في رجلٍ مِنَ الأفاضلِ المشهورينَ . . قد يخبرُهُ عن شيءٍ ؛ كموتِ شخصٍ ، وقدومِ غائبٍ وغيرِهِ ، فيسبقُ إليهِ اعتقادٌ جازمٌ وتصديقٌ بما أخبرَ عنهُ ؛ بحيثُ لا يبقىٰ لغيرِهِ مجالٌ في قلبِهِ ، ومستندُهُ حُسْنُ اعتقادِهِ فيهِ .

فالمُجرَّبُ بالصدقِ والورعِ والتقوىٰ مثلُ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنهُ إذا قالَ : قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كذا . . فكم مِنْ مُصدِّقٍ بهِ جزماً ، وقابلٍ لهُ قَبُولاً مطلقاً ، لا مستندَ لقَبُولِهِ إلَّا حُسْنُ اعتقادِهِ فيهِ ، فمثلُهُ إذا ألقىٰ إلى العامّيِّ اعتقاداً وقالَ لهُ : اعلمْ أنَّ خالقَ العالَمِ واحدٌ ، وأنَّهُ عالِمٌ قادرٌ ، وأنَّهُ بعثَ محمداً صلَّى اللهُ

---

(١) قال العلامة العطار في « حاشيته على المحلي علىٰ جمع الجوامع » (٤٤٨/٢) : (القرآن يحتوي على الأدلة الإقناعية والقطعية بحسب أحوال المخاطبين) .

عليهِ وسلَّمَ رسولاً . . بادرَ إلى التصديقِ ، ولم يخالجْهُ ريبٌ ولا شكٌّ في قولِهِ ، وكذٰلكَ اعتقادُ الصبيانِ في آبائِهِم ومُعلِّميهِم ، فلا جرمَ يسمعونَ الاعتقاداتِ ويُصدِّقونَها ، ويستمرُّونَ عليها مِنْ غيرِ حاجةٍ إلىٰ دليلٍ وحُجَّةٍ .

الرتبةُ الخامسةُ : التصديقُ الذي يَسبِقُ إليهِ العلمُ عندَ سماعِ الشيءِ معَ قرائنِ أحوالٍ لا تفيدُ القطعَ عندَ المُحقِّقِ ، ولٰكنْ تُلقي في قلبِ العوامِّ اعتقاداً جازماً ؛ كما إذا سُمِعَ بالتواترِ مرضُ رئيسِ البلدِ ، ثمَّ ارتفعَ صراخٌ وعويلٌ مِنْ دارِهِ ، ثمَّ سُمِعَ مِنْ أحدِ غِلمانِهِ أنَّهُ قد ماتَ . . اعتقدَ العامِّيُّ جزماً أنَّهُ ماتَ ، ويبني عليهِ تدبيرَهُ .

ولا يَخطُرُ ببالِهِ أنَّ الغلامَ ربَّما قالَ ذٰلكَ عن إرجافٍ سمعَهُ ، وأنَّ الصراخَ والعويلَ لعلَّهُ عن غشيةٍ أو شدَّةِ مرضٍ أو سببٍ آخرَ ، لٰكنْ هٰذهِ خواطرُ بعيدةٌ لا تَخطُرُ للعوامِّ ، فينطبعُ في قلوبِهِمُ الاعتقاداتُ الجازمةُ .

وكم مِنْ أعرابيٍّ نظرَ إلىٰ أساريرِ وجهِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، وإلىٰ حُسْنِ كلامِهِ ، ولُطفِ شمائلِهِ وأخلاقِهِ ، فآمنَ بهِ وصَدَّقَهُ تصديقاً جازماً ، لم يُخالجْهُ ريبٌ ، مِنْ غيرِ أن طالبَهُ بمعجزةٍ يقيمُها ويذكرُ وجهَ دلالتِها[١] .

---

(١) ومن لطيف ذٰلك : ما وقع للصحابي الجليل عبد الله بن سلام رضي الله عنه ؛ فقد روى ←

الرتبةُ السادسةُ : أن يسمعَ القولَ فيناسبَ طبعَهُ وأخلاقَهُ ، فيبادرَ إلى التصديقِ لمُجرَّدِ موافقتِهِ لطبعِهِ ، لا مِنْ حُسْنِ اعتقادٍ في قائلِهِ ، ولا مِنْ قرينةٍ تشهدُ لهُ ، لٰكنْ لمناسبتِهِ ما في طباعِهِ .

فالحريصُ علىٰ موتِ عدوِّهِ وقتلِهِ وعزلِهِ . . يُصدِّقُ بجميعِ ذٰلكَ بأدنىٰ إرجافٍ ، ويستمرُّ على اعتقادِهِ جازماً ، ولو أُخبرَ بذٰلكَ في حقِّ صديقِهِ أو بشيءٍ ممَّا يخالفُ شهوتَهُ وهواهُ . . توقَّفَ فيهِ وأباهُ كلَّ الإباءِ .

وهٰذهِ أضعفُ التصديقاتِ وأدنى الدرجاتِ ؛ لأنَّ ما قبلَهُ استندَ إلىٰ دليلٍ ما وإن كانَ ضعيفاً ؛ مِنْ قرينةٍ ، أو حُسْنِ اعتقادٍ في المُخبِرِ ، أو نوعٍ مِنْ ذٰلكَ ، وهيَ أَماراتٌ يظنُّها العامِّيُّ أدلَّةً ، فتعملُ في حقِّهِ عملَ الأدلَّةِ .

وإذا عرفتَ مراتبَ التصديقِ . . فاعلمْ أنَّ مستندَ إيمانِ العوامِّ هٰذهِ الأسبابُ ، وأعلى الدرجاتِ في حقِّهِ أدلَّةُ القرآنِ وما يجري مجراهُ ممَّا يحرِّكُ القلبَ إلى التصديقِ .

ولا ينبغي أن يجاوزَ بالعامِّيِّ إلىٰ ما وراءَ أدلَّةِ القرآنِ وما في معناهُ مِنَ الجليَّاتِ المقنعةِ المُسكِّنةِ للقلوبِ المُستجرَّةِ

← الترمذي (٢٤٨٥) من حديثه أنه قال : (فلما استبنتُ وجهَ رسول الله صلى الله عليه وسلم . . عرفتُ أن وجهه ليس بوجه كذَّاب) .

لها إلى الطُّمأنينةِ والتصديقِ ؛ فما وراءَ ذٰلكَ ليسَ علىٰ قدرِ طاقتِهِ .

وأكثرُ الناسِ آمنوا في الصِّبا ، وكانَ سببُ تصديقِهِم : مُجرَّدَ التقليدِ للآباءِ والمُعلِّمينَ ؛ لحُسْنِ ظنِّهِم بهِم ، وكثرةِ ثنائِهِم علىٰ أنفسِهِم ، وثناءِ غيرِهِم عليهِم ، وتشديدِهِمُ النكيرَ بينَ أيديهِم علىٰ مخالفيهِم ، وحكاياتِ أنواعِ النَّكالِ النازلِ بمَنْ لا يعتقدُ اعتقادَهُم ، وقولِهِم : إنَّ فلاناً اليهوديَّ مُسِخَ في قبرِهِ كلباً ، وفلاناً الرافضيَّ انقلبَ خنزيراً[1] ، وحكاياتٍ ومناماتٍ وأحوالٍ مِنْ هٰذا الجنسِ ينغرسُ بها في نفوسِ الصبيانِ النفرةُ عنهُ والميلُ إلىٰ ضدِّهِ ؛ حتىٰ يُنزَعَ الشكُّ بالكليَّةِ عن قلبِهِ .

فالتعلُّمُ في الصِّغَرِ كالنقشِ في الحجرِ ، ثمَّ يقعُ نشؤُهُ عليهِ ، ولا يزالُ يُؤكِّدُ ذٰلكَ في نفسِهِ ، فإذا بلغَ . . استمرَّ على اعتقادِهِ الجازمِ وتصديقِهِ المُحكَمِ الذي لا يُخالجُهُ فيهِ ريبٌ .

ولذٰلكَ ترىٰ أولادَ النصارىٰ والمجوسِ والمسلمينَ كلَّهُم لا يبلغونَ إلَّا علىٰ عقائدِ آبائِهِم ، واعتقاداتُهُم في الحقِّ والباطلِ جازمةٌ ، ولو قُطِّعوا إِرْباً إِرْباً . . لَمَا كاعوا عنها[2] ، وقطُّ لم يسمعوا عليهِ دليلاً لا حقيقياً ولا رسمياً .

وكذٰلكَ ترى العبيدَ والإماءَ يُسْبَونَ مِنَ المُعترَكِ ولا يعرفونَ

---

(١) في (ب ، هـ) : (النصراني) بدل (الرافضي) .

(٢) ما كاع عنها : ما حاد عنها ولا تركها .

الإسلامَ ، فإذا وقعوا في أسرِ المسلمينَ وصحبوهُم مُدَّةً ورأَوا ميلَهُم إلى الإسلامِ . . مالوا معَهُم واعتقدوا اعتقادَهُم وتخلَّقوا بأخلاقِهِم ؛ كلُّ ذٰلكَ لمُجرَّدِ التقليدِ والتشبيهِ بالغيرِ ، والطباعُ مجبولةٌ على التشبُّهِ ، لا سيَّما طباعِ الصبيانِ والشبابِ .

فبهٰذا يعرفُ أنَّ التصديقَ الجازمَ غيرُ موقوفٍ على البحثِ وتحريرِ الأدلَّةِ .

❊ ❊ ❊

فَصْلٌ

[حصولُ التصديقِ مِنَ الخلقِ . . سعادةٌ لهُم ولو مِنْ غيرِ دليلٍ]

لعلَّكَ تقولُ : لا أُنكِرُ حصولَ التصديقِ الجازمِ في قلوبِ العوامِّ بهٰذهِ الأسبابِ ، ولٰكنْ ليسَ ذٰلكَ مِنَ المعرفةِ في شيءٍ ، وقد كُلِّفَ الناسُ المعرفةَ الحقيقيةَ دونَ اعتقادٍ هوَ مِنْ جنسِ الجهلِ ؛ لا يميزُ فيهِ الباطلُ عنِ الحقِّ .

فالجوابُ : أنَّ هٰذا غلطٌ ممَّنْ ذهبَ إليهِ ، بل سعادةُ الخَلْقِ في أن يعتقدوا الشيءَ علىٰ ما هوَ عليهِ اعتقاداً جازماً ؛ لتنتقشَ قلوبُهُم بالصورةِ الموافقةِ لحقيقةِ الحقِّ ، حتىٰ إذا ماتوا وانكشفَ لهُمُ الغطاءُ فشاهدوا الأمورَ علىٰ ما اعتقدوها . . لم يَفْتَضِحوا ولم يحترقوا بنارِ الخِزيِ والخَجْلةِ أولاً ، ولا بنارِ جهنَّمَ ثانياً .

وصورةُ الحقِّ إذا انتقشَ بهِ قلبُهُ . . فلا نظرَ إلى السببِ المفيدِ لهُ ؛ أهوَ دليلٌ حقيقيٌّ ، أو رسميٌّ ، أو إقناعيٌّ ، أو قَبُولٌ مِنْ حُسْنِ الاعتقادِ في قائلِهِ ، أو قَبُولٌ بمُجرَّدِ التقليدِ مِنْ غيرِ سببٍ ؛ فليسَ المطلوبُ الدليلَ المفيدَ ، بلِ الفائدةُ ؛ وهيَ حقيقةُ الحقِّ علىٰ ما هوَ عليهِ .

فمَنِ اعتقدَ حقيقةَ الحقِّ في اللهِ وفي صفاتِهِ وكتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخرِ علىٰ ما هوَ عليهِ . . فهوَ سعيدٌ ، وإن لم يكنْ ذٰلكَ

بدليلٍ مُحرَّرٍ كلاميّ ، ولم يُكلِّفِ اللهُ تعالىٰ عبادَهُ إلَّا ذٰلكَ .

وذٰلكَ معلومٌ على الضرورةِ بجملةِ أخبارٍ متواترةٍ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في مواردِ الأَعْرابِ عليهِ ، وعرضِهِ الإيمانَ عليهِم ، وقَبُولِهِم ذٰلكَ ، وانصرافِهِم إلىٰ رعايةِ الإبلِ والمواشي مِنْ غيرِ تكليفِهِ إيَّاهُمُ التفكُّرَ في المعجزةِ ووجهِ دلالتِها ، والتفكُّرَ في حدوثِ العالَمِ وإثباتِ الصانعِ ، وفي أدلَّةِ الوحدانيَّةِ وسائرِ الصفاتِ .

بلِ الأكثرُ مِنْ أجلافِ العربِ لو كُلِّفوا ذٰلكَ . . لم يفهموهُ ولم يُدركوهُ بعدَ طولِ المُدَّةِ ، بل كانَ الواحدُ منهُم يُحلِّفُهُ ويقولُ : باللهِ ؛ آللهُ أرسلَكَ رسولاً ؟ فيقولُ : « وَٱللهِ ؛ ٱللهُ أَرْسَلَنِي رَسُولاً » ، وكانَ يُصدِّقُهُ بيمينِهِ وينصرفُ[1] .

ويقولُ الآخرُ إذا قَدِمَ عليهِ ونظرَ إليهِ : (واللهِ ؛ ما هٰذا وجهَ كذَّابٍ)[2] ، وأمثالُ ذٰلكَ ممَّا لا يُحصىٰ .

بل كانَ يُسْلِمُ في غزوةٍ واحدةٍ في عصرِهِ وعصرِ أصحابِهِ آلافٌ لا يفهَمُ الأكثرونَ منهُم أدلَّةَ الكلامِ ، ومَنْ كانَ يفهمُهُ . . يحتاجُ إلىٰ أن يتركَ صناعتَهُ ويختلفَ إلىٰ مُعلِّمٍ مُدَّةً مديدةً ، ولم يُنقَلْ قطُّ شيءٌ مِنْ ذٰلكَ .

---

(١) رواه البخاري (٦٣) ، ومسلم (١٢) عن سيدنا أنس رضي الله عنه ، وصيغة القسم : (فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال ؛ آلله أرسلك ؟) .

(٢) وهو سيدنا عبد الله بن سلام رضي الله عنه ، وتقدم خبره تعليقاً (ص ١٥٢ ـ ١٥٣) .

فعُلِمَ علماً ضروريّاً أنَّ اللهَ تعالىٰ لم يُكلِّفِ الخَلْقَ إلَّا الإيمانَ والتصديقَ الجازمَ بما قالَهُ كيفَما حصلَ التصديقُ .

نعم ؛ لا ننكرُ أنَّ للعارفِ درجةً على المُقلِّدِ ، ولـٰكنِ المُقلِّدُ في الحقِّ مؤمنٌ كما أنَّ العارفَ مؤمنٌ .

فإن قلتَ : فبمَ يميزُ المُقلِّدُ بينَ نفسِهِ وبينَ اليهوديِّ المُقلِّدِ ؟

قلنا : المُقلِّدُ لا يعرفُ التقليدَ ، ولا يعرفُ أنَّهُ مُقلِّدٌ ، بل يعتقدُ في نفسِهِ أنَّهُ مُحقِّقٌ عارفٌ ، فلا يَشُكُّ في معتقدِهِ ، ولا يحتاجُ معَ نفسِهِ إلى التمييزِ ؛ لقطعِهِ بأنَّ خصمَهُ مُبطِلٌ وهوَ مُحِقٌّ ، ولعلَّهُ أيضاً مُستظهِرٌ بقرائنَ وأدلَّةٍ ظاهرةٍ ـ وإن كانَتْ غيرَ قويَّةٍ ـ يرىٰ نفسَهُ مخصوصاً بها ومتميِّزاً بسببِها عن خصومِهِ .

فإن كانَ اليهوديُّ يعتقدُ في نفسِهِ مثلَ ذٰلكَ . . فلا يُشوِّشُ ذٰلكَ على المُحِقِّ اعتقادَهُ ؛ كما أنَّ العارفَ الناظرَ أيضاً يَزعُمُ أنَّهُ يُميِّزُ نفسَهُ عنِ اليهوديِّ بالدليلِ ، واليهوديُّ المُتكلِّمُ الناظرُ أيضاً يزعمُ أنَّهُ متميزٌ عنهُ بالدليلِ ، ودعواهُ ذٰلكَ لا تُشكِّكُ الناظرَ العارفَ . . فكذٰلكَ لا يُشكِّكُ المُقلِّدُ القاطعُ ، ويكفيهِ في الإيمانِ ألَّا يُشكِّكَهُ في اعتقادِهِ معارضةُ المُبطِلِ كلامَهُ بكلامِهِ .

فهل رأيتَ عامِّيّاً قطُّ قدِ اغتمَّ وحزنَ مِنْ حيثُ يَعسُرُ عليهِ الفَرْقُ بينَ تقليدِهِ وتقليدِ اليهوديِّ ؟!

بل لا يَخطُرُ ذٰلكَ ببالِ العوامّ ، وإن أُخطِرَ ببالِهم وشُوفِهوا بهِ . . ضحكوا مِنْ قائلِهِ وقالوا : ما هٰذا الهَذَيانُ ؟! أوَكانَ بينَ الحقِّ والباطلِ مساواةٌ حتىٰ يُحتاجَ إلىٰ فارقٍ يفرقُ أنَّهُ على الباطلِ وأنِّي على الحقِّ وأنا مُتيقِّنٌ لذٰلكَ غيرُ شاكٍّ فيهِ ؟!

فكيفَ أطلبُ الفَرْقَ حيثُ يكونُ الفَرْقُ معلوماً قطعاً مِنْ غيرِ طلبٍ ؟! فهٰذهِ حالةُ المُقلِّدينَ الموقنينَ .

وهٰذا إشكالٌ لا يقعُ لليهوديِّ المُبطِلِ لقطعِهِ مذهبَهُ معَ نفسِهِ ، فكيفَ يقعُ للمُقلِّدِ المسلمِ الذي وافقَ اعتقادُهُ ما هوَ الحقُّ عندَ اللهِ تعالىٰ ؟!

فظهرَ بهٰذا على القطعِ أنَّ اعتقاداتِهم جازمةٌ ، وأنَّ الشرعَ لم يُكلِّفْهُم إلَّا ذٰلكَ .

فإن قيلَ : فإن فرضنا عامِّيّاً مجادلاً لَجوجاً ؛ ليسَ يُقلِّدُ وليسَ يقنعُهُ أدلَّةُ القرآنِ والأقاويلُ الجليَّةُ المقنعةُ السابقةُ إلى الأفهامِ . . فماذا يُصنَعُ بهِ ؟

قلنا : هٰذا مريضٌ مالَ طبعُهُ عن صحَّةِ الفطرةِ وسلامةِ الخِلْقةِ الأصليَّةِ ، فننظرُ في شمائلِهِ ؛ فإن وجدنا اللَّجاجَ والجدلَ غالباً علىٰ طبعِهِ . . لم نجادلْهُ ، وطهَّرنا وجهَ الأرضِ عنهُ إن كانَ يجاحدُنا في أصلٍ مِنْ أصولِ الإيمانِ .

وإن تفرَّسنا فيهِ بالفِراسةِ مخايلَ الرشدِ والقَبُولِ لو جاوزنا بهِ مِنَ الكلامِ الظاهرِ إلىٰ تدقيقٍ في الأدلَّةِ . . عالجْناهُ بما قَدَرنا عليهِ مِنْ ذٰلكَ ، وداويناهُ بالجدالِ المرِّ والبرهانِ الحلوِ [١] .

وبالجملةِ : فنجتهدُ أن نجادلَهُ بالأحسنِ كما أمرَ اللهُ تعالىٰ بهِ ، ورخصتُنا في هٰذا القدرِ مِنَ المداواةِ لا تدلُّ علىٰ فتحِ بابِ الكلامِ معَ الكافَّةِ ؛ فإنَّ الأدويةَ تُستعمَلُ في حقِّ المرضىٰ وهمُ الأقلُّونَ ، وما يُعالَجُ بهِ المريضُ بحكمِ الضرورةِ يجبُ أن يُوقىٰ عنهُ الصحيحُ .

والفطرةُ الصحيحةُ الأصليَّةُ تُعَدُّ لقَبُولِ الإيمانِ دونَ المجادلةِ وتحريرِ حقائقِ الأدلَّةِ ، وليسَ الضررُ في استعمالِ الدواءِ معَ الأصحَّاءِ بأقلَّ مِنَ الضررِ في إهمالِ المداواةِ معَ المرضىٰ .

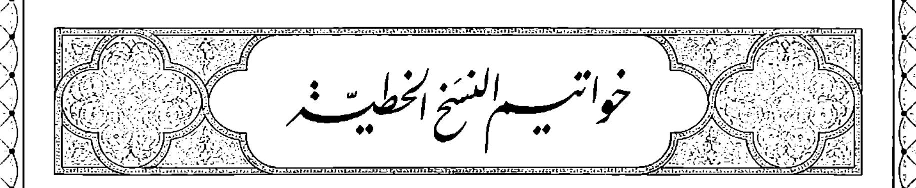
فليُوضَعْ كلُّ شيءٍ في موضعِهِ ؛ كما أمرَ اللهُ تعالىٰ بهِ نبيَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حيثُ قالَ : ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ ، والمدعوُّ بالحكمةِ إلى الحقِّ قومٌ ، وبالموعظةِ الحسنةِ قومٌ أُخَرُ ، وبالمجادلةِ بالأحسنِ قومٌ أُخَرُ ، علىٰ ما فصَّلنا أقسامَهُم في كتابِ « القسطاسِ المستقيمِ » ، فلا نُطوِّلُ بإعادتِهِ .

---

(١) مخايل : جمع مَخِيلة ؛ وهي المَظِنَّة .

وقد نجزَ كتابُ « إلجامِ العوامِّ عن علمِ الكلامِ » ، وهو آخرُ تصانيفِ الإمامِ المطلقِ حُجَّةِ الإسلامِ الغزاليِّ رحمَهُ اللهُ .

* * *



خواتيم النسخ الخطية

خاتمة النسخة (أ)[1]

فرغَ هوَ منهُ أوائلَ جُمادى الآخرةِ ، سنةَ خمسٍ وخمسِ مئةٍ .

وفرغَ كاتبُهُ عن نسخِهِ : منتصفَ شعبانَ ، سنة سبعٍ وخمسِ مئةٍ .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، وصلواتُهُ علىٰ سيِّدِنا محمدٍ وآلِهِ أجمعينَ ، وحسبُنا اللهُ وحدَهُ وكفىٰ .

خاتمة النسخة (ب)

تمَّ كتابُ « إلجامِ العوامِّ عن علمِ الكلامِ » بحمدِ اللهِ وعونِهِ وحُسنِ توفيقِهِ ، عَلَّقَهُ لنفسِهِ بخطِّ يدِهِ الفانيةِ ، أفقرُ خلقِ اللهِ تعالىٰ إلىٰ رحمتِهِ ، المُعترِفُ بتقصيرِهِ وزلَّتِهِ ، غفرَ اللهُ [لهُ] ولوالديهِ ولجميعِ المسلمينَ ، وذٰلكَ عشيَّةَ السبتِ سابعَ عشرَ صفرٍ ، سنةَ ستٍّ [أو : ستينَ] وستِّ مئةٍ .

وصلَّى اللهُ علىٰ سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ تسليماً [. . .] إلىٰ يومِ الدِّينِ .

---

(١) انظر وصف النسخ الخطية (ص ٢٢) في المقدمات .

حسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ .

خاتمة النّسخة (ج)

وقد نجَزَ كتابُ « إلجامِ العوامّ عن علمِ الكلامِ » ، والحمدُ للهِ وحدَهُ .

ورأيتُ في الأصلِ المنقولِ عنهُ تلوُّمَ الإتمامِ مسطوراً : (وهوَ آخرُ تصانيفِ الشيخِ الإمامِ ، حُجَّةِ الإسلامِ رحمةُ اللهِ عليهِ) ، ثمَّ قالَ : (كذا ذُكِرَ في الأصلِ) .

خاتمة النّسخة (د)

وقعَ الفراغُ : في الثاني مِنْ ذي القَعدةِ يومَ الاثنينِ وقتَ العصرِ ، سنةَ ستٍّ وثمانِ مئةٍ .

قُوبِلَ .

خاتمة النّسخة (هـ)

تمَّ كتابُ « إلجامِ العوامّ عن علمِ الكلامِ » بعونِ اللهِ وحُسْنِ توفيقِهِ .

والحمدُ للهِ وحدَهُ .

فرغَ مِنْ نسخِهِ : يومَ الخميسِ ثانيَ شهرِ ربيعٍ الأولِ مِنْ شهورِ

سنةِ ثمانٍ وثمانينَ وثمانِ مئةٍ ، أحسنَ اللهُ تَقَضِّيَها بخيرٍ .

وصلَّى اللهُ علىٰ سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ ، وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ .

وفي هامشِها عندَ الخاتمةِ : (معَ مقابلةٍ على الأصلِ المُكْتَتبِ فيهِ بحسبِ الإمكانِ ، والحمدُ للهِ وحدَهُ) .

خاتمة النّسخة (و)

تمَّ الكتابُ .

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصَّلاةُ علىٰ محمَّدٍ وآلِهِ أجمعينَ .

طالعَهُ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالىٰ يحيى بنُ أحمدَ بنِ صبحٍ غفرَ اللهُ لهُ ولوالديهِ ولجميعِ المسلمينَ ، ولمَنْ دعا لهُ بالمغفرةِ .

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ .

وصلَّى اللهُ علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ .

جاء في طرّة النّسخة (أ)

كتابُ « إلجامِ العوامِّ عن علمِ الكلامِ »

تصنيفُ الشيخِ الإمامِ الأجلِّ ، السيِّدِ الأوحدِ الزاهدِ ، صدرِ الدِّينِ ، حُجَّةِ الإسلامِ ، إمامِ الأئمةِ ، قدوةِ الأُمَّةِ ، مُقتدى الفِرَقِ : أبي حامدٍ محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ الغزاليِّ .

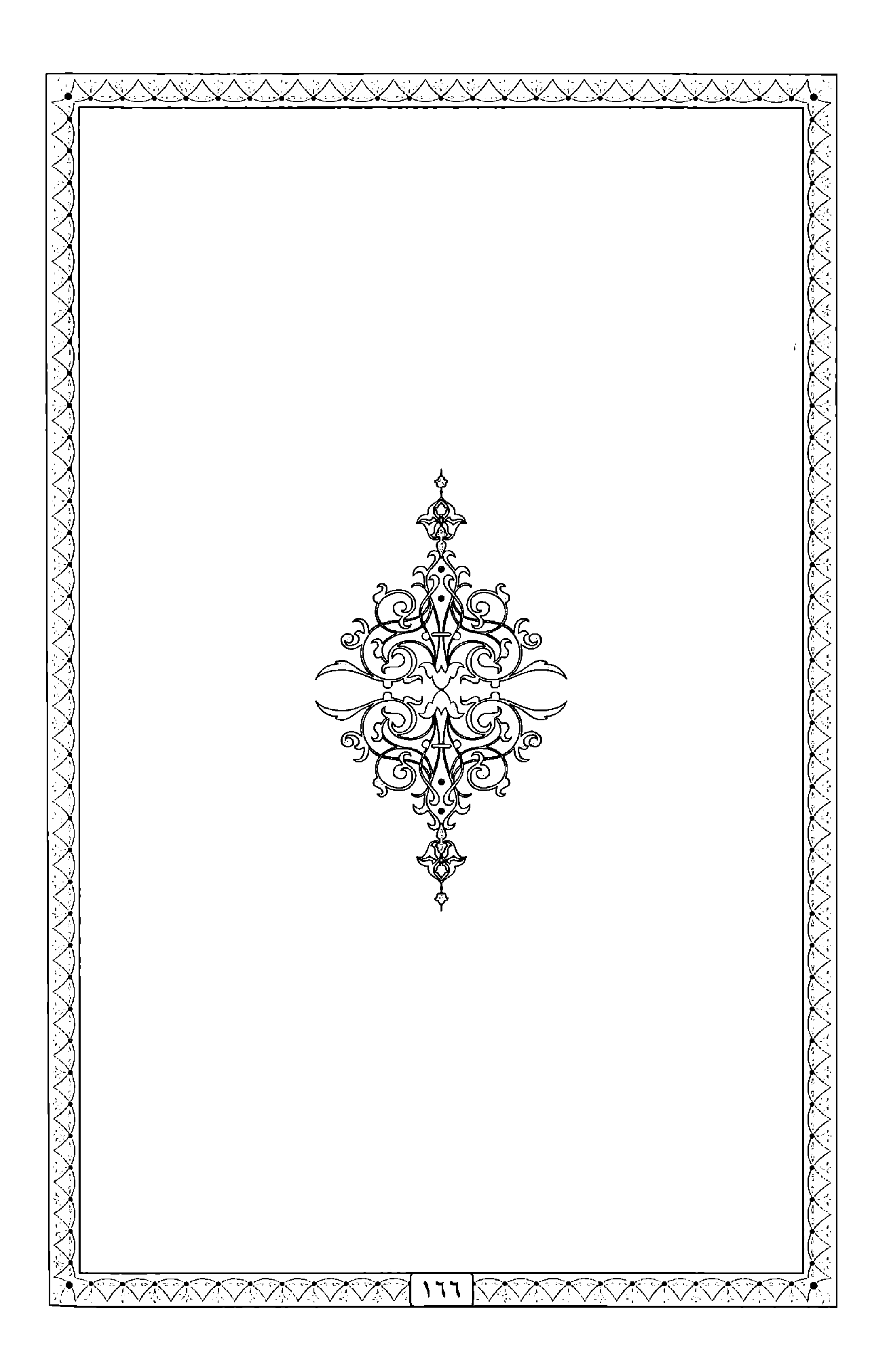
قدَّسَ اللهُ روحَهُ ، ونوَّرَ ضريحَهُ ، وهوَ آخرُ تصانيفِهِ .

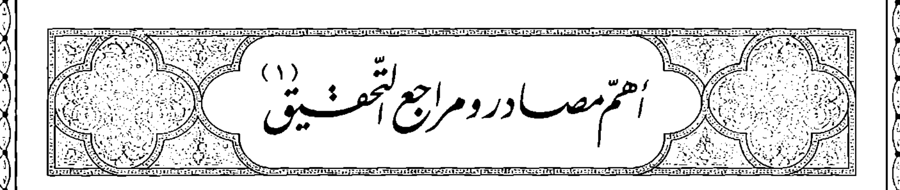
مِنْ نِعَمِ اللهِ على عبدِهِ : عبدِ المجيدِ بنِ الفضلِ بنِ عليٍّ الطبريِّ ، يثقُ باللهِ وحدَهُ .

اللهمَّ ؛ الطُفْ وامنُنْ علينا بتوبةٍ نصوحٍ يا أرحمَ الراحمينَ .

اللهمَّ ؛ صلِّ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلِّمْ .

❊ ❊ ❊





أهمّ مصادر ومراجع التّحقيق [1]

ـ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، **للزبيدي** ؛ الإمام الكبير الحافظ الفقيه اللغوي الشريف أبي الفيض وأبي الوقت محمد مرتضى بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الحنفي (ت ١٢٠٥ هـ) ، ط ١ ، (١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

ـ إحياء علوم الدين ، **للغزالي** ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، عني به اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط ١ ، (١٤٣٢ هـ ، ٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

ـ الأسماء والصفات ، **للبيهقي** ؛ الإمام الحافظ الفقيه الأصولي أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي البيهقي الشافعي (ت ٤٥٨ هـ) ، ط ١ ، (بدون تاريخ) ، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

ـ الاقتصاد في الاعتقاد ، **للغزالي** ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام

---

(١) اعتمدنا في فهرسة المصادر على التالي : اسم الكتاب ، واسم المؤلف وسنة وفاته ، واسم المحقق ، ورقم الطبعة ، وتاريخ طبعه ، والدار الناشرة ومقرها .

زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م) ، دار المنهاج ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

ـ الإملاء علىٰ مشكل الإحياء ، للغزالي ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، عني به اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط ١ الإصدار الثاني ، (١٤٣٢ هـ ، ٢٠٠١ م) ، دار المنهاج ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

ـ البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ؛ الإمام المحدث الأصولي الفقيه بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق العلامة الدكتور عبد القادر العاني (ت ١٤٣٠ هـ) والعلامة الدكتور عمر سليمان الأشقر (ت ١٤٣٣ هـ) والعلامة الدكتور عبد الستار أبو غدة ، ط ٢ ، (١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت .

ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، للذهبي ؛ الإمام محدث الإسلام ومؤرخ الشام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الدمشقي

الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عمر بن عبد السلام تدمري ، ط ٢ ، (١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

- تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام) ، **للخطيب** ؛ الإمام الحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الشافعي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا ، ط ١ ، (١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها ، **لابن عساكر** ؛ الإمام الحافظ الكبير المجود ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي الشافعي (ت ٥٧١ هـ) ، تحقيق محب الدين عمر بن غرامة العمروي ، ط ١ ، (١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- تأسيس التقديس ، **للرازي** ؛ الإمام الحافظ المتكلم المفسر فخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر ابن الحسين البكري الرازي الشافعي (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق أنس الشرفاوي وأحمد الخطيب ، ط ١ ، (١٤٣١ هـ ، ٢٠١١ م) ، دار نور الصباح ، دمشق ، سورية .

- التعريفات ، **للجرجاني** ؛ الإمام الفقيه الموسوعي النادرة الشريف

أبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي (ت ٨١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمٰن المرعشلي ، ط ١ ، (١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م) ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان .

- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، **للطبري** ؛ الإمام المحدث المفسر المؤرخ أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، عني به مكتب التحقيق والإعداد العلمي في دار الأعلام ، ط ١ ، (١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م) ، دار ابن حزم ودار الأعلام ، بيروت ، لبنان . عمان ، الأردن .

- تهذيب الأسرار ، **للخركوشي** ؛ الإمام الحافظ الفقيه العارف بالله عبد الملك بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الخركوشي (ت ٤٠٧ هـ) ، تحقيق بسام محمد بارود ، ط ١ ، (١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م) ، إصدارات الساحة الخزرجية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة .

- جامع بيان العلم وفضله ، **لابن عبد البر** ؛ الإمام الحافظ المؤرخ الأديب أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق أبو الأشبال الزهيري ، ط ١ ، (١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، السعودية .

- الجامع لشعب الإيمان ، **للبيهقي** ؛ الإمام الحافظ الفقيه الأصولي

أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي البيهقي الشافعي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد ، ط ٢ ، (١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٤ م) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- جواهر القرآن ، **للغزالي** ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد رشيد رضا القباني ، ط ١ ، (١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م) ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان .

- حاشية الإمام الباجوري علىٰ جوهرة التوحيد (تحفة المريد علىٰ جوهرة التوحيد) ، **للباجوري** ؛ الإمام المشارك وشيخ الإسلام إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري المصري الشافعي (ت ١٢٧٦ هـ) ، تحقيق الدكتور علي جمعة محمد مفتي الديار المصرية ، ط ١ ، (١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٢ م) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .

- حاشية العطار علىٰ جمع الجوامع ، **للعطار** ؛ الإمام العلامة الفقيه الأصولي الأديب شيخ الجامع الأزهر حسن بن محمد العطار (ت ١٢٥٠ هـ) ، ط ١ ، (١٣١٣ هـ ، ١٨٩٣ م) ، نسخة مصورة عن المطبعة العلمية القاهرة لدىٰ دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، **للأصبهاني** ؛ الإمام الحافظ المؤرخ الثقة أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني الأصبهاني الشافعي (ت ٤٣٠ هـ) ، ط ٥ ، (١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة السعادة والخانجي سنة (١٣٥٧ هـ) لدىٰ دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر . بيروت ، لبنان .

- سنن ابن ماجه ، **لابن ماجه** ؛ الإمام الحافظ الثبت المفسر أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الربعي القزويني (ت ٢٧٣ هـ) ، تحقيق جمعية المكنز الإسلامي بإشراف الدكتور العلامة أحمد معبد عبد الكريم ، ط ١ ، (١٤٣٧ هـ ، ٢٠١٦ م) ، طبعة خاصة عن نشرة جمعية المكنز الإسلامي لدىٰ دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- سنن أبي داوود ، **لأبي داوود** ؛ الإمام الحافظ الثبت أبي داوود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق العلامة محمد عوامة ، ط ٣ ، (١٤٣١ هـ ، ٢٠١٠ م) ، دار المنهاج ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ، **للترمذي** ؛ الإمام الحافظ العلم الفقيه أبي عيسىٰ محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧ هـ) والعلامة محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ)

والشيخ إبراهيم عطوة عوض (ت ١٤١٧ هـ) ، ط ٢ ، (١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- السنن الكبرىٰ ، للنسائي ؛ الإمام الحافظ الثبت أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي النسائي الخراساني (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي ، ط ١ ، (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- سير أعلام النبلاء (مع السيرة النبوية وسير الخلفاء الراشدين) ، للذهبي ؛ الإمام محدث الإسلام ومؤرخ الشام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الدمشقي الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، ط ١١ ، (١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- شرح المواقف ، للجرجاني ؛ الإمام الفقيه الموسوعي النادرة الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي (ت ٨١٦ هـ) ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني ، ط ١ ، (١٣٢٥ هـ ، ١٩٠٧ م) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة السعادة لدىٰ منشورات الشريف الرضي ، القاهرة ، مصر .

- الشريعة ، للآجري ؛ الإمام الحافظ الفقيه الحجة أبي بكر

محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي (ت ٣٨٧ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الدميجي ، ط ٣ ، (١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م) ، دار الفضيلة ، الرياض ، السعودية .

- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسننه وأيامه) (الطبعة السلطانية العثمانية) ، **للبخاري** ؛ إمام الدنيا حبر الإسلام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، عني به الدكتور محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط ١ ، (١٤٣٦ هـ ، ٢٠١٥ م) ، دار طوق النجاة ودار المنهاج ، بيروت ، لبنان . جدة ، المملكة العربية السعودية .

- صحيح مسلم (الجامع الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، **لمسلم** ؛ حافظ الدنيا المجود الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط ١ ، (١٤٣٣ هـ ، ٢٠١٣ م) ، دار المنهاج ودار طوق النجاة ، جدة ، المملكة العربية السعودية بيروت ، لبنان .

- الضعفاء ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب علىٰ حديثه الوهم ومن يتهم في بعض حديثه ومجهول روىٰ

ما لا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة ، **للعقيلي** ؛ الإمام الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت ٣٢٢ هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط ١ ، (١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م) ، دار الصميعي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- طبقات الشافعية الكبرىٰ ، **للسبكي** ؛ الإمام الحافظ المجتهد النظار قاضي القضاة تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الأنصاري السبكي الشافعي (ت ٧٧١ هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي (ت ١٤١٩ هـ) والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو (ت ١٤١٤ هـ) ، ط ١ ، (١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٧ م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

- الطبقات الكبرىٰ (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار) ، **للشعراني** ؛ الإمام المجدد المحقق القدوة أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري الشعراني الشافعي (ت ٩٧٣ هـ) ، بعناية الشيخ أحمد سعد علي ، ط ١ ، (١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٤ م) ، طبعة مصورة عن نشرة مصطفى البابي الحلبي لدىٰ دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- العظمة ، **لأبي الشيخ** ؛ الإمام الحافظ الصادق محدث أصبهان أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر أبي الشيخ بن حيان

الأصبهاني الأنصاري (ت ٣٦٩ هـ) ، تحقيق رضاء الله بن محمد المباركفوري ، ط ٢ ، (١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م) ، دار العاصمة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ، **للسخاوي** ؛ الإمام الحافظ الناقد شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي القاهري الشافعي (ت ٩٠٢ هـ) ، تحقيق علي حسين علي ، ط ٢ ، (١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- الفردوس بمأثور الخطاب ، **للديلمي** ؛ الإمام الحافظ أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه إلكيا الديلمي الهمذاني (ت ٥٠٩ هـ) ، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول ، ط ١ ، (١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- فضائل الصحابة ، **لابن حنبل** ؛ إمام أهل الدنيا الحجة الفقيه أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس ، ط ٤ ، (١٤٣٠ هـ ، ٢٠١٠ م) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، المملكة العربية السعودية .
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ، **للغزالي** ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد

الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، عني به اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط ١ ، (١٤٣٨ هـ ، ٢٠١٧ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس ، **للعجلوني** ؛ محدث الشام العلامة المفسر أبي الفداء إسماعيل بن محمد جراح بن عبد الهادي العجلوني الدمشقي الشافعي (ت ١١٦٢ هـ) ، ط ٣ ، (١٣٥١ هـ ، ١٩٣٢ م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

ـ اللمع ، **للطوسي** ؛ الإمام الزاهد أبي نصر عبد الله بن علي بن محمد السراج الطوسي الصوفي (ت ٣٧٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود (ت ١٣٩٨ هـ) وطٰه عبد الباقي سرور ، ط ١ ، (١٣٨٠ هـ ، ١٩٦٠ م) ، دار الكتب الحديثة ومكتبة المثنىٰ ، القاهرة ، مصر . بغداد ، العراق .

ـ مختصر الحجة علىٰ تارك المحجة ، **للمقدسي** ؛ الإمام العلامة الفقيه المحدث أبي الفتح ابن أبي الحافظ نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي الشافعي (ت ٤٩٠ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم محمد هارون ، ط ١ ، (١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٥ م) ، دار أضواء السلف ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

ـ المستدرك على الصحيحين ، **للحاكم** ؛ الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن

حمدويه الحاكم الطهماني النيسابوري الشافعي (ت ٤٠٥ هـ) ، وبهامشه تعليقات الأئمة : البيهقي والذهبي وابن الملقن وابن حجر العسقلاني ، ط ١ ، (١٤٣٥ هـ ، ٢٠١٤ م) ، دار الميمان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

ـ المستصفىٰ من علم الأصول ، **للغزالي** ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ ، ط ١ ، (بدون تاريخ) ، نشره محققه ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية .

ـ مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، **لابن حنبل** ؛ إمام أهل الدنيا الحجة الفقيه أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق جمعية المكنز الإسلامي بإشراف الدكتور أحمد معبد عبد الكريم ، ط ١ ، (١٤٣٢ هـ ، ٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

ـ مسند الدارمي (سنن الدارمي) ، **للدارمي** ؛ إمام أهل زمانه الحافظ الفقيه أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن الفضل التميمي السمرقندي الدارمي (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق حسين سليم أسد الداراني ، ط ١ ، (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م) ، دار المغني ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

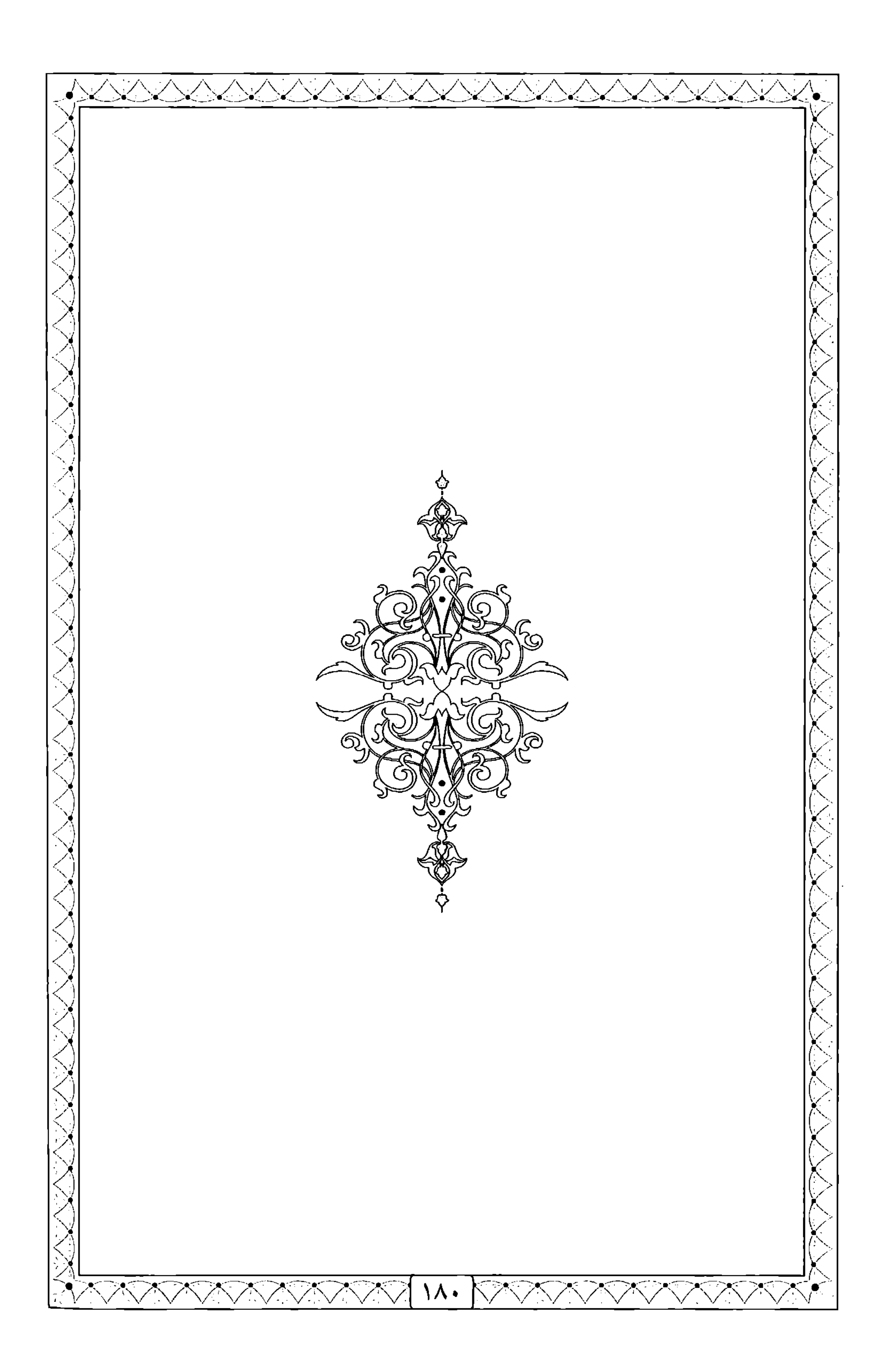
ـ مشكاة الأنوار ومصفاة الأسرار ، **للغزالي** ؛ الإمام المجدد حجة

الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق عبد العزيز السيروان ، ط ١ ، (١٤١١ هـ ، ١٩٩٠ م) ، دار الإيمان ، دمشق ، سورية .

- المعجم الكبير ، **للطبراني** ؛ الإمام الحافظ الرحلة الجوال أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، ومعه : « الأحاديث الطوال » ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط ٢ ، (١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٣ م) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، **للسخاوي** ؛ الإمام الحافظ الناقد شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي القاهري الشافعي (ت ٩٠٢ هـ) ، عني به عبد الله محمد الصديق الغُماري وعبد الوهاب عبد اللطيف ، ط ٢ ، (١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

* * *



مُحتوى الكتاب

تقريظ ٩
بين يدي الكتاب ١١
ترجمة الإمام الغزالي ١٥
لمحة عن كتاب « إلجام العوام » ١٩
وصف النسخ الخطية ٢٢
منهج العمل في الكتاب ٢٦
صور من المخطوطات المعتمدة ٢٩
« إلجام العوام عن علم الكلام » ٤١
سبب تصنيف الرسالة ٤٣
خطبة المؤلف ٤٥
ـ ديباجة رسالة « إلجام العوام » ٤٥
ـ الحديثُ عن سببِ تأليفِ هٰذه الرسالةِ ٤٥
ـ تلبيةُ الإمامِ لطَلِبةِ السائلِ ٤٦
الباب الأول
في بيان حقيقة اعتقاد السلف في هٰذه الأخبار ٤٧
ـ مذهبُ السلفِ هو الحقُّ عند الإمامِ ٤٩
ـ الوظائف السبعة علىٰ كلِّ مكلف في الأخبار الموهمة للتشبيه ٤٩
الوظيفة الأولى : التقديس ٥١

- اليد في اللغة تُطلق لمعنيين ٥١
- وجوب تنزيه الحق تعالىٰ عن الجسمية ٥٢
- من ظنَّ الجسميَّة في حقِّه تعالىٰ . . فهو عابد صنم ٥٢
- ما يجب اعتقاده بعد تنزيهه تعالىٰ عن الجسمية ٥٣
- في بيان معنى الصورة في حقِّ الله سبحانه ٥٣
- لا يجب على المكلَّف بعد التفويض تحديدُ معنىً ٥٤
- معاني النزول ٥٤
- أقبل علىٰ شأنك ، واحرص علىٰ ما ينفعك ٥٥
- في بيان معنى الفوقية في حقِّ الله تعالىٰ ٥٦
الوظيفة الثانية : الإيمان والتصديق ٥٧
- **تحريجة** : كيف يجوز إيقاع تصديق من غير تصوُّر ؟ ٥٧
- **تحريجة** : ما الفائدة في مخاطبة الخلق بما لا يفهمون ؟ ... ٥٨
- مراعاة أحوال المخاطبين ٥٨
- التفويض عند مالك رحمه الله تعالىٰ ٥٩
- التقديس ينبغي أن يكون مفصلاً ٥٩
الوظيفة الثالثة : الاعتراف بالعجز ٦١
- معنىٰ قوله : (الكيفية مجهولة) ٦١
- سيد الوجود يقرُّ بالعجز عن إدراك كنْهِ جلال الله تعالىٰ ٦١
الوظيفة الرابعة : السكوت عن السؤال ٦٣
- تباين عقول الخلق قد يكون مانعاً عن التفهيم ٦٣
- شُغُل القلب بغير الربِّ حجابٌ عن معرفة تلك الأسرار ٦٣

- زجر العامي عن السؤال لما لا يفهمه ويتصوره ٦٤
- وظيفة مَنْ سُئِلَ من قبل العوامِّ عمَّا لا تبلغه عقولهم ٦٤
الوظيفة الخامسة : الإمساك عن التصرف في الألفاظ الواردة .. ٦٦
- الإمساك عن التصرف فيها من أوجهٍ ستةٍ ٦٦
الأول : التفسير ٦٦
- مثال اللفظ الذي لا مطابق له في الفارسية ٦٦
- جواز تبديل اللفظ بمرادفه من كل وجهٍ ٦٧
- مثال اللفظ الذي له مطابق ، ولـٰكنه لا يُستعار لمعانٍ جرت استعارتها في العربية ٦٧
- مثال اللفظ الذي هو مشتركٌ في العربية ، غير مشترك في غيرها ٦٨
- **تحريجة** : لِمَ منعتم التبديلَ في الألفاظ المتماثلةِ التي لا تفاوتَ فيها ؟ ٦٨
- الاحتياطُ في ذات الباري تعالىٰ وصفاته أوجبُ من الاحتياط في الأنساب ٦٩
- حكمنا بمنع التبديل هو حكم شرعي ثابتٌ بالاجتهاد ٦٩
التصرف الثاني : التأويل ٦٩
- ما المقصود بالتأويل ؟ ٦٩
- حكم تأويل العاميّ لنفسه ٧٠
- حكم تأويل العالم للعاميِّ ٧٠
- بيان مَنْ هم العوامُّ ومَنْ هم الخواصُّ ٧١

ـ حكم تأويل العارف بينه وبين مولاه تعالىٰ علىٰ ثلاثة أوجهٍ ٧١
ـ المنقدح المظنون في سرِّ العارف . . له متعلقان ٧٢
ـ إثبات التأويل إما لوجوبه بذاته أو بغيره ٧٣
ـ ليس كلُّ جائز واقعاً وجوداً ٧٤
ـ وظيفتا العارف فيما وقع ظنّاً ٧٤
ـ **تحريجة** : هل للغارف التصريحُ بما ينقدح في قلبه ؟ ٧٥
ـ مَنْ منح الجهَّالَ علماً أضاعَهُ * ومَنْ منعَ المستوجبينَ فقد ظلم ٧٥
ـ **تحريجة** : لِمَ تمنع من التحدُّثِ بالمظنون وثَمَّ ما يدلُّ علىٰ تجويزه ؟ ٧٦
ـ ليس كلُّ ما يعلم يقال ٧٧
ـ التفسير المظنون لا يقع في صفات الله تعالىٰ ٧٧
ـ الأخذ بأحاديث الآحاد الصحيحة في الاعتقادات ٧٨
ـ **تحريجة** : كيف قبلتم أخبار الآحاد في الاعتقادات ؟ ٧٨
ـ الفرق بين الظنيِّ في خبر الآحاد بنقل العدل وبين ظن النفس ٧٨
ـ صورةٌ في دفع شبهة الظاهر عن قلب العامي ٨٠
ـ وجهٌ ثالثٌ للإخبار بما ينقدح في النفس ٨١
ـ لا تحرِّكْ من سكنَتْ نفسُهُ ٨١
ـ من استشكل . . وجب رفع إشكاله بقدْر الضرورة ٨١
ـ من خالف السلف فأفشىٰ . . هو الذي حرَّك الفتنة ٨٢
ـ التداوي بالتأويل ٨٢

- تحريجة : بيِّنْ لنا سبيل معرفة القطعي من التأويل ٨٢
التصرف الثالث : الذي يجب الإمساك عنه : التصريف ٨٣
التصرف الرابع : الذي يجب الإمساك عنه : القياس والتفريع ٨٤
- بطلان قياس الغائب على الشاهد على وجه العموم ٨٤
التصرف الخامس : الجمع بين المتفرقات ٨٥
- أثر الاجتماع في تحصيل العلم ٨٥
التصرف السادس : التفريق بين المجتمعات ٨٦
- لماذا بالغ السلف في التفويض ؟ ٨٧
الوظيفة السادسة : في الكف بعد الإمساك ٨٨
- تحريجة : مَنْ لم يستطع صرْفَ قلبه عن التفكُّرِ . . فماذا يفعل ؟ ٨٨
- خوض العامي في العقائد بجهل أعظمُ من ارتكابه الكبائر ٨٩
- سكون النفس بالدليل ، والدليل هو التفكُّر ! ٨٩
- شرطان لسماعِ العامي دليلَ العقائد ٩٠
- خير الأدلَّة ما كان منتزعاً من كلام ربِّ العالمين ٩٠
- دليل التمانع والتوارد ٩١
- الغالب يعود إليه المفتقر إليه ٩١
- التحدي بالقرآن من أدلة صدق النبي ﷺ ٩٢
- أدلة إثبات اليوم الآخر للعامي ٩٢
- التكليف دليل الحساب ووجود يوم آخر ٩٢
- تحريجة : لِمَ منعتم تقريرَ بعض الأدلة وجوَّزتم أخرىٰ والكلُّ مشترك في النظر ؟ ٩٣

ـ الأدلة قسمان : قريب المأخذ وخفيُّه ٩٣
ـ **رأي الإمام الغزالي فيما أحدثه المتكلمون في علم الكلام** ٩٤
ـ لو كانت المحاجَّة بعلم الكلام نافعةً . . لخاض فيه الصحابة ٩٤
ـ **تحريجة** : لعلَّهم أمسكوا لعدم الحاجة إليه ؟ ٩٥
ـ من لم تقنعه أدلة القرآن . . عُدل به إلى السيف والسنان ٩٥
ـ **لُبابُ رأي الإمام في علم الكلام** ٩٦
ـ الصحابة أعلم وأعرف بالصواب لقرب عهدهم بالنبوة ٩٧
الوظيفة السابعة : التسليم لأهل المعرفة ٩٨
ـ تفاوت قلوب العباد في التهيُّؤ لمعرفة الله تعالىٰ ٩٨
ـ تمثيل لتفاوتِ الناسِ في بحرِ معرفتِهِ سبحانه وتعالىٰ ٩٨
ـ **تحريجة** : فهل هـٰؤلاء السابقون ممن أحاط علماً بمعرفة الله تعالىٰ ؟ ٩٩
ـ تمثيل الحضرة الإلـٰهية بالحضرة السلطانية لتقريب الفهم ... ١٠٠
الباب الثاني
في إقامة البرهان علىٰ أن الحق مذهب السلف ١٠٣
ـ **أربعة أصول مُسلَّمة للبرهان الكلي** ١٠٥
ـ **الأول** : النبيُّ ﷺ أعلم الخلق بما يصلحهم ويضرُّهم ١٠٥
ـ النبوَّة طور وراء العقل ١٠٥
ـ **الثاني** : النبي ﷺ أرحم الخلق بالخلق ، لم يكتم شيئاً ينفعهم ١٠٦
ـ **الثالث** : الصحابة وزراء منصب النبوة لم يكتموا علماً ١٠٧

ـ الرابع : مع هٰذا أعرضوا عن الخوض في قانون الكلام ١٠٧
ـ الحقُّ ما نَزَعَ إليه السابقون من هٰذه الأمة ١٠٨
ـ البرهان التفصيلي بأن الوظائف السبعة مذهب السلف ، ففي أيِّها المخالفة ؟ ١٠٨
ـ البرهان السمعي بأن مخالفة طريق السلف بدعة ١١٠
ـ ثلاثة أصول للبرهان السمعي ١١٠
ـ تحريجة : لِمَ لا تكون البدعةُ محمودةً ؟ ١١١
ـ ذمه ﷺ للبدعة معلوم بالتواتر ١١١
ـ تحريجة : لا نسلِّمُ كون الكلام من البدع المذمومة ١١٣
ـ البدعة ما رفعت سنة مأثورة ، والكلام رافع لسنة السكوت وعدم الخوض في هٰذه المسائل ١١٤
ـ إدراك الصحابة للفتنة المختبئة خلف أمثال هٰذه الأسئلة .. ١١٦
ـ عمرُ وعليٌّ يزجران عن مثل هٰذه الأسئلة ، والمولعون بعلم الكلام يصوِّبون قبولها ! ١١٦
ـ لا تقسْ علم الكلام علىٰ تفاريع الفقه ١١٧
ـ جواز تدقيق النظر لإدراك مأخذ الخبر ١١٨
ـ لا مشاحَّة في الاصطلاحات ١١٨

الباب الثالث

في فصول متفرقة وأسولة شتىٰ نافعة في هٰذا الفن ١١٩
ـ تحريجة : لِمَ وقع المُوهِمُ في القرآن والسنة ؟ ١٢١
ـ هٰذه الكلمات الموهمة ذُكرت متفرقة متباعدة ١٢٢

- ولو جُمعت . . لتبيَّن أنها يسيرة العدد ١٢٢
- الوارد عنه ﷺ آحاد كلمات مقرونة بالصارف عن المعنى الظاهر ١٢٢
- المعرفةُ بتنزيه الله تعالىٰ أعظمُ قرينة أنها ليست علىٰ ظواهرها ولهٰذا أمثلة ١٢٣
- الأول : مثال في المجاز المرسل واستعماله في لغة العرب ... ١٢٣
- كان المخاطبون بهٰذه الألفاظ منزِّهين للحقِّ تعالىٰ ١٢٤
- الثاني : مثال في الاستعارة ومعنى الصورة وأساليب استعمالها في لغة العرب ١٢٤
- الثالث : مثال في المجاز العقلي الساري في كلام العرب ١٢٥
- الرابع : مثال في الكناية واستعمالها في كلام العرب ١٢٦
- قد يُنقل المجاز منفكّاً عن قرينته لأسباب ١٢٧
- الخامس : مثال آخر في المجاز اللغوي ١٢٧
- يراعىٰ في الكلام أعراف الناس فيه ؛ فاللغة وضْعٌ ١٢٧
- تقرير الإمام للمجاز الساري في اللغات ١٢٨
- نهيهم عن عبادة الأصنام قرينة علىٰ نفي الجسمية ١٢٨
- مطلب : في سبق التنزيه للنصوص الموهمة للتشبيه ١٢٨
- الاعتبار في التشارك بحقيقة الماهية لا بعوارضها ١٢٩
- تحريجة : فلِمَ لم تأتِ تلك المعاني بألفاظٍ ناصَّةٍ لا تحتمل غير المعنى المراد ؟ ١٢٩
- استحالة حصر المعاني في الألفاظ ١٣٠

- أسباب الإعراض عن الوضع ١٣٠
- الاحترازُ مراعاةً للجهَّال . . لا داعيَ له ١٣١
- **تحريجة** : لِمَ لم يذكر الشارع التنزيه تصريحاً ؟ ١٣١
- المبالغة في التنزيه قد تؤدي لهلاك الأكثرين ١٣١
- **تحريجة** : لِمَ لم يخفْ علىٰ أمته التشبيه إذاً ؟ ١٣٢
- بينَ التشبيه والتعطيل فرقٌ من وجهينِ ١٣٢
- **تحريجة** : هٰذا يقضي بأن الأنبياء أثبتوا في العقائد أموراً علىٰ خلاف ما هي عليه ! ١٣٣
- بيان واجب النبوة في حقِّ القاصرين الإمساك عنهم ١٣٣
- **تحريجة** : أما علم الأنبياء أن الألفاظ تفضي إلىٰ جهل العوام ؟ ١٣٤
- السبب الحقيقي لوقوع المشبِّهة في التشبيه ١٣٤
فصل : في التفويض في النصوص المتشابهة ١٣٦
- **تحريجة** : ما فائدة الكف والإمساك عن السؤال وقد عمَّ هٰذا البلاء ؟ ١٣٦
- **تحريجة** : فإن ضُيِّق السؤال . . فما الجواب ؟ ١٣٦
- **تحريجة** : فهل القرآن قديم أو مخلوق ؟ ١٣٧
- **تحريجة** : وهل الحروف قديمة أو حادثة ؟ ١٣٨
- **تحريجة** : إذا كان القرآن قديماً . . فحروفه قديمة ! ١٣٨
- **تحريجة** : ولٰكن قِدمُ الحروف لازم عن ثبوت قِدَم القرآن ووجود الحروف ! ١٣٩

ـ تحريجة : ويلزم أيضاً أن اللغة العربية قديمة ! ١٣٩
ـ سبيل إلجام العوام والحشوية عن مثل هٰذا ١٣٩
ـ التضييقُ في هٰذا الباب على العامة . . محمودٌ ١٣٩
فصل : في مراتب الوجود ١٤١
ـ تحريجة : بمَ نجيب من سأل : هل الإيمان قديمٌ ؟ ١٤١
ـ الجواب التفصيلي يذكر لمن يستحقه ١٤٢
ـ مراتب الوجود الأربعة ١٤٢
ـ الوجود الحقيقي في عالمنا وجود الأعيان ١٤٢
ـ تحقيق الوجود الحقيقي للقرآن العظيم علىٰ أربع مراتب ١٤٣
ـ الأولىٰ : وجوده قائماً بذات الله تعالىٰ ١٤٣
ـ الثانية : وجوده العلمي في أذهاننا ١٤٣
ـ الثالثة والرابعة : وجوده على اللسان ثم على الورق ١٤٣
ـ ليس كلُّ معلوم يبتذل للعامة ١٤٤
ـ متىٰ يكون إطلاق اللفظ حقيقة في هٰذا الموطن ؟ ١٤٥
ـ تفاوت التعامل في هٰذه النصوص بين الذكي والغبي ١٤٦
ـ مطلب : من هم السلفُ المعنيُّون ؟ ١٤٧
فصل : في مراتب التصديق الجازم ١٤٨
ـ تحريجة : كيف تمنعون من التقليد في الأصول ثم تنهون عن طلب الدليل ؟! ١٤٨
ـ تحريجة أخرىٰ : لا تمكن معرفة النبوة إلا بالنظر وقد منعتم منه ! ١٤٨

ـ ست مراتب للتصديق الجازم ١٤٩
ـ **الأولىٰ** : درجة البرهان القاطع المورِثِ لليقين ١٤٩
ـ **الثانية** : درجة الجدل والأدلة الكلامية المؤسسة على المسلَّمات ١٤٩
ـ **الثالثة** : درجة الخطابة وإلهاب العاطفة بالمألوفات الراسخة ١٥٠
ـ إثارة احتمال التوارد ١٥٠
ـ الإعادة أيسر من الإنشاء ١٥٠
ـ **الرابعة** : درجة التصديق بسماع كلام من حسنِ السيرة طاهرِ السريرة ١٥١
ـ **الخامسة** : درجة الخبر المحتفِّ بالقرائن الدالَّة علىٰ وقوعه عند غير المحقِّق ١٥٢
ـ **السادسة** : درجة القبول لموافقته لهوى السامع ١٥٣
ـ أفضل الرُّتب في حقِّ العامي أدلة القرآن وما يثبِّت قلبه ١٥٣
ـ لا يتوقف التصديق الجازم علىٰ وجود الدليل ١٥٤
فصل : حصول التصديق من الخلق . . سعادة لهم ولو من غير دليل ١٥٦
ـ **تحريجة** : إنما كلِّفنا بالمعرفة الحقيقية ؛ وهي متوقفة على البحث والدليل ١٥٦
ـ التقليد إن أصاب الحقَّ . . فهو من أسباب سعادة الأبد ١٥٦
ـ من وصل إلى الحقِّ فاعتقده . . لا يُسأل عن السبب الموصل إليه ١٥٦

- قبل ﷺ إيمان الأعراب دون مطالبتهم بالبحث والتنقير ١٥٧
- قبول إيمان المُقلِّد لا يعني تسويته بالعارف ١٥٨
- تحريجة : فلِمَ أنكرتم علىٰ مخالفيكم التقليد ؟ ١٥٨
- تحريجة : فالعاميُّ المجادل اللجوج ما سبيل إقناعه ؟ ١٥٩
- السنان دواء مريض اللسان ١٥٩
- الترفُّقُ بمن ينفعه دواء الجدل ١٦٠
- وجادلهم بالتي هي أحسن ١٦٠

خواتيم النسخ الخطية ١٦٢
أهم مصادر ومراجع التحقيق ١٦٧
محتوى الكتاب ١٨١

**



كتاب نفيس سطَّرته أنامل الإمام الغزالي ، لأمور مهمة تتعلق بما يتصل بالآيات والأحاديث الموهمة للتشبيه ، وعما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه فيها .

فبيَّن رحمه الله تعالىٰ ذٰلك دون تعصُّبٍ لرأيٍ من الآراء ؛ **فالحق أحق أن يُتَّبع** ، وبيَّن أيضاً مذهب السلف ، وأشار إلىٰ مذهب الخَلَف **وبيَّن ما يجب الأخذ به مما هو مطابق لنصوص الشرع** .

ووضَّح أنه يجب علىٰ من بلغه حديث من هٰذه الأحاديث **سبعة أمور** : التقديس ، ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم الإمساك ، ثم الكفُّ ، ثم التسليم لأهل المعرفة **مع مزيد بيان وتمثيل وشرح وتفصيل** .

والله هو الفتاح العليم

ISBN: 978 - 9953 - 541 - 57 - 0

9 789953 541570